جامعة المنصورة
كلية التربية

الانعكاسات النيوليبرالية لتسليع التعليم العالي على إنتاج التفاوت الاجتماعي بالمجتمع المصري: دراسة نقدية

إعداد

د/ سحر محمد علي محمد
استاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة الفيوم

د/ وردة علي عويس محمود
مدرس أصول التربية
كلية التربية – جامعة الفيوم

مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة
العدد ١٣١ – يوليو ٢٠٢٥م

الانعكاسات النيوليبرالية لتسليع التعليم العالي على إنتاج التفاوت الاجتماعي بالمجتمع المصري: دراسة نقدية

د. سحر محمد علي محمد[1]

د. وردة علي عويس محمود

مستخلص:

استطاعت النيوليبرالية التغلغل في سياسات التعليم، وتحرير التعليم من سيطرة الحكومة، وإعادة بنائه من خلال التسويق والخصخصة واللامركزية، بالعمل- جنبًا إلى جنب- مع خطابات رأس المال البشري والعولمة واقتصاد المعرفة وتسليع التعليم؛ ومن ثمَّ تسعى الدراسة الحالية إلى التحليل النقدي لموجهات وانعكاسات النيوليبرالية لتسليع التعليم على إنتاج التفاوت الاجتماعي في المجتمع المصري، وقد اعتمدت الدراسة على المنهجين: النقدي والوصفي؛ وذلك لملاءمتهما لطبيعة الدراسة؛ وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: تشبع السياق العام للتعليم العالي المصري بمظاهر عدة للنيوليبرالية، منها: الخصخصة، وتراجع الإنفاق العام على التعليم، وتكليف الجامعات بتنمية مواردها الذاتية؛ والترويج لإلغاء المجانية والتوسع في التعليم الأهلي والخاص بمصروفات، والذي يأتي ضمن توصيات البنك الدولي كسياسات نيوليبرالية، ولم يتوقف التسليع على المنشآت والموارد بل وصل لتسليع الطلاب والهيئة التدريسية وقد أدى ذلك إلى تآكل الطبقة الوسطى، وتزايد الفجوة بين الطبقات الاجتماعية عامًا بعد عام. وخلصت الدراسة إلى طرح رؤية مستقبلية تتعلق بمستقبل التعليم العالي في مصر في ظل السياسات النيوليبرالية.

الكلمات المفتاحية: النيوليبرالية، تسليع التعليم، التعليم العالي، التفاوت الاجتماعي.

---

[1] تخصص أصول التربية، كلية التربية – جامعة الفيوم

Neoliberal Reflections on the Commodification of Higher Education and Its Impact on Social Inequality in Egyptian Society - A Critical Study -

Abstract:

Neoliberalism has managed to penetrate education policies, liberating education from government control and reconstructing it through marketing, privatization, and decentralization, working hand in hand with discourses of human capital, globalization, knowledge economy, and the commodification of education. Thus, the current study aims to critically analyse the directives and repercussions of neoliberalism on the commodification of education and its role in producing social inequality in Egyptian society. The study relied on both critical and descriptive approaches, as they are suitable for the nature of the current study. The study reached a number of findings, including: the general context of higher education in Egypt is saturated with several manifestations of neoliberalism, including: privatization, a decline in public spending on education, and charging universities with developing their own resources; promoting the abolition of free education and expanding private and fee-paying education, which aligns with recommendations from the World Bank as neoliberal policies. The commodification extends beyond institutions and resources to include students and faculty, leading to the erosion of the middle class and an increasing gap between social classes year after year.
The study concluded with a future vision regarding the future of higher education in Egypt under neoliberal policies.

Keywords: Neoliberalism, Commodification of Education, Higher Education, Social Inequality.

مقدمة الدراسة:

تُعدُّ مؤسسات التعليم العالي إحدى أهم مؤسسات التعليم في المجتمع، والركيزة الأساسية لعملية التنمية الشاملة؛ ومن ثمَّ فإن عدم توفير هذا التعليم يُعدُّ انتقاصًا لحق الإنسان في التعليم ولمبدأ تكافؤ الفرص؛ مما يعمل على إعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي.

ويشهد التعليم العالي– في الوقت الحالي– حالةً من التغيرات والتحولات الكبرى على المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي والمستوى الاجتماعي والمستوى التعليمي، ومن أهم تلك التحولات التوجه نحو النيوليبرالية، التي فرضت نفسها وبقوة؛ حيث تنظر الأيديولوجية المهيمنة – في الوقت الراهن– إلى التعليم على أنه سلعة منتجة؛ حيث يتم استبدال قيم العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان بمفاهيم اقتصادية، مثل: الإنتاجية، والتنافسية، والكفاءة، والجودة، وتعظيم الأرباح؛ ومن ثم فقد صبغت الليبرالية الجديدة نظم التعليم في جميع دول العالم بسياسات تتمركز جميعها حول العملية الاقتصادية(Brown,2015,p.28).

كما أدت النيوليبرالية بالنظام التعليمي إلى أن أصبح أداةً برجماتية تابعة للنظام الاقتصادي، وللتحولات الاقتصادية الحادة، وقد أدت هذه التبعية والانسياق إلى أن اختزلت أزمة التعليم في تراجع فاعليته وكفاءته الاقتصادية، كما أُسست معايير جودة النظام التعليمي؛ بناءً على قدراته في إعداد الموارد البشرية المناسبة للعمل والإنتاج والمساهِمة في سد احتياجات سوق العمل، وهذه الفكرة جعلت المجتمعات الاستهلاكية تنظر للتعليم على أنه أداة لتنمية النظام الاقتصادي، وليس نظامًا موازيًا له دوره الاجتماعي(McLaren,2015.p.98).

وقد حوَّلت السياسات النيوليبرالية التعليم إلى بضاعة استهلاكية تُباع وتُشترى وتخضع لقانون العرض والطلب حيث يستطيع البعض الحصول عليها بينما يعجز البعض الآخر عن الوصول إليها؛ وبالتالي يكون الهدف الأساسي من ورائها هو تحقيق الربح من خلال تسليع الخدمة التعليمية. فالتسليع– كما يرى Alexander (١٩٩٦) رواج التعليم كسلعة في السوق وعرض الدرجات العلمية للبيع، وتحويل المؤسسات التعليمية إلى شركات تجارية هدفها تحقيق المكاسب المادية (السورطي، ٢٠٠٤، ص ص ١٨٣–١٨٤).

وأدى تسليع التعليم إلى ارتفاع نسبة التفاوت بين المنتفعين بالخدمة التعليم؛ حيث يُعدُّ هذا الاتجاه إهدارًا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، فلن يستطع الفرد الحصول على التعليم بوصفه سلعة بمقابل، إلا مَن يملك هذا المقابل، كما يؤثر سلبيًا على جودة التعليم، فمن يستطع دفع مقابل وسائط تعليمية متطورة ومبان مجهزة يحصل على مستوى تعليمي جيد، ومن لا يملك دفع المقابل يحصل على مستوى تعليمي ردئ؛ الأمر الذي أدى إلى تفاوت اجتماعي بين الأفراد تمثل في وجود فئات اجتماعية ذات إمكانات اقتصادية متباينة أفرزت مؤسسات تعليمية تستجيب في وجودها وتكلفتها

لهذه الإمكانات؛ وبالتالي أصبحت حياة المتعلمين داخل مؤسسات التعليم المصري مُعبرة عن هذا التفاوت بين الجامعات الحكومية والخاصة، كما أدت سياسة تحرير الاقتصاد دورًا في التفاوت الاجتماعي والتهميش للعديد من الشرائح الاجتماعية؛ ومن ثم وجد التعليم الخاص رواجًا كبيرًا في ظل سيادة مصطلحات، مثل: التسليع والنيوليبرالية، وأصبح التعليم سلعة ونوعًا من أنواع التجارة وهذا ما أكدته عديد الدراسات السابقة.

وفي السياق هذا، تناولت دراسة السورطي (٢٠٠٤) ظاهرة التسليع في التربية العربية واعتمدت على المنهج التحليلي، وتوصلت إلى أن من مظاهر التسليع السائدة في التربية العربية هي الدروس الخصوصية، والمدارس والجامعات الخاصة، والتسليع في المناهج الدراسية والامتحانات، كما أسفرت نتائج الدراسة أن التسليع التربوي له آثار خطيرة، منها: تشويه قيم الطلبة، وإضعاف مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، واغتراب الطلاب.

واستهدفت دراسة Chorney (٢٠١٠) الوقوف على الآثار السلبية للاتجاه المتزايد نحو تسليع التعليم العالي، واستخدمت المنهج المسحي، وتوصلت إلى أن التسليع له عدد من الآثار الأخلاقية السلبية والتي تكون ضمنية، مثل: عدم الارتباط بين الطلاب والمعلمين، وتآكل القيم الأخلاقية التقليدية للمواطنة.

وحاولت دراسة حسن (٢٠٢٢) توضيح مفهوم التوجه الليبرالي وانعكاسات مؤشراته على التعليم الجامعي في مصر، واستخدمت المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أن نظام التعليم الجامعي الحالي لم يستطع أن يكون دعامة ناجحة للتنمية الفردية والمجتمعية ووسيلة لتكافؤ الفرص وتحقيق الديمقراطية والتوزيع العادل للحق التعليمي، كما أن اتجاه التعليم إلى سياسة الخصخصة، وإلغاء الدعم الحكومي يؤدي إلى الإلغاء الفعلي للحق في التعليم، ونقص مبدأ المساواة وتكريس الطبقية التعليمية.

واستهدفت دراسة السيد (٢٠١٧) عرض وتحليل ما تقوم به المنظمات الدولية والنخبة المحلية في مجال إعادة هيكلة قطاع التعليم المصري على ضوء توجهات العولمة المقترنة بالفكر الليبرالي الجديد، واستخدمت المنهج الوصفي، وتوصلت إلى ترسيخ وهيمنة المنطلقات التي تقوم عليها السياسات الليبرالية الجديدة لقطاع التعليم المصري.

حاولت دراسة عمر (٢٠٢٣) الوقوف على دور البرامج الجديدة المستحدثة بكلية التربية جامعة المنيا في إبراز مظاهر الإقصاء الأكاديمي والمهني والاجتماعي لطلاب البرامج المعتادة، واعتمدت على المنهج الوصفي، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: أن البرامج الجديدة تعمل على إبراز مظاهر الإقصاء لدى الطلاب، وتحتاج إلى إعادة نظر وإصلاح لكثير من إجراءاتها ولوائحها.

كما استهدفت دراسة شكر (٢٠٢١) التعرف إلى أي مدى تكرّس البرامج الجديدة الاستبعاد الاجتماعي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أن البرامج الجديدة تكرس الاستبعاد الاجتماعي في ظل وجود بعض الطلاب لديهم فرص أقل من أقرانهم، كما توصلت إلى أن شعارات مثل التعليم للجميع والمساواة التعليمية تظل أهدافًا في السياسات التعليمية تفرغها الممارسات الواقعية من مضمونها.

ومن جانب آخر تناولت دراسة عبد السيد (٢٠١٦) مظاهر تسليع التعليم العالي ومحدداته وانعكاساته على التفاوت الاجتماعي واستخدمت المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أن العوامل اقتصادية هي المؤدية إلى تعميق الاستبعاد الاجتماعي في المجتمع المصري، والتي منها زيادة معدلات الفقر، وزيادة الفجوة بين الطبقات، كما أكدت النتائج أن للاستبعاد عددًا من الآثار السلبية منها: زيادة التفاوتات الطبقية والتهميش والانسحاب الاجتماعي، كما توصلت أن التعليم العالي أصبح سلعة تُباع وتُشترى ويُكرس التفاوت والتمايز الطبقي.

كما تناولت دراسة خليل (٢٠٢٣) تسليع المعلومات وفجوة المعرفة في المجتمع المصري: بنك المعرفة نموذجًا، واستهدفت التعرف إلى حجم إسهامات الإنترنت في إتاحة المعرفة والمعلومات، واستخدمت المنهج الوصفي، وتوصلت إلى إسهام الإنترنت في إتاحة المعرفة والمعلومات، كما أشارت إلى أن بنك المعرفة المصري له دور فعال في تقليل الفجوة المعرفية.

وفي ضوء ما تم عرضه من دراسات، يتضح أن النيوليبرالية إحدى القوى التي غيرت المشهد التعليمي في المجتمع المصري؛ حيث جعلت الممارسات التعليمية قائمة على السوق في حوكمة وتمويل وتقديم التعليم العالي، وهذا- بدوره- جعل لمؤسسات التعليم العالي دورًا محوريًا في اقتصاد المعرفة؛ الأمر الذي أدى إلى إعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي في المجتمع المصري؛ من هنا جاءت فكرة البحث لتحليل ونقد انعكاسات النيوليبرالية لتسليع التعليم العالي على إنتاج التفاوت الاجتماعي بالمجتمع المصري.

مشكلة الدراسة:

أدت السياسات النيوليبرالية إلى النظر للتعليم على أنه سلعة خاضعة لمبادئ السوق والمنافسة وخفض النفقات والمخصصات له، وهذا -بدوره- يؤدي إلى إعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي في المجتمع المصري. وبلغة السوق يكون الاتجاه لمنح الأفضلية والامتيازات للذين يملكون المال والموارد في المجتمع، وتهميش باقي أفراد المجتمع الذين لا يستطيعون؛ ومن هنا تمثلت مشكلة البحث في نقد وتحليل انعكاسات النيوليبرالية للتعليم العالي على إنتاج التفاوت الاجتماعي، وعليه يمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

ما انعكاسات النيوليبرالية لتسليع التعليم العالي على إنتاج التفاوت الاجتماعي بالمجتمع المصري؟
ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما التطور التاريخي للنيوليبرالية، وانعكاساتها على سياسات التعليم المصري ؟
٢- ما الإطار المفاهيمي لتسليع التعليم؟
٣- ما الأسس الفكرية والفلسفية للتفاوت الاجتماعي؟
٤- ما واقع تسليع التعليم العالي وإعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي في ضوء النيوليبرالية من وجهة نظر بعض الخبراء؟
٥- ما موجهات النيوليبرالية لتسليع التعليم العالي على إنتاج التفاوت الاجتماعي بالمجتمع المصري؟
٦- ما الرؤية المقترحة للتصدي للانعكاسات النيوليبرالية لتسليع التعليم العالي المصري ؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١- تحليل السياقات النيوليبرالية في كل من اللحظات التاريخية والمعاصرة لتوضيح كيف ولماذا ترتبط النيوليبرالية بالتعليم العالي، وكشف التحول في نمط الحكم النيوليبرالي.
٢- تعرُّف مظاهر تسليع التعليم العالي، وانعكاساتها على إنتاج وإعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي بين طبقات المجتمع المصري.
٣- تحديد التفاوت الاجتماعي من خلال عرض: مفهومه، ونظرياته، وآراء المفكرين حوله ومظاهره في المجتمع المصري.
٤- التحليل النقدي لموجهات وانعكاسات النيوليبرالية لتسليع التعليم على إنتاج التفاوت الاجتماعي في المجتمع المصري من الأدبيات وآراء الخبراء.
٥- استشراف مستقبل التعليم العالي المصري، وانعكاساته على وحدة النسيج المصري في ظل الحكم النيوليبرالي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

الأهمية النظرية:

- تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها؛ حيث يعد تسليع التعليم من مظاهر السلطوية التي تعمل على تحويل التعليم من رسالة سامية – نص عليها الدستور والقانون – إلى سلعة تجارية؛ وهذا يحول التعليم إلى بضاعة استهلاكية تباع وتشترى، فضلا عن دوره في إعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حدة الصراع في المجتمع المصري.

- تناولت الدراسة النيوليبرالية وهي من التوجهات المعاصرة والتي لها تأثير على تحقيق العدالة ؛ حيث تتعارض مبادؤها مع ما نص عليه الدستور والقانون، وهذا يعمل على إعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي في المجتمع المصري.

الأهمية التطبيقية:

تتمثل أهمية الدراسة التطبيقية فيما تقدمها من رؤية مستقبلية حول كيف يمكن للتعليم مقاومة السياسات النيوليبرالية لتسليع التعليم وإنتاج التفاوت الاجتماعي في ظل السياسات النيوليبرالية.

منهج الدراسة وأدواتها:

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهجين: النقدي والوصفي؛ وذلك لملاءمتهما لطبيعة الدراسة، فقد تم دراسة وتحليل ونقد النيوليبرالية لتسليع التعليم على إعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي، ثم الخروج من تلك التحليلات برؤية مستقبلية تتعلق بمستقبل التعليم العالي في ظل السياسات النيوليبرالية.

ولتحقيق أهدافها اعتمدت الدراسة على المقابلات الشخصية– كأداة– لمقابلة بعض الخبراء لرصد واقع تسليع التعليم العالي ودوره في إعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي في ضوء النيوليبرالية، فقد تم تصميم وتطبيق استمارة مقابلة، تضمنت محاورها واقع ظاهرة تسليع التعليم العالي، وتم تحليل محتواها كيفيًا، ومن الجدير بالذكر أنه تم تطبيق استمارة المقابلة على (٢٥) خبيرًا، وقد تمَّ وضع رؤية لمستقبل التعليم في ظل السياسات النيوليبرالية.

مصطلحات الدراسة:

تتضمن الدراسة المصطلحات التالية:

تسليع التعليم العالي: commodification of higher education

يعرَّف بأنَّه: عملية يتم من خلالها تحويل المؤسسات التعليمية إلى شركات تجارية، هدفها تحقيق المكاسب المالية(Shukry,2017,P2)

وتعرّف الباحثتان تسليع التعليم بأنه: تحويل المؤسسات التعليمية إلى شركات تجارية، هدفها تحقيق المكاسب المالية، ويستند عملها إلى التنافس ومبدأ البقاء للأصلح والأقوى.

التفاوت الاجتماعي: Social Inequality

جاء في لسان العرب التفاوت من فوت، الفوت، الفوات، ويقال فاتني أسبقني وتفاوت الشيئان أي تباعد واختلف، ومن ثم فإن التفاوت في اللغة جاء بمعنى التباعد والاختلاف بين الأشياء والأشخاص(ابن منظور، د.ت. ص ٣٤٨١).

ويشير التفاوت اصطلاحًا إلى التباين والاختلاف في مستويات الناس وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية واختلافهم في فرص الحياة؛ كالتعليم والدخل والصحة والمعلومات والخدمات، ويتميز بوجود فرص ومكافآت غير متكافئة لمختلف المناصب أو الحالات الاجتماعية داخل المجتمع(Crossman,2021,p.1).

وتعرف الباحثتان التفاوت الاجتماعي بأنه: التمييز والاختلاف بين البشر في الحصول على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية.

النيوليبرالية: Neoliberalism

تتبني الباحثتان تعريف (Whyte, J., 2019) للنيوليبرالية بأنها: فكر سياسي اقتصادي تسعى إلى تقليل دور الدولة في الاقتصاد، وزيادة دور القطاع الخاص، والاحتكام لأخلاقيات السوق وقوانينه؛ وذلك من خلال تخفيض الإنفاق العام، والخصخصة، وتحرير الأسواق والتجارة الحرة.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على تناول الانعكاسات النيوليبرالية لظاهرة تسليع التعليم العالي على إنتاج التفاوت الاجتماعي بالمجتمع المصري.

الحدود البشرية: تم تطبيق أداة الدراسة على بعض الخبراء بكليات التربية.

الحدود الزمنية: تم تطبيق أداة الدراسة في الفترة من ٢٠٢٤/١١/١١م حتي ٢٠٢٥/٣/٢م

خطوات السير في الدراسة:

سارت الدراسة وفق الخطوات التالية وذلك بعد عرض الإطار العام للدراسة بما يشمل من: مقدمة الدراسة، ومشكلتها، وأهدافها، وأهميتها، ومنهجيتها، وخطواتها:

المحور الأول: ويتناول نشأة وتطور النيوليبرالية، ومبادئها، وآلياتها، وانعكاساتها على التعليم المصري.

المحور الثاني: ويتضمن الإطار المفاهيمي لتسليع التعليم من حيث: مفهومه، وأسبابه، ومظاهره في التعليم قبل الجامعي.

المحور الثالث: ويشمل الأسس الفلسفية للتفاوت الاجتماعي من خلال تناول: مفهوم التفاوت الاجتماعي، ونظرياته، وآراء بعض المفكرين والفلاسفة فيه، ومظاهره في المجتمع المصري.

المحور الرابع: ويشمل التحليل النقدي للانعكاسات النيوليبرالية لتسليع التعليم على إعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي، مع دراسة وتحليل آراء الخبراء حول واقع ومستقبل التعليم العالي في ظل هذه السياسيات النيوليبرالية.

المحور الخامس: ويتضمن طرح رؤية لمستقبل التعليم العالي في ظل السياسات النيوليبرالية في المجتمع المصري.

وفيما يلي عرض لأهم محاور الإطار النظري:

المحور الأول: نشأة وتطور النيوليبرالية، ومبادئها، وآلياتها، وانعكاساتها على التعليم المصري:

يتناول هذا المحور تحليل السياقات النيوليبرالية في كل من اللحظات التاريخية والمعاصرة لتوضيح كيف ولماذا ترتبط النيوليبرالية بالتعليم العالي، وكشف التحول في نمط الحكم النيوليبرالي.

أ- نشأة وتطور النيوليبرالية

قبل البدء في تناول النيوليبرالية وتوضيحها، يجب التأكيد على أن الليبرالية الكلاسيكية Classical Liberalism والليبرالية الجديدة New Liberalism لا علاقة لهما بالنيوليبرالية Neoliberalism. فعلى الرغم من تأكيد الليبرالية سواء الكلاسيكية أو الجديدة على حرية الشعوب والعدالة الاجتماعية، فإن ظهور النيوليبرالية ارتبط برد فعل على انتشار الأفكار والنظريات الاشتراكية والشيوعية؛ مؤكدين على حكم السوق، والفردية، والتنافسية، وما إلى ذلك من هذه المبادئ.

وينبغي التأكيد على هذا التناقض والاختلاف بين المصطلحات المعبرة عن اتجاهات فكرية مختلفة ومتناقضة، حيث وجدت الباحثتان عددًا من الدراسات التي تخلط بين الليبرالية الجديدة New Liberalism كاتجاه محدث للفكر الليبرالي، والنيوليبرالية موضوع الدراسة الحالية؛ لذا سيتم استخدام مصطلح النيوليبرالية كما هو في اللغة الإنجليزية دون ترجمة له بالعربية.

وظهرت النيوليبرالية كتوجه فكري في النصف الأول من القرن العشرين؛ نتيجة النقاشات التي أثارها ممثلو المدرسة النمساوية (لودفيك فون ميزس وفريدريش فون هايك)، حيث دافع كل من هايك وميزس عن الحرية واقتصاد السوق ضد التهديدات من الاشتراكية والفاشية (Nureev et al., 2020).

وقد تولى ميزس وهايك التعريف بأيديولوجية النيوليبرالية في اجتماع عقد في باريس عام ١٩٣٨م، وفيه صيغ مصطلح "النيوليبرالية". وقد مثلت جامعة شيكاغو المنبر المثالي لنشر فكر النيوليبرالية على يد الفيلسوف والاقتصادي "فريدريش فون هايك" وتلامذته أمثال "ميلتون فريدمان"، وقد استطاع النيوليبراليون وممولوهم إنشاء شبكة ضخمة من المؤسسات والمعاهد، ومراكز الأبحاث، والمنشورات، والباحثين، والكتاب وخبراء العلاقات العامة الدوليين؛ من أجل بلورة ونشر أفكارهم وعقيدتهم، وقد تأثرت استراتيجيتهم الترويجية بتطبيق فكر الإيطالي "أنطونيو غرامشي" عندما طور

مفهـــوم الهيمنـــة الثقافيـــة؛ مؤكـــدًا أهميـــة احـــتلال العقـــول التـــي يتبعهـــا تلقائيًـــا القلـــوب والأيدي(George,1999).

ولكي تتمكن النيوليبرالية من احتلال العقول، قدمت المثل السياسية لكرامة الإنسان وحرية الفرد على أنها القيم المحورية للحضارة الإنسانية، وأنها مهددة من الأنظمة السياسية السائدة بالعالم حيث الديكتاتورية والفاشية والشيوعية، ومع الوقت أصبحت مفاهيم الكرامة وحرية الفرد من أهم المثل التي لاقت رواجًا، وكانت الدافع وراء الحركات التحررية والانفصالية، وكذلك وراء الحركات الطلابية التي اجتاحت العالم عام ١٩٦٨م.(هارفي،٢٠١٣/٢٠٠٥).

وقد أسهم في انتشارها الرئيس الأمريكي" فرانكلين روزفلت" حين أطلق "العقد الجديد أو الصفقة الجديدة"، كما أسهم في إنشاء البنك الدولي، وبريتون وودز. وقد وجدا ميزس وهايك في الديمقراطيّة الاجتماعية التي أطلقها فرانكلين روزفلت، وكذلك في التطور التدريجي في بريطانيا نحو دولـة الرعايـة مظـاهر لمبـدأ الشـمولية التـي تنـدرج فـي الطيـف ذاتـه الـذي يحـوي النازيـة والشيوعية(Whyte, 2019).

وقد أطلق "هايك" كتابًا بعنوان "الطريق إلى العبودية" ١٩٤٤م، وكان أحد المعالم المهمة في نشر الأفكار النيوليبرالية على نطاق واسع؛ حيث قدم حججًا مقنعة ضد التخطيط والتوسع في اقتصادات الدول الشمولية (التوتالية)، كما أشار هايك إلى أن التخطيط الحكومي يسحق الفردية، ويقود حتمًا إلى السيطرة الشمولية. في حين قدم "ميزس" أيضًا كتابه "البيروقراطية"، وقد حظى بانتباه الأثرياء ممن وجدوا في هذه الفلسفة فرصة سانحة لتحرير أنفسهم من تشريعات الدولة ومن الضرائب. (Whyte, 2019; Nureev et al., 2020)

وسعيًا إلى المزيد من الانتشار لأيديولوجية النيوليبرالية في عام ١٩٤٧م. وبمبادرة من هايك، عقد أول مؤتمر لجمعية مونت بيليرينMont Pelerin Society ، والتي تعد أول مؤسسة لنشر النيوليبرالية، والتي عرفت بدعمها ماديًا للأثرياء ومؤسساتهم، وقد حضر المؤتمر أبرز الليبراليين وقتها، أمثال: فريدمان، ميزس، بوبر، يوكين، روبنز، وغيرهم الكثير. وبدأ فون هايك بإنشاء شبكة من الأكاديميين ورجال الأعمال والصحافيين والناشطين تمتد إلى ما وراء الأطلسي (هارفي،٢٠١٣/٢٠٠٥)

وكما ذكرت Whyte (2019)،Monbiot (2016) فقد حصل النيوليبراليون على دعم وتمويل من داعمي ومؤيدي هذه الحركة من الأثرياء؛ لإنشاء سلسلة من "بيوت الخبرة " think tanks التي عملت على نشر هذه الأيديولوجية وترويجها، وكان منها: معهد آدم سميث The Adam Smith Institute، ومعهد الشؤون الاقتصادية The Institute of Economic Affairs ومعهد المشروع الأميركي لأبحاث السياسة العامة American Enterprise Institute، ومؤسسة

التراث The Heritage Foundation، ومعهد كايتو The Cato Foundation، ومركز دراسات السياسات The Centre for Policy Studies. كما مولوا كراسي جامعية وأقسامًا أكاديمية خاصة في جامعتي شيكاغو وفيرجينيا.

وقد تمّ تقديم النيوليبرالية كأيديولوجية بالمعنى الاقتصادي بأنها الاعتقاد بأن جميع قطاعات الاقتصاد المرتبطة بالأعمال التجارية الخاصة والشركات والقطاع العام، والتي يمكن تنظيمها بأكثر الطرق كفاءة على أساس مبادئ السوق؛ كالمنافسة، والملكية الخاصة، والتوجه نحو الربح. وقد بدأت أفكار النيوليبرالية في ممارسة أعظم تأثير على السياسة الاقتصادية منذ ثمانينيات القرن العشرين، وهو ما يرتبط بالسياسات التي انتهجتها حكومتا ريغن وتاتشر (Nureev et al., 2020).

وفي السياق هذا، أشار ديفيد هارفي (٢٠٠٥/٢٠١٣) إلى أن السياسات الكينزية والليبرالية المطوقة أنتجت معدلات نمو اقتصادي عالية في الدول الرأسمالية المتقدمة في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، ويقصد بالليبرالية المطوقة: التنظيم السياسي الاقتصادي الذي تكون فيه عمليات السوق وأنشطة الشركات مطوقة بشبكة عنكبوتية من القيود الاجتماعية والسياسية والتنظيمية؛ ومن ثم سعت النيوليبرالية لتحضير نفسها كبديل عندما تتعثر هذه السياسات عن تحقيق أهدافها.

وهذا ما حدث في السبعينيات عندما انهارت السياسات الاقتصادية الكينزية (التي تدعم تدخل الدولة)، وظهرت الأزمة الاقتصادية، هنا ظهرت النيوليبرالية كبديل حاضر للسياسات الكينزية بعد سنوات من الإعداد والترويج، واعتمدت عناصر من النيوليبرالية، خصوصًا إجراءاتها المتعلقة بالسياسة النقدية، من قبل إدارة "جيمي كارتر" في الولايات المتحدة وحكومة "جيم كالاهان" في بريطانيا.(Whyte, 2019)

وبعد تسلم مارغريت تاتشر ورونالد ريغن للسلطة، استكملت حزمة الإجراءات النيوليبرالية، ومنها: سحق النقابات العمالية مع تخفيضات ضريبية هائلة لرجال الأعمال، وكذلك الخصخصة، وفرض المنافسة في الخدمات العامة. ومن خلال المؤسسات النيوليبرالية فُرضت السياسات النيوليبرالية في معظم أنحاء العالم، ومنها: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومعاهدة "ماستريخت"، ومنظمة التجارة العالمية، والتي تعد أهم الآليات لفرض الهيمنة الأمريكية، وسياساتها مستغلة حاجة البلاد لقروض المؤسسات الدولية التي تمنح بموافقة أمريكية(Whyte, 2019).

ب-مباديء النيوليبرالية:

توجد بعض الاختلاف والتنوع في تعريف النيوليبرالية الذي قد يصل إلى درجة التناقض، وفي هذا السياق يرى Monbiot (2016) أنه يكون لا مسمّى للنيوليبرالية، هو مظهر من مظاهر سلطتها ومصدر لهذه السلطة في آن معًا فعندما تسببت هذه الأيديولوجية في عدد من الأزمات الاقتصادية العالمية، مثل: الأزمة الماليّة ٢٠٠٧ـ ٢٠٠٨م. التي تضرر منها معظم دول العالم،

وترتب عليها نقل الثروات والسلطة إلى الخارج حصرًا للنفقات والضرائب، كما أوضحت "وثائق بنما" بعض ما حدث؛ مما تسبب في انهيار الأنظمة البيئية، والسقوط البطيء لقطاعي الصحة العامة والتعليم، وتصاعد ظاهرة فقر الأطفال، وانتشار الأمراض النفسية كالشعور بالوحدة، وصعود دونالد ترامب. لكن المثير للسخرية والشفقة هو استقبال العالم هذه الأزمات، وكأنها تحدث تلقائيًا، غير واعين– على ما يبدو– أنه قد جرى تحفيزها أو مفاقمتها كلها عن طريق هذه الفلسفة المتماسكة ذاتها، سواء تملك أو لا تملك اسمًا. فأي سلطة يمكن أن تكون أقوى من سلطة تلك التي تفعل فعلها من دون تسمية؟

وبناءً على ما سبق، فإن للنيوليبرالية العديد من المبادئ، التي يمكن من خلالها فهمها، ومحاولة تعريفها، وهي:

١- **الحرية**، من أخطر المبادئ، وأكثرها ضبابية في النيوليبرالية، ففي الوقت الذي تدعم فيه الحرية، وحق الاختيار، إلا أنها اعتمدت في ترويجها شعار "ليس هناك من بديل"، ويتسق هذا مع قول فون هايك "إن خياري الشخصي يميل أكثر نحو ديكتاتورية ليبرالية منه إلى حكومة ديموقراطية خالية من الليبرالية"، ومن ثم يتضح غموض وضبابية طرح النيوليبرالية للحرية رغم جاذبية هذا الطرح، والذي يدعم تلك الصورة التي تمنح الحرية لسمك القرش بالانقضاض على الأسماك الصغيرة.(George,1999)(Monbiot, 2016 ;)

ويعني ذلك كما ذكر Monbiot (2016): التحرر من تدخل النقابات العمالية، ومن التفاوض الجماعي، ومنح الحرية في ممارسة تخفيض الأجور. والتحرر من القيود يعني الحرية المطلقة للأغنياء ورجال الأعمال في قضايا البيئة والتلوث، وقضايا غياب الأمان والحماية، وعدم تعريض العمال للخطر، وفرض معدلات فائدة جائرة، والتحرّر من الضرائب؛ ومن ثم التحرر من توزيع الثروة الذي يضيق فجوة التفاوت الاجتماعي.

كما أن النيوليبراليين يجيدون التلاعب حين يستخدمون ورقة أو مبدأ الحرية لتحقيق أغراضهم، كما حدث في حرب أفغانستان أمريكا على خلفية أحداث الحادي عشر من سبتمبر بأمريكا تم تفسيرها بأنها اعتداء على الحرية، وللدفاع عنها ترحب الولايات المتحدة بمسئولياتها لتكون القائد في هذه المهمة"، وكذلك ما حدث من تبرير غزو العراق تم تقديم منح الحرية للعراق كذريعة يدعمها تصريح بوش" حيث أننا القوة الأعظم على هذه الأرض لدينا التزام للعمل على نشر الحرية"(هارفي، ٢٠١٣/٢٠٠٥).

٢-**كفاءة السوق** باعتبارها آلية تخصصية متفوقة لتوزيع الموارد العامة النادرة، وأن السوق هو اليد الخفية التي تنجح في تنظيم التوازن بين العرض والطلب، وتحسين الكفاءة والجودة، وتحقيق التخصيص الأمثل للموارد، وأن الحكومات النيوليبرالية تتجه نحو الظروف المتخيلة للسوق

المثالية(Dean, 2014)، ومن ثم تفعيل كل شيء لمصلحة النمو الاقتصادي، وتراكم الثروات من خلال تمجيد أخلاقيات السوق التنافسية، وتقديمها بأنها محايدة تدعم المسئولية الفردية.

٣-**الخصخصة والتسليع**، وفق ما أوضحته George (1999) من استقراء آراء النيوليبراليين، والتي تهدف إلى بيع مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص من رجال الأعمال، وأصحاب الشركات، وكذلك تسليع الخدمات الإنسانية، وبيعها للمواطن القادر على شرائها، ومَن لا يملك المال يخرج من دائرة الحقوق الإنسانية، وأن المطالبة بإعادة التوزيع تمثل انتكاسات حضارية تهدد الأسس الأخلاقية للسوق التنافسي، وأن من حق الاقتصاد أن يملي قوانينه على المجتمع، وليس العكس، ومن ثم انتقل المال من أسفل إلى أعلى؛ مما زاد من حدة التفاوت الاجتماعي بالمجتمعات.

٤-**العولمة والمنافسة**، استغل الغرب العولمة والثورات التكنولوجية في إحكام القبضة على دول العالم، وخاصة النامية والفقيرة، ومنذ العام ١٩٧٩م. ومع وصول مارغريت تاتشر "المرأة الحديدية" إلى السلطة في بريطانيا، وهي من تلاميذ هايك، بررت برنامجها بكلمة TINA وتعني "لا يوجد بديل"، وأن قيمتها النيوليبرالية الأساسية هي المنافسة، ومن خطاب تاتشر"إن من مهمتنا تمجيد اللامساواة، وأن نحرص على إطلاق المواهب والقدرات، وتحرير طاقاتها لصالح الجميع" بمعنى أن البقاء للأقوى كما تقول الاجتماعية الداروينية (جورج، ٢٠٢١).

٣- **إنتاج تكنولوجيا المعلومات**؛ ولأن النيوليبرالية تؤمن بأن الخير الاجتماعي يزداد من خلال تزايد وتواتر التعاملات في الأسواق، وتسعى لنقل كافة أفعال الإنسان إلى السوق، فإنها بحاجة لنظام قادر على تجميع وتحليل وتخزين كافة المعلومات التي تحتاجها الأسواق العالمية؛ لتمكنها من اتخاذ القرارات في الزمان والمكان الصحيحين؛ الأمر الذي أسفر عن استخدام قواعد المعلومات التي تراكم المخزون الإنساني من مشاعر وعواطف، ومهارات وقدرات وتطلعات، وإمكانات عقلية وثقافية وجسمية وجنسية وصحية وقيمية وعلى كافة الجوانب الإنسانية؛ لضمان هيمنة أخلاق السوق في عصر ما بعد الحداثة. (هارفي، ٢٠١٣/٢٠٠٥)

٤-**التقليل من قيمة مسألة عدم المساواة**، كما ذكرها Wang& Hamid (2024)، وبما أن النيوليبرالية تطالب البشر بأن يكونوا مسئولين عن مستقبلهم ورفاهيتهم، فإن الأفراد يلامون أولًا وقبل كل شيء عن افتقارهم إلى الاستثمار في رأس مالهم البشري (Klees, 2016)؛ بسبب الفشل الشخصي، وغض الطرف عن عدم المساواة البنيوية والتوزيعية. ومع ذلك، فإن النيوليبرالية كنظام تنظيمي تظهر ميلًا لسلطة الطبقة الواحدة، وهي الطبقة التي استطاعت العمل في القطاع المالي والتكنولوجي، وسوق الخدمات، وربطت نفسها بأحد أجهزة الدولة المؤثرة، واستطاعت خلق علاقات عالمية عابرة للحدود الوطنية؛ بعبارة أخرى فإن الأفكار والممارسات النيوليبرالية حساسة للسياق

الذي يعيد تشكيل الطبقية في المجتمع وفق رؤاها الخاصة دون اعتبار لباقي طبقات المجتمع الأخرى التي تخلفت عن السباق النيوليبرالي.

ويتسق هذا مع ما أشار إليه Dean (2014) أن للنيوليبرالية مصادرها ومظاهرها المتنوعة، ومكوناتها غير المتجانسة والمتناقضة أحيانًا، وأن النيوليبرالية لا يمكن اختزالها في أيديولوجية موحدة ومتماسكة. وعلى هذا النحو، فإن النيوليبرالية "تكتسب تماسكها كحركة، وليس كمبدأ أو برنامج أو عقلانية"(Dean, 2014)، مما يتيح مساحة لأصوات وعمليات متنوعة مع السماح أيضًا بتبلور الإجماع (وبدلًا من النظر إلى النيوليبرالية باعتبارها "أرثوذكسية لا تقبل الشك" (Chopra, 2003)، فإننا نتعامل معها باعتبارها فكرًا جماعيًا، ونظام حكم من قبل الدولة ومن قبلها. وتعزز هذه النظرة تعدد وجهات النظر بما في ذلك تطوراتها، وتكييفاتها، وطفراتها الوطنية والعابرة للحدود الوطنية المتميزة (Wang& Hamid 2024).

وبالنظر للمبادئ الأساسية للنيوليبرالية يلاحظ عدم اهتمامها بالعدالة الاجتماعية، فقد رفضت النيوليبرالية مبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية تنظيمًا وتوجيهًا؛ معتبرين أن دولة الرعاية الاجتماعية هي العدو؛ فالدولة هي التي تتسبب في فشل الاقتصاد، وفي تثبيط النمو الاقتصادي، وأن قضية العدالة الاجتماعية موضوع لا يستحق الانشغال به(البريدي، ٢٠١٨).

ب-آليات النيوليبرالية للسيطرة على الاقتصاد العالمي

استعانت النيوليبرالية -دوليًا- بعدة وسائل فعالة للتغلغل والسيطرة على الاقتصاد العالمي، من أهمها:

١-**التمكين المؤسسي ذو التأثير الجوهري على مؤسسات الاقتصاد العالمي** من خلال مؤسساتهم التي تمثل مصالحهم، مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي؛ ليصبحا مركزًا لترويج النيوليبرالية عبر القوة والضغط في الدول النامية لتطوير اقتصاداتها، يذكر أن أول تجربة في تشكيل الدولة النيوليبرالية تمت في تشيلي في سبمتبر ١٩٧٣م. عندما تم دعم الانقلاب ضد الحكومة المنتخبة، وكان الانقلاب مدعومًا من وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA، ووزير الخارجية كيسنجر، ورجال الأعمال والشركات الأمريكية، كما أن عددًا من الاقتصاديين التشيليين هم خريجو جامعة شيكاغو منذ خمسينيات القرن العشرين، وتلامذة هايك (هارفي، ٢٠١٣/٢٠٠٥)، وتقديم قرض من البنك الدولي لدعم الانقلاب، ومن وقتها تحالف البنك الدولي مع CIA، والخارجية الأمريكية وقطاع المال والأعمال؛ لدعم الانقلابات في دول العالم؛ لتحويل الدول إلى النيوليبرالية تحت سيطرة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، ويتسق هذا مع ما تراه George(1999) أن القاسم المشترك بين هذه المؤسسات هو انعدام الشفافية وعدم الخضوع للمساءلة والديموقراطية؛ فالديموقراطية مربكة؛ لأن النيوليبرالية معدة للرابحين لا للناخبين الذين يضمون فئتي الخاسرين والرابحين.

٢-**الإعلان المستمر عن إيمانها بالحريات الفردية**، الأمر الذي أدى لاقتناع شرائح اجتماعية بمثل هذه الرعاية لحرياتهم الفردية وقبول اختلافهم.(هارفي، ٢٠١٣/٢٠٠٥)

٣- **استقطاب الأكاديميين والفلاسفة وخبراء الاقتصاد** من كبريات الجامعات، والكليات الرائدة في الاقتصاد والأعمال كما في ستانفورد وهارفارد في أمريكا، ودعمهم لتتبنى النيوليبرالية في المقررات والتدريس، مع دعم الشركات الضخمة لمسارات بحثية وتعليمية في هذا الاتجاه.

٤-**الدعاية الإعلامية**، تلك القوة الهائلة التي أشار إليها ديفيد هارفي(٢٠١٣/٢٠٠٥) متسائلًا عن كيفية تحول الأنظمة نحو النيوليبرالية وإصباغها بالشرعية في ذلك. وتمثلت إجابته في القنوات المتعددة، والمتنوعة، خاصة المؤثرات أيديولوجيًا والمنتشرة عبر الشركات والإعلام، ومراكز الفكر التي تدعمها وتمولها الشركات، بما يسمح لها في السيطرة على قطاعات معينة من الإعلام، وتوجيهها للترويج لأجندتها، لتنفق ما يقرب من تسعمائة مليون دولار سنويًا في السبعينيات على الأجندة الإعلامية، ولك أن تتخيل حجم الإنفاق الحالي الذي تجاوز التريليونات من الدولارات، خاصة في المسائل السياسية.

ويمكن القول بنجاح هذه الحملات الترويجية، والأبواق الدعائية في تقديم الولايات المتحدة الأمريكية كالقوة الأعظم في العالم، والتبرير للسياسات النيوليبرالية، وتقديمها لدول العالم على أنها المخلص والحل الوحيد للأزمات الاقتصادية والسياسية، وبهذا تحصل على مئات المليارات في الترويج للأجندة والسياسات النيوليبرالية من دول العالم التي تراه أمرًا واقعًا لا بد من قبوله والمشاركة فيه.

وبالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها النيوليبرالية في الانتشار، إلا أن هناك بعض الانتقادات كما ذكرها البريدي (٢٠١٨) التي توجه لها بأنها ليست الصورة المثلى الراعية لرفاهية الأمم والدول، ومنها:

١-**الطبقية الجائرة** التي تدعم التفاوت الطبقي الذي أصبح سمة للنيوليبرالية؛ مما أوجد شعورًا لدى الطبقات الوسطى والفقيرة بالعزلة، فلم تعد فئات كثيرة راغبة في الانتخابات، أو حتى الاهتمام بالسياسة التي يتحكم بها رجال الأعمال، والشركات العملاقة.

٢- **لا تكافلية اجتماعية**، خاصة مع خفض الإنفاق العام، ورفع الدعم عن العديد من الخدمات، فمن المؤكد أن ينتج عن ذلك زيادة الطبقية، والفقر، وإضعاف التكافل الاجتماعي، ونمو البطالة، وتهميش الكائنات النقابية أو إلغائها.

٣-**حبائل المديونية**، مع تركيز النيوليبرالية على المصارف (البنوك) الدولية؛ لدورها الكبير في مسألة الديون، فقد جعلت النيوليبرالية من هذه الديون مصيدة للدول، كما حدث في دول أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وما نعانيه في مصر من ديون للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وغيرهما

من المؤسسات حيث مثلت الديون المتراكمة عقبة أمام تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة عادلة محققة للاستقرار المجتمعي.

٤-**احتجاجات مجتمعية** في حركات الاحتجاج الاجتماعي والسياسي ضد الرأسمالية النيوليبرالية، والتي تعد تجسيدًا للأصوات المهمشة في الديمقراطيات التي يرى الاحتجاجيون أنها باتت شكلية، ولا تقدم منجزًا علميًا في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية، كما تم الربط في الفضاء العربي بين الربيع العربي وتبني النهج النيوليبرالي، وتحديدا في مصر وتونس وما أنتجه من حالات غير مستقرة حيث كون هذا النهج خيبات كثيرة في الجوانب الاقتصادية والتنموية، فضلًا عن تنامي الاستبدادية السياسية، والفساد، وغياب العدالة، وتضاؤل فرص العمل.

٥-**سوقنة وسلعنة في النيوليبرالية**، تعمد إلى تعزيز النزعة الاستهلاكية عبر قاعدة أنا أتسوق فأنا موجود. فالاستهلاكية أضحت سمة وجودية أصيلة تتضح بالأنانية، وانعدام التفكير، والمسؤولية تجاه رصيد الأجيال القادمة، ناهيك عما أدت إليها هذه النيوليبرالية من سلعنة الإنسان وفق قيمته السوقية، فقيمته تكمن في كونه قابلًا للاستغلال، وإعادة الاستغلال وفق ما يحتاج إليه السوق، وما يقرره؛ مما أضعف من الأبعاد الأخلاقية والتكافلية في التعاقد، والعمل، والإنتاج.

ج- الانعكاسات النيوليبرالية على سياسة التعليم المصري.

استطاعت الأجندة النيوليبرالية التغلغل لسياسات التعليم في جميع أنحاء العالم، وبتوجيه من عقلية السوق الحرة، ويسعى النيوليبراليون عمومًا إلى تحقيق أهدافهم، وتحرير التعليم من سيطرة الحكومة وإعادة بنائه، من خلال التسويق والخصخصة واللامركزية، والعمل- جنبًا إلى جنب- مع خطابات رأس المال البشري والعولمة واقتصاد المعرفة.

وتزعم النيوليبرالية هيمنة كبيرة في مجال التعليم من خلال توليد تصورات محددة لأهداف التعليم ونتائجه(Patrick, 2013). إن تطبيق نظرية رأس المال البشري هو السمة المميزة للنيوليبرالية. وبما أن التعليم هو الذي يعطي الأولوية لكيفية تشكيل وإرشاد المهارات التي تحظى بالتقدير في سوق العمل (Klees, 2020)، ينظر إلى التعليم النيوليبرالي باعتباره استثمارًا في المهارات الفردية التي يمكن أن تعزز قابلية توظيف الفرد، وإنتاجيته، وتنتج عمالًا تنافسيين في المستقبل، دون إيلاء الكثير من الأهمية لقيمة المهارات التي يتم تقييمها في سوق العمل. إن التعليم النيوليبرالي الذي يستند إلى اقتصاد المعرفة، وما يسمى "رأسمالية المعرفة" يتميز بالتسليع والرأسمالية والاستغلال (Wang& Hamid 2024) .

ويتم تسليع التعليم وإتاحته للشراء من قبل(الطلاب وأولياء الأمور) كمستهلكين، ويمثل رأس المال النيوليبرالي الافتراض المتمثل في النظر إلى التعليم؛ باعتباره استثمارًا اقتصاديًا يعمل في ما يسمى بسوق التعليم لتحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي. وعلى هذا النحو يتشبع التعليم

النيوليبرالي بصفات السوق، ويعمل كأداة يستفيد منها مستهلكوه، وكثيرا ما تؤدي سياسات التعليم النيوليبرالية إلى نهج عقلاني تقني لطبيعة المعرفة، وقيمتها. ومن الواضح أن التعليم النيوليبرالي يعتمد على إنتاج وإعادة إنتاج رؤوس الأموال بأشكال مختلفة، بشكل مباشر أو غير مباشر. وإلى حد كبير، ويؤكد التعليم النيوليبرالي على رأس المال الاقتصادي الذي ينتج نتائج اقتصادية، ويبتعد عن جذوره الإنسانية. وربما يكون نزع الصفة الإنسانية عن التعليم هو "العار الحقيقي للنيوليبرالية (Patrick, 2013)حيث يخضع الأفراد كبشر لاحتياجات رأس المال والاقتصاد.

وبالرغم من ذلك، يظل التساؤل حول ما إذا كانت مصر دولة نيوليبرالية، وهل مصر لديها ملامح مميزة في التعامل مع النيوليبرالية، والتي تتشكل من خلال سياقاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، فقد شرعت الحكومات المتعاقبة منذ سنوات في تنفيذ أجندة جلبت القوى النيوليبرالية إلى كل القطاعات تقريبًا، بما في ذلك التعليم. فقد ارتبط التعليم العالي المصري على مدار عقود بالمنصب الرسمي والمكانة الاجتماعية والآفاق المستقبلية، فقد كان بمثابة وسيلة للحراك والصعود الاجتماعي، وبالتالي تشكيل مستقبلهم وحياتهم المهنية والاجتماعية، إلا أن الضغوط على التعليم لإعادة هيكلته، وتقاسم التكاليف وتراجع جودة المنتج من المؤسسات الحكومية في ظل تراجع نسب التعليم من الموازنة، وأصبح التركيز والسعي وراء رأس المال الثقافي أصبح المحرك للأسر، وبالتالي يولد المنافسة على المزيد من موارد التعليم الأفضل، والتي تمثل سمة من سمات التعليم النيوليبرالي، وقد أشارت بعض الدراسات إلى مثل هذه الانعكاسات، ومنها الطوخي&وعبد الغني (٢٠١٩)؛ هارفي(٢٠١٣/٢٠٠٥) كما يلي:

د-تخفيض تمويل التعليم الحكومي، وفتح المجال للتعليم الخاص.

لم ينكر نداء النيوليبرالية الدور المركزي الذي تلعبه الحكومة في نشر الموارد أو تقويض التقاليد السياسية السائدة. ومن الأمثلة على ذلك سياسة الإصلاح والانفتاح التي تعد في الغالب سياسة اقتصادية دون إصلاحات سياسية مقابلة؛ مما أدى إلى اندلاع صراعات بين النيوليبرالية والاشتراكية التي تتميز بسيطرة الحكومة المركزية، وقد انعكست هذه الصراعات- أيضًا- على مجال التعليم، وعلى وجه التحديد، كان التوسع في تسليع التعليم يحول تدريجيًا النظام البيئي التعليمي في كل مراحل التعليم المصري، كما أعاد تشكيل وتحويل علاقات القوة بين مختلف الجهات الفاعلة الاجتماعية، بما في ذلك الحكومة والمؤسسات التعليمية وأولياء الأمور والطلبة. وقد مارس تأثيرًا عكسيًا على التعليم السائد على المستويين الكلي والجزئي؛ فعلى المستوى الكلي، أصبحت الخدمة التي يقدمها التعليم الخاص جزءًا لا يتجزأ من توفير التعليم؛ الأمر الذي أضاف للتعليم الخاص نفوذًا غير مسبوق. وبهذه الطريقة، شكل التعليم الخاص منطقه الخاص للممارسة، واحتل في نهاية

المطاف مساحة خارج الحكومة المركزية. وهو ما يتناقض مع الحكم الاشتراكي للحكم الذي يؤكد سلطة الحكومة المركزية.

هـ-سياسات تهميش أعضاء هيئة التدريس، والانتقاص من الحريات الأكاديمية.

إن التناقض بين سوق التعليم النيوليبرالي والحكم المركزي المرغوب فيه يشكل دافعًا مهمًا للحكومة لقمع الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس. ومن منظور دقيق، حين تنتصر الحكومة لتوصيات البنك الدولي على حساب آراء الهيئة التدريسية بالجامعات، وحين يخشى أعضاء هيئة التدريس مناقشة القضايا الاجتماعية، أو المشاركة السياسية؛ تخوفًا من فقدان وظائفهم التي لا تفي باحتياجاتهم الأساسية، فإن العاملين بالمؤسسات الجامعية قد يشكلون مصدر تهديد للقيم المجتمعية في سعيهم إلى زيادة الدخل من خلال ممارسات مشكوك فيها، على سبيل المثال لا الحصر: إجبار بعض أساتذة الجامعة للطلبة على شراء كتبهم من المكتبات خارج منظومة الكتاب الإلكتروني؛ ليشتري الطلبة الكتاب مرتين، إحداهما: تحت رقابة الدولة، والأخرى من الباب الخلفي، مع وعد بالنجاح والتميز، وكذلك لجوء البعض لتقليص المحتوى عمدًا؛ لضمان نسبة نجاح أعلى في مقرراته، أو الدروس الخصوصية.

و-التعامل مع المؤسسات التعليمية بنهج السوق والشركات.

إن المنافسة الاجتماعية في التعليم تتعزز بفعل قوى العولمة التي تسمح للعمالة ورأس المال بالتحرك عبر الحدود الوطنية بسهولة. إن تأثير قوى العولمة النيوليبرالية على التعليم الخاص لا يقتصر على الاستثمار الرأسمالي المرئي، بل يتجلى في المواجهة الأيديولوجية بين الاشتراكية والرأسمالية، وكذلك القومية والعولمة، ومع ظهور العولمة كان هناك اختراق مستمر للأيديولوجيات والممارسات الرأسمالية، مثل: رأس المال، والتسويق، والخصخصة، والمنافسة، والتسليع في مجال التعليم العالي؛ الأمر الذي انعكس على اختفاء الخطاب القديم للعدالة الاجتماعية، والتحول عن الهدف الإنساني لمؤسسات التعليم في بناء النسيج القيمي والأخلاقي لمنتسبيها(الطوخي& عبد الغني،،٢٠١٩).

مما سبق تم تحليل السياقات النيوليبرالية في كل من اللحظات التاريخية والمعاصرة لتوضيح كيف ولماذا ترتبط النيوليبرالية بالتعليم العالي، وكشف التحول في نمط الحكم النيوليبرالي، وقد تبين من التحليل السابق أن النيوليبرالية تتجلى- في أبهى صورها- في تسليع التعليم، والذي يتم الحديث عنه في المحور التالي.

المحور الثاني: تسليع التعليم مفهومه ومؤشراته وأسبابه وأصوله التاريخية:

يتناول المحور مفهوم تسليع التعليم والنظريات المفسرة له، ومظاهره في مرحلة التعليم العالي:

أ- مفهوم تسليع التعليم :

يعرف تسليع التعليم بأنه: تحويل التربية والتعليم من رسالة سامية إلى سلعة تجارية، ومن خلالها يتم تشيئ التربية والتعليم بعد تشيئ الإنسان نفسه حيث يحول التعليم إلى بضاعة استهلاكية تُباع وتُشترى (التريكي، ٢٠١٢، ص٣).

ويشير تعريف آخر إلى أن تسليع التعليم: عملية يتم من خلالها تحويل المؤسسات التعليمية إلى شركات تجارية هدفها تحقيق المكاسب المالية، ويكون عملها؛ مستندا على التنافس ومبدأ البقاء للأصلح (السورطي، ٢٠٠٩، ص١٨٣)، كما يعرف بأنه التحول المتعمد للعملية التعليمية إلى سلعة (سني& يحياوي، ٢٠٢٠، ص٥٢٥) .

وتتبنى الباحثتان تعريف تسليع التعليم بأنه تحويل المؤسسات التعليمية إلى شركات تجارية، هدفها تحقيق المكاسب المالية، ويستند عملها إلى التنافس ومبدأ البقاء للأصلح والأقوى.

ب-الأصول التاريخية لتسليع التعليم :

يرجع تاريخ التعليم العالي في مصر إلى ما يزيد على ألف عام، عندما أنشأ الفاطميون الجامع الأزهر في القاهرة عام ٩٦٩م ليكون مركزا للعبادة والدعوات؛ حيث كان مركزا للحلقات العلمية والأدبية والدراسة إلى أن وصل كفكرة متماسكة للجامعة، وفيه تُدرَّس بشكل أساسي العلوم الدينية واللغوية، بالإضافة إلى دراسة المنطق والرياضيات ومبادئ الهندسة وغيرها من العلوم وبذلك اكتسب شهرة واسعة كمركز للدراسة الجامعية، واجتذب كثيرا من الطلاب من مختلف أنحاء العالم العربي والإسلامي؛ حيث وفد إليه ومازال العديد من العرب والمسلمين من كافة أنحاء العالم، وقد تعهده الخلفاء والسلاطين والأمراء بالتجديد والإصلاح والوقفيات للإنفاق عليه، ولكن تأثر الجامع الأزهر خلال مسيرته بالأوضاع السياسية والاجتماعية التي كانت تمر بها مصر؛ فعندما فتحها العثمانيون عام ١٥١٧م حصل تدهور في مختلف قطاعات الحياة ومنها قطاع التعليم الأمر الذي أثر على فعالية الجامع الأزهر ودوره التعليمي آنذاك(حمود، ٢٠١٤، ص ص ٧٢٩-٧٣٠)، وترتب على ذلك انتشار الكتاتيب الخاصة والتي بلغ عددها في القاهرة في القرن السابع عشر(٨٩) كتاب، كما وجدت الزوايا والخوانق، وهي عبارة عن ركنة في المسجد للعبادة ثم تطورت بعد ذلك إلى أبنية صغيرة للتعليم والصلاة يتخذها أحد المشايخ المشهورين بالتقوى والصلاح سكنا له كما كانت تمارس نشاطا تعليميا في تلك الفترة، ووجدت أيضا المدارس التي طرأت عليها وظيفة استخدام المدارس كمقار للمحاكم الشرعية؛ حيث اتخذت دار الحديث المدرسة الكاملية لتكون مقر لمحكمة القسمة الغربية، وفي هذه الفترة أنشأ الرهبان الفرنسيسكان أول مدرسة أجنبية في مصر بكنيستهم بحي

الموسكي عام ١٧٣٢م (مقار، ١٩٨٧، ص ٢٢٠)؛ ومن ثم يتبين أن التعليم في فترة العثمانيين كان مقتصرًا على التعليم الديني الخاص، وليس للعلوم الحديثة مكان فيه، وكان تعليمًا أهليًا ليس للحكومة دخل به، كما كان طبقيًا يعكس طبقية المجتمع وكان– أيضا– للذكور فقط .

واستمر التدهور حتى عام ١٧٩٨ عندما دخلت الحملة الفرنسية مصر متضمنة الكثير من مظاهر الحياة الأوربية ومستقدمة علماء قاموا بأبحاث حول مختلف مظاهر الحياة في مصر لتقصي أحوالها، وبعد أن رحل الفرنسيون عن مصر عادت البلاد مرة أخرى للاضطراب، وشهدت الساحة السياسية محاولات قوية من المماليك لحكم البلاد، ورأى القادة المصريون والشعب ضرورة التخلص من قوى التخلف من مماليك وأتراك .وقد اختار المصريون أحد الضباط الألبان، والذى أظهر التعاطف مع الشعب وهو محمد على، ويعد حكم محمد على لمصر بداية لبناء دولة حديثة في شتى المجالات، وبناء قاعدة اقتصادية وسياسية تمكنه من حكم مصر وتأمينها ضد الأعداء عن طريق بناء جيش قادر على حمايتها، وقد عمل على إعادة هيكلة التعليم ضمانا لبناء جيش قوي فبدأ بإنشاء المدارس العالية (الخصوصية) قبل البدء في إنشاء المدارس الابتدائية والتجهيزية، وذلك نظرًا لحاجة البلاد إلى الموظفين(عبد الكريم، ١٩٤٥، ص١٥١).

وفي السياق ذاته، تم إنشاء مدرسة الهندسة في القلعة عام1816 ، وكان يعلم فيها الحساب والهندسة واللغة الإيطالية، وأحضرت الحكومة بعض الآلات للمدرسة من إنجلترا ليتمرن التلاميذ على استخدامها

كما أُنشِئت مدرسة للطب بدأت في أبى زعبل عام1827 ، وقد ألحقت المدرسة بالمستشفى العسكري الذي كان مقامًا هناك، وأيضا مدرسة للطب البيطري في رشيد في عام1829 ، ثم نُقلت إلى القاهرة في عام 1831 نظرا لحاجة الحكومة لفرق نظامية من الفرسان، فكان يلزمها أطباء بيطريون يقومون بعلاج خيولها، ومدرسة الكيمياء التطبيقية ومدرسة الزراعة ومدرسة الصيدلة ومدرسة الإدارة الملكية ومدرسة التعليم الصناعي ومدرسة أركان الحرب، كما اضطر محمد على إلى إنشاء مدرسة تجهيزية لإعداد طلاب الأزهر للدراسة في المدارس الخصوصية؛ لأنهم كانوا يجهلون اللغات الأجنبية، وأسس أول مدرسة تجهيزية بالقصر العيني عام1825 ، وتعتبر أول مدرسة ثانوية في التاريخ الحديث وفي عهد إسماعيل باشا تم فتح (١٢) مدرسة أهلية منها (٤) مدارس للبنات عام ١٨٦٨م فُتحت أولها بأسيوط بمصاريف على الأوقاف القبطية، ثم انتشر التعليم على نطاق شعبي في القرى، وتكوَّن اتحاد الشبيبة المصرية الذي يدعو الأفراد إلى فتح المدارس والتوسع في التعليم الخاص؛ تخفيفا للعبء الملقي على الميزانية ولنشر الثقافة بين أبناء المجتمع(مقار، ١٩٨٧، ص٢٢٢)؛ وبذلك تعددت المدارس ما بين مدارس أولية دينية ومدارس الإرساليات الدينية الخاصة والجاليات الأجنبية والمدارس الخاصة الحديثة، وهذه المدارس غير حكومية، وكان الغرض من ذلك دفع عجلة التطور السياسي والنهوض بالدولة.

وعندما تولى الحكم خلفاء محمد علي عباس (١٨٤٨-١٨٥٤)، وسعيد (١٨٥٤- ١٨٦٣) تدهور التعليم بشكل كبير؛ حيث تم استدعاء معظم البعثات التي أرسلها محمد علي من الخارج، وأغلقت معظم المدارس العليا، واهتم سعيد بالمدارس التي أنشأتها الجاليات الأجنبية والإرساليات التبشيرية، ولكن عندما تولى الحكم الخديو إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) تم الاهتمام بالتعليم، وذلك من خلال تأثير بعض الشخصيات المخلصة من المصريين الذين احتكوا بالحضارة الغربية، وتم إحياء المدارس الخصوصية العليا وعاودت الحكومة نشاطها لإرسال البعثات إلى أوربا ونشطت الجمعيات العلمية، وأقيمت عدد من الجمعيات العلمية مثل جمعية المعارف لنشر الثقافة عن طريق التأليف والنشر عام ١٨٦٨م والجمعية الجغرافية التي اهتمت بالدراسات الجغرافية وفي ذات الوقت كان للجاليات الأجنبية نشاط كبير؛ حيث ازداد عدد الأجانب من ٣٠٠٠ عام ١٨٣٦ إلى أكثر من ٩٠٠٠٠ عام ١٨٨٢ وقد بدأت بمدارس الإرساليات الدينية ثم مدارس الجاليات الأجنبية بمصر، ووجدت هذه المدارس تشجيعًا كبيرًا من خلفاء محمد علي، وأدى ذلك إلى زيادة عدد المدارس الأجنبية في تلك الفترة، ولكن نظرًا لسوء الإدارة المالية للخديوي إسماعيل واقتراضه من الأجانب، فقد أدى إلى التدخل السياسي. وفي عهد الاحتلال البريطاني لمصر (١٨٨٢-١٩٥٢) شهد التعليم ركودا كبيرا حيث تم إهمال التعليم العالي وجعله بمصروفات، وجعله في طبقة اجتماعية معينة من الموظفين والإقطاعيين والرأسماليين (مقار، ١٩٨٧، ص٢٢١).

وفي بداية القرن العشرين نشطت حركات الكفاح الوطني ضد الاحتلال البريطاني وسياسته التعليمية وساعدت البعثات العلمية إلى أوربا لاستقدام الأساتذة الأجانب على توفير فرص أكبر لتطور التعليم العالي؛ ومن هنا ظهرت فكرة تأسيس الجامعات الأهلية، وقام الشعب بالإنفاق عليهم من خلال جمع التبرعات والهبات وبدأت الدراسة فيها عام ١٩٠٨م (سليم، ٢٠٢٣، ص٦).

وكانت الرسوم معتدلة في بداية عملها، ثم ارتفعت ارتفاعًا ملحوظًا عام ١٩١٠موفي عام ١٩٢٥م صدر مرسوم بقانون إنشاء الجامعة المصرية مكونة من أربع كليات كأول جامعة حكومية، وضمت إليها الجامعة الأهلية، واستمرت بتقاضي المصروفات. وفي عام ١٩٥٢م صدر مرسوم بتعديل اسم الجامعة ليصبح " جامعة القاهرة" وتأثرت هذه الجامعة بالتغيرات الثقافية والسياسية والاجتماعية وتداخلت فيها الحياة الجامعية مع الحياة السياسية، فتحولت من جامعة أهلية إلى جامعة عامة ولمواجهة الإقبال الكبير على الجامعة تم إنشاء جامعة "إبراهيم باشا الكبير" عام ١٩٥٠م الذي تطور اسمها فيما بعد إلى جامعة عين شمس التي تطورت وضمت كافة التخصصات العلمية (ريد، ٢٠٠٧).

ومن ثم يتبين أن للجامعات الأهلية فى مصر تاريخا يعود إلى القرن العشرين ،عندما دعا بعض من قادة السياسة والمجتمع إلى إنشاء جامعة مصرية حديثة، وكما هو معروف اجتذبت هذه

الدعوة آلافا من المصريين تسابقوا لتمويل إنشائها لكى تحل محل المدارس العليا التى تعاقب إنشاؤها فى القرن التاسع عشر على أيدى محمد على وخلفائه .

وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م حدثت تغيرات جذرية في المجتمع المصري؛ حيث أعلن النظام الجمهوري واتجهت الثورة إلى تبني الاشتراكية وتذويب الفوارق بين الطبقات، فانعكس ذلك على التعليم حيث كان التعليم آنذاك يحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ومجانية التعليم العالي؛ فأدى ذلك لإقبال عدد كبير من أبناء الشعب المصري على التعليم من شرائح مختلفة، وصدر قرار تعيين خريجي التعليم المتوسط والعالي في القطاع الحكومي ، وتوسعت الدولة بإنشاء الكليات والمعاهد العليا لإعداد المختصين والفنيين لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي الفترة من (١٩٧٠-١٩٨٠) بدأ تحول مصر من الاشتراكية إلى الرأسمالية والتحول إلى الاقتصاد الحر الذي فتح باب الاستثمار للقطاع الخاص والأجنبي في مختلف المجالات، وازداد الطلب على خريجي الجامعات الأمريكية لتمكنهم من اللغة الإنجليزية اللازمة للمشروعات الجديدة التنموية، واستجابة لضغوط الطبقة الجديدة في المجتمع الذين لم يحصل أبناؤهم على مجموع الكليات الحكومية؛ فبدأ التوجه إلى الجامعات الخاصة، وشجعت الدولة تلك الجامعات(حمود،٢٠١٤،ص٧٢١) فصدر القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بإنشاء بإنشاء الجامعات الخاصة لرفع مستوى التعليم والبحث العلمي وتوفير المخصصات المالية التي تلبي احتياجات سوق العمل، ونتيجة لذلك صدر عام ١٩٩٦م أربعة قرارات بإنشاء أربع جامعات خاصة(عزت& السمان& السيد& سليمان، ٢٠١٨، ص٣٩٤).

وازدادت بعد ذلك القرارات لإنشاء الجامعات الخاصة، وتم التوسع في التعليم العالي الخاص؛ ومن هنا بدأ يسيطر القطاع الخاص على التعليم تدريجيا، وبدأ من إنشاء مدارس الإرساليات حتى ظهور الجامعات الخاصة، مرورا بإنشاء الجامعات الأهلية.

ومما سبق يتبين أن فكرة تسليع التعليم لم تكن حديثة المنشأ، بل قديمة حيث نشأ التعليم الخاص في مصر قبل ظهور التعليم الحكومي؛ وأدى انتعاش الفكر الرأسمالي واقتصاديات السوق إلى تطبيق سياسة الانفتاح، وهذا جعل الدولة تتخلى عن بعض مسئولياتها تجاه التعليم؛ ومن هنا بدأت الضرورة للبحث عن مصادر تمويل للتعليم؛ فبدأت الحكومة في مراجعة سياساتها المالية في دعم وتمويل التعليم إما بفرض رسوم مدرسية، أو بالتوسع في دور القطاع الخاص في إنشاء الجامعات الخاصة والأهلية؛ ومن ثم فإن إنشاء الجامعات الخاصة في مصر تلك الفترة كان نتيجة لتلبية الطلب الاجتماعي على التعليم وارتفاع معدل النمو السكاني هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نتيجة لتوجه الحكومة للخصخصة وتحول المؤسسات الحكومية إلى القطاع الخاص، فضلًا عن تحقيق الربح لأصحاب هذه الجامعات الخاصة مقابل خفض درجات القبول بتلك الجامعات.

ج- مظاهر تسليع التعليم الجامعي:

شهدت عقود السبعينات والثمانينات من القرن العشرين توجهًا عالميًا نحو تسليع كثير من المرافق والخدمات التي كانت تقوم بها الحكومات، وقد ظهر التسليع كأحد الحلول المطروحة لعلاج أوجه الخلل في الهياكل الاقتصادية وللارتقاء بمستويات الكفاءة والأداء، ولم يكن التعليم بمنأى عن هذه التوجهات حيث تعالت بعض أصوات الساسة والاقتصاديين والمثقفين تنادي بضرورة تخلي الدولة عن بعض مسؤولياتها السابقة؛ نظرًا لمحدودية مواردها مع تزايد أعبائها، كما كانت تدعو رجال الأعمال والقطاع الخاص والمواطنين للمساهمة في تحمل تلك الأعباء، فمنذ السبعينيات ومصر تنتهج سياسة الانفتاح الاقتصادي، وهى سياسة الليبرالية، بعد أن كانت قد تبنت الاشتراكية أو اقتصاد الدولة أو الاقتصاد الموجه قبل أقل من عقدين من هذا التاريخ، وقد بدأت هذه السياسات تتضح في مصر حين شرعت الدولة قي بيع القطاعات والمؤسسات العامة في إطار ما يعرف بسياسة الخصخصة، وعلى مستوى المنظومة التعليمية عبر دعوات بعض النخب المجتمعية من مثقفين واقتصاديين وإعلاميين وسياسيين وتربويين، وبدعوى فشل الحكومة فى إدارة ملف التعليم، لتبني الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والاستعانة بشركات عالمية تقوم بإدارة المدارس لصالح الوزارة ، وعبر تشجيع إنشاءمؤسسات التعليم العام والخاص الموجة لأبناء الطبقات الميسورة والوسطى وغيرها (السيد، ٢٠١٧، ص ١٥)، ومن هنا أصبح التعليم سلعة تقدم بمقابل مادي، وانتشر مصطلح تسليع التعليم وتعددت مظاهره ما بين الدروس الخصوصية والجامعات والمعاهد الخاصة وغيرها التي يتم الحديث عنها فيما يلي:

١- الدروس الخصوصية:

الدروس الخصوصية ليست وليدة الساعة، بل وُجدت قبل وجود المدارس والجامعات حيث كان كبار الفلاسفة معلمين لأبناء الصفوة والطبقة الراقية في المجتمع (طلس، ٢٠١٤، ص ٦٦)، كما تعد من أهم مظاهر التسليع؛ حيث يُقدّم البائع عضو هيئة التدريس علمًا إلى الطالب مشتري الخدمة التعليمية، وتستند ظاهرة الدروس الخصوصية إلى عدة نظريات: أهمها نظرية رأس المال البشري، والتي تنص على أن الأفراد ذوي المستوى التعليمي الأعلى يحصلون على دخل أعلى وامتيازات أفضل من الأفراد ذوي المستويات الدنيا من التعليم، فالتعليم ما هو إلا أداة تصفية أو فرز لتوزيع الأفراد المتعلمين على مناصب مختلفة في المجتمع(التميمي، ٢٠١٤، ص٧١٠) وهذا يعد من أسباب إقبال الطلبة وأولياء الأمور على الدروس الخصوصية، وذلك من أجل الحصول على دخول أعلى من خلال تحصيلهم أعلى الدرجات .

وتتمثل أسباب انتشار الدروس الخصوصية في(إسماعيل،٢٠١٩، ص ص ٣٨٣-٣٨٤):

- اعتقاد أولياء الأمور والطلاب أن الجامعة لا تشبع حاجاتهم؛ حيث يتنافس أولياء الأمور على إلحاق أبنائهم بالدروس الخصوصية في مراحل الشهادات، وبخاصة إذا كان القائمون عليها معلمين مشهود لهم بالخبرة في تدريب الأبناء على أسئلة الاختبارات.
- أصبح نشاط الدروس الخصوصية بمثابة تجارة لبعض الأشخاص، وتجارة رابحة خاصة في بعض الكليات مثل كلية التجارة والتي تكون الدروس في مراكز معدة لهذا الغرض.
- ثقافة أولياء الأمور المرتبطة بالدرجات وترتيب ابنه في مستويات متقدمة.
- تكدس المناهج وغياب فلسفة الامتحانات القائمة على الفهم وليس الحفظ.
- اختفاء دور الجامعة وانصراف الطلاب عنها.
- جمود المناهج وضعف ارتباطها بالواقع؛ وبالتالي تكون بعيدة عن مدارك الطلاب وضعف قدرتها على ملائمتها لمستوياتهم العقلية .

هذا بالإضافة إلى شعور المعلم(عضو هيئة التدريس) بالحاجة؛ حيث إنه دائمًا ما يشعر بأنه يحتاج إلى تحسين دخله؛ مما يدفعه إلى إعطاء دروس خصوصية، رغم عدم إيمان البعض بها، خاصة في بعض الكليات كالتجارة والطب والهندسة.

وتعد تأثيرات انتشار الدروس الخصوصية في الجامعات متعددة، وتتمثل فيما يلي(حامد& روشا، ٢٠١٨، ص ٦):

- تأثيرات على الأسرة حيث تحملها الأعباء المالية، وفي بعض الأحيان يستدين ولي الأمر أو يوفرها من دخل الأسرة، وكذلك من آثار الدروس الخصوصية فقد الثقة في الجامعات كمؤسسات تربوية حيث لم تف بالمتطلبات التعليمية والتربوية للأبناء
- تأثيرات على عضو هيئة التدريس، وتتمثل في الصراع بين الأساتذة في الحصول على أكبر عدد من الطلاب، هذا فضلا عن أنها تعمل على تقليل هيبة المعلم الذي ينتمي لمهنة ومؤسسة ذات مستوى رفيع، ويمثل قدوة لطلابه في السلوك والشخصية والقيم.
- ومن آثارها أيضا على الطالب أنه يعتمد في تعلمه على التلقين وحفظ الملخصات وفقدان القدرة على التعلم الذاتي والذي من الضروري اكتساب مهاراته خلال مرحلة التعليم الجامعي.
- تأثيرات على النظام التعليمي: وتتمثل آثارها في القضاء على مبدأ مجانية التعليم حيث تنفق الأسر مبالغ كثيرة هذا فضلا عن إهدار مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية؛ وبالتالي يصبح التعليم سلعة لمن يستطيع شراؤها.

ومما يزيد الأمر خطورة أن أحدث تقرير إحصائي، وفقًا لنتائج بحث الدخل والإنفاق ٢٠١٩-٢٠٢٠ الصادر مؤخرا عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كشف أن

إجمالي إنفاق المصريين على التعليم وعددهم ٢٦ مليون أسرة لديها أفراد في مراحل التعليم، على قطاع التعليم، يبلغ ٤٨٢ مليارًاو٢٤٧ مليون جنيه، حيث إن متوسط الإنفاق السنوي للأسرة المصرية الواحدة، على التعليم ما قيمته ١٨ ألفًاو٥٤٩ جنيه سنويًا، ورصد التقرير، قيمة ما ينفقه المصريون على بند الدروس الخصوصية من إجمالي بنود قطاع التعليم، مؤكدا أن إجمالي ما ينفقه المصريون على الدروس الخصوصية يبلغ ١٣٦.٤٧٤ مليار جنيه سنويا، حيث يبلغ إنفاق الأسرة الواحدة، على الدروس الخصوصية، ٥٢٤٩ جنيها سنويا، وذلك وفقا لبحث الدخل والإنفاق الذي أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نتائجه في ديسمبر ٢٠٢٠ الماضي (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ٢٠١٩، ص ص ٤٨-٥٤)؛ الأمر الذي يشير إلى زيادة نسبة الإنفاق على الدروس الخصوصية.

ويمكن القول إن الدروس الخصوصية أصبحت موروثة من المدارس، وانتشرت بالجامعات على نطاق واسع، وتتعدد الأسباب وراء انتشارها، منها: ما يرتبط بتدني مستوى الخدمة المقدمة من قبل الجامعة واعتماد الطلاب على نظام التلقين الذين اعتادوا عليه في الثانوية العامة والرغبة الشديدة في الحصول على مجموع عال من الدرجات، وعليه فإن الدروس الخصوصية من أبرز مظاهر التسليع وأكثرها انتشارا وخطورة في تسليع التعليم.

٢- الجامعات الخاصة:

تعد قضية الجامعات الخاصة من القضايا متعددة الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية، ويحدد قانون التعليم (١٠١) لسنة ١٩٩٢م، مادة٢،والقرار الوزاري(٣٠٦) لسنة ١٩٩٣م الجامعات الخاصة مؤسسات تعليمية جامعية تقوم على المبادرة الفردية؛ حيث تتولى جهات غير حكومية عمليات الإنشاء والتمويل والإدارة ورسم السياسات وتتمتع باستقلالية كبيرة في توجيه شؤونه العامة والخاصة، وتعمل على تقديم خدمة تعليمية للطلاب الحاصلين على التعليم الثانوي أو ما يعادله، مقابل دفع تكاليف الخدمة التعليمية، كما يعرف القرار الوزاري (٧٠) لسنة١٩٨٣ التعليم الخاص بأنه: تعليم يملك مؤسساته أفراد أو هيئات غير حكومية، فالتعليم الخاص ظهر نتيجة تراجع دور الدولة عن الوفاء بدورها اتجاه المجتمع وتراجع جودة التعليم الحكومي، وانتشرت الجامعات الخاصة بشكل واسع لدرجة أنها أثارت جدلا نتيجة التوسع فيها(قانون التعليم رقم١٠١ لسنة١٩٩٢م،مادة ٢). وتستند فكرة الجامعات الخاصة إلى الخصخصة والفكر الليبرالي الاقتصادي التي تفسر التوسع في التوجهات السوقية فاقتصاديات الليبرالية تستند على مبدأين: الأول إعادة تشكيل مفهوم الإنفاق العام للدولة وتحديد مستوى معين من الإنفاق العام على التعليم والصحة، والآخر يقوم على مبدأ الاعتماد على آليات السوق والقيم التجارية والسوقية في مجال التعليم، كما تستند فلسفة الجامعات الخاصة على الفكر البرجماتي التي يقوم على تصور نظام جديد للتعليم يتم من خلاله قيام القطاع الخاص ببعض المهام والأنشطة في التعليم (وهبة، ٢٠١٥،ص ٢١).

وتستند فلسفة الجامعات الخاصة إلى فكر الليبرالية ومبادئ الإيمان بالفرد وتوفير الحرية في كل مجالات الحياة، وإقامة الحياة على مبادئ التنافس واحترام الجهود الفردية، بالإضافة إلى السعي دوما للتميز والتحسين المستمر؛ للوصول إلى أعلى مستويات الجودة.

ولتفادي صعوبة الالتحاق بالجامعات الخاصة تبين من خلال ما سبق عرضه أنها جامعات لأبناء الصفوة حيث المغالاة في مصروفات تلك الجامعات، وظهرت الجامعات الأهلية لتواجه تلك الصعوبات، ويطلق مصطلح الجامعات الأهلية للإشارة إلى الجامعات شبه الحكومية؛ حيث إنها جامعات منبثقة من الجامعات الحكومية، التي تخاطب شريحة محددة من المجتمع؛ إلى جانب ذلك تُعد هذه الجامعات غير هادفة للربح، إذ تعيد ضخ جميع الأموال في ميزانية الهيئة التعليمية من جديد، لتطوير المرافق والخدمات بالجامعة؛ ومن ثم فهي ليست مجانية، وتتيح الدراسة في كليات الطب والهندسة بمجموع درجات أقل من نظيرتها الحكومية ما بين ٨% و١٠% بل بمصروفات تقترب من الجامعات الخاصة، وأحيانا تتجاوزها قليلا في بعض التخصصات مثل الصيدلة والهندسة(قانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩، ص٢).

وتؤكد وزارة التعليم العالي إن الجامعات الأهلية تهدف إلى المنافسة العالمية في مجال العلوم والتكنولوجيا وتنمية الثقافة، وتطرح برامج تعليمية متخصصة، تحاكي سوق العمل والتخصصات العلمية الجديدة لحاجة أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية، وهي لا تهدف إلى تحقيق الربح، فالمصروفات الطلابية تستثمر في تحديث المعامل وتطوير المنظومة التعليمية، وأعمال الصيانة اللازمة، وتأتي في إطار المشروع القومي للتوسع في إنشاء جامعات أهلية بمعايير عالمية، تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية بتطوير منظومة التعليم العالي في مصر(وزارة التعليم العالي المصرية، متاح على https://mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/Home.aspx).

ويشير الموقع الخاص بالمجلس الأعلى للجامعات إلى أن عدد الجامعات الخاصة المصرية (٢٧) جامعة مقابل (٢٨) جامعة حكومية، (١٢) جامعة أهلية كما يوضح الجدول التالي تطور أعداد الطلاب بالجامعات الخاصة والأهلية وذلك كما يلي:

تطور إجمالى أعداد الطلاب المقيدين بالتعليم العالى وفقًا للمؤسسات التعليمية والنوع خلال الفترة (٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢٢/٢٠٢٣) عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣

لمؤسسات التعليمية / البيان	البيان	السنوات					التوزيع النسبى				
		2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	2023/2022	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	2023/2022
الاجمالى	جملة	3104224	3338927	3424174	3495065	3693042	100	100	100	100	100
	ذكور	1587321	1714490	1760131	1781815	1889489	51.1	51.3	51.4	51.0	51.2
	إناث	1516903	1624437	1664043	1713250	1803553	48.9	48.7	48.6	49.0	48.8
الجامعات	جملة	2263055	2441645	2459025	2449579	2453956	72.9	73.1	71.8	70.1	66.4

لمؤسسات التعليمية / البيان	البيان	السنوات					التوزيع النسبى				
		2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	2023/2022	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	2023/2022
الحكومية والأزهر	ذكور	1060162	1160782	1164650	1149345	1156214	46.8	47.5	47.8	46.9	47.1
	إناث	1202893	1280863	1294375	1300234	1297742	53.2	52.5	52.2	53.1	52.9
الجامعات لخاصة والأهلية (*)	جملة	194659	207154	221727	228911	296868	6.3	6.2	6.5	6.5	8.0
	ذكور	106227	111905	119523	123994	161702	54.6	54.0	53.9	54.2	54.5
	إناث	88432	95249	102204	104917	135166	45.4	46.0	46.1	45.8	45.5
المعاهد العليا الخاصه	جملة	439946	479144	516879	571190	660617	14.2	14.4	15.1	16.3	17.9
	ذكور	309159	333181	357453	380858	430635	70.3	69.5	69.2	66.7	65.2
	إناث	130787	145963	159426	190332	229982	29.7	30.5	30.8	33.3	34.8
الاكاديميات	جملة	33216	26047	31846	38152	37149	1.1	0.8	0.9	1.1	1.0
	ذكور	25082	19306	23831	27946	24902	75.5	74.1	74.8	73.2	67.0
	إناث	8134	6741	8015	10206	12247	24.5	25.9	25.2	26.8	33.0
المعاهد الفنية فوق المتوسطة (حكومى / خاص(**))	جملة	147616	162096	170887	181420	199125	4.8	4.9	5.0	5.2	5.4
	ذكور	70030	74696	79402	83701	87840	47.4	46.1	46.5	46.1	44.1
	إناث	77586	87400	91485	97719	111285	52.6	53.9	53.5	53.9	55.9
المعاهد المتنوعة	جملة	25732	22841	23810	25813	45327	0.8	0.7	0.7	0.7	1.2
	ذكور	16661	14620	15272	15971	28196	64.7	64.0	64.1	61.9	62.2
	إناث	9071	8221	8538	9842	17131	35.3	36.0	35.9	38.1	37.8

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء : النشرة السنوية الطلاب المقيدون– أعضاء هيئة التدريس للتعليم العالى عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، وزارة التعليم العالي المصرية، متاح على (https://mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/Home.aspx).

من الجدول السابق يتضح تزايد أعداد الطلاب على مدار الأعوام في الالتحاق بالجامعات الخاصة والأهلية؛ الأمر الذي يشير إلى أن التعليم أصبح لمن يستطيع دفع المقابل؛ حيث اتضحت المغالاة في مصروفات الجامعات الخاصة والأهلية.

ومن ثم يمكن القول إن انتشار الجامعات الخاصة والأهلية ساعد على انتشار قيم تسليع التعليم في المجتمع، وعليه أصبح الحصول على تعليم جيد يتم مقابل دفع رسوم دراسية مبالغ فيها من قبل أصحاب الجامعات الخاصة والأهلية.

٣- البحث التربوي:

البحث التربوي أحد فروع البحث العلم، وهو يسعى- بحكم تسميت-ه إلى التعرف على المشكلات التربوية وإيجاد الحلول المناسبة لها وتستخدم عبارة البحث التربوي لتشير إلى النشاط العلمي الذي يوجه لتنمية السلوك في المواقف التعليمية، كما يهدف إلى توفير المعرفة التي تتيح للمربين باستخدام أكثر الطرق والأساليب فاعلية في تحقيق الأهداف التربوية(العمراني، ٢٠١٣، ص٣٠).

ويعد البحث التربوي مظهرًا من مظاهر التسليع في التعليم الجامعي؛ فنظرا لإعداده بشكل سريع من أجل الكسب السريع والمصلحة والمنفعة الفردية؛ لذلك يتم إعداده دون تأني، فضلا عن وجود التوصيات والمجاملات والتزكيات في ميدان البحث التربوي، بالإضافة إلى اتخاذ البحث التربوي كوسيلة لترقية أو حصول على درجة علمية أو منصب إداري أو أكاديمي، بغض النظر عن مستوى جودة البحث أو مدى ارتباطه بمشكلات وممارسات تربوية (الحارث، ٢٠٢٢،ص ٢٥٠)، وهذا يضعف من فاعليته، ومن ناحية أخرى يؤدي إلى التنافس والتصارع على إعداد البحوث، كما أن تحكيم الأبحاث ونشرها أصبح يخضع لقيم التجارة.

وقد ترتب على ذلك انتشار ظواهر سلبية عديدة مثل الغش والخداع والسرقات الأدبية (plagiarism) في البحث التربوي. ومنها تكونت جماعات في شكل مراكز متخصصة تمتهن تجارة الأبحاث الجامعية، بمقابل مادي .

ومما ساعد على تسليع البحث التربوي هو توجه أغلب الدول الغربية منذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي وتحوّلها من جامعات منتجة للمعرفة فقط(knowledge-oriented) إلى جامعات مبتكرة(innovation-oriented)، أي توجيه البحث العلمي التربوي نحو المزيد من الابتكارات التطبيقية. وهذا التوجه فرض على الجامعات والمراكز البحثية التفكير في تأسيس وبناء شركات صغرى لريادة الأعمال. وبذلك بدأت الجامعات تتحول تدريجيا من جامعات أكاديمية خالصة تخدم العلم والمعرفة والبحث العلمي إلى جامعات تتسابق في إنشاء شركات صغرى (start-ups) وحاضنات لريادة الأعمال(entrepreneurships) ، لتتزاوج أو أحيانا تتنافس مع القطاع الصناعي الإنتاجي، فانتشرت مصطلحات صناعية داخل أروقة الجامعات والمراكز البحثية لم تكن متداولة قبل عقد الثمانينات من القرن الماضي، من مثل الملكية الفكرية، مكاتب نقل التقنية، دراسة الجدوى (feasibility study)النموذج(prototype) ، المقارنة المرجعية(Benchmarking) ، التتجير والتسويق (commercialization) لكل ما ينتج عنها من أفكار ومنتجات مختلفة باختلاف المجال والتخصص العلمي(حميدة، ٢٠٢٢، https://tajrebatee.com/view-). ومن ثم أصبحت المشاريع البحثية في مؤسسات التعليم العالي تهدف- بالدرجة الأولى- إلى تحقيق منفعة مادية أو

تحقيق أرباح مادية تعمل على ضمان استمرار مصالحها التي تكون في الغالب على حساب المصلحة العامة.

٤ – النشر العلمي:

النشر العلمي وسيلة لرقي وتقدم المجتمع، فمن المعروف أن جوهر النشر العلمي هو المادة العلمية أو الفكرة المبتكرة المراد تسويقها ونشرها للاستفادة منها في حياة الناس، ومن ثم تصنيفها وأرشفتها لتتراكم شيئا فشيئا عبر الأجيال أو في الحقب المتزامنة في صورة تراكم أو تبادل معرفي تباعا، ومن ثم فإن الغاية من النشر العلمي هو تمكين الإنسان من امتلاك المعرفة(عيسارة& كاس، ٢٠١٩، ص٤٢٤)،وفي الوقت التي تصنف أوعية النشر العلمي تخضع المعاهد والجامعات ومراكز البحوث المحلية والعالمية التي تدار فيها عجلة البحث والإنتاج العلمي والتعليم الأكاديمي إلى التصنيف والاعتماد أيضا، وبذلك تتفاوت درجات تصنيفها من جامعة إلى أخرى، ومن معهد إلى آخر طبقا لمؤشرات عالمية تخضع لها هذه المؤسسات.

ويرتبط النشر العلمي (كمّا وكيْفا) ارتباطًا وثيقًا بعملية تصنيف الجامعات والمؤسسات العلمية والبحثية، حيث يعد أحد أهم مؤشرات الأداء لدى تلك المؤسسات، وبذلك تقع المسؤولية على الباحثين بالنهوض بمؤسساتهم التعليمية والبحثية للحصول على أعلى مراتب التصنيف العالمي للجامعات. ولهذا تحث هذه المؤسسات منسوبيها من طلبة الدراسات العليا، والباحثين، وباحثين ما بعد الدكتوراه، وتشجعهم على النشر العلمي، من خلال دعم مشاريعهم وأفكارهم البحثية بإطلاق مبادرات سنوية لدعم البحوث والابتكارات يتنافس فيها الباحثون بتقديم مقترحاتهم البحثية للحصول على دعم مالي لها(الشاهر، ٢٠٢١، ص٥٥٢). ونظرا للمنافسة القوية في سوق العلوم والمعارف العالمي، تشترط هذه المؤسسات على منسوبيها النشر العلمي كشرط أساس للحصول على الترقيات العلمية والوظيفية والإدارية. كما تمنح بعضها حوافز مالية مجزية للفريق البحثي للنشر في المجلات المصنفة ذات معامل تأثير عال.

وفي السياق نفسه يمكن القول إن الحوافز المالية المباشرة للباحثين نظير إنتاجهم العلمي (نشر علمي – براءات اختراع – ترجمة، وغيرها) هو سلاح ذو حدين، فبقدر ما لها من جوانب إيجابية في التحفيز على البحث والابتكار تظل لها جوانب سلبية على المدى البعيد ساعدت على تسليع النشر، فمزاوجة المال بالعلم يؤدي إلى الفساد؛ لما للمال من قوة وتأثير على جوهر العمل العلمي البحثي، فالمال وسيلة لا يستهان بها في إفساد الأشياء بقصد أو بدون قصد. فقد عملت بعض الجامعات على منح مزايا ومكافآت مالية لمنسوبيها من الباحثين عند نشرهم للأعمال البحثية العلمية المتنوعة، مثل جوائز ومكافآت النشر العلمي، وهذا قد يضر بجوهر العملية البحثية، فبدلا من أن يكون نشر العلم وتبادل المعرفة هو جوهر عمل الباحثين والعلماء في الأوساط الأكاديمية

والمراكز البحثية، يصبح أو يظل الغرض الربحي المادي هو الموجه الأكبر للعملية البحثية في نفوسهم، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انتشار التسليع.

ومن الظواهر السلبية التي انتشرت في الوقت الحالي أيضا هو النشر العلمي الكمي على حساب الكيف فنتيجة لمتطلبات الترقيات العلمية والوظيفية، وأحيانا للضغوط التي تفرضها الجامعات ومراكز البحوث على باحثيها لنيل أعلى درجات التصنيف العالمي لها، اتجه كثير من الباحثين والأكاديمين للاهتمام بالنشر العلمي الكمي دون الاهتمام بنوعية وجودة الإنتاج العلمي؛ مما نتج عنه انتشار الغث من المعلومات الكثيرة غير الدقيقة التي شوشت على المحيط العلمي المنضبط الجاد. وهذه المعلومات المشوشة التي لم تخضع لمراجعات دقيقة قبل نشرها في أوعية النشر المختلفة – خاصة ذات تأثير معامل منخفض – تحولت إلى مرجعية لكثير من الأعمال البحثية العلمية التي يستشهد بها الطلبة والباحثون في أبحاثهم ودراساتهم العلمية المختلفة؛ مما يزيد من مصداقيتها في الأوساط البحثية الأكاديمية على الرغم من ضعفها وهزالتها. ومن الغريب والتبسيط المخل أيضا أن كثيرًا من طلبة الدراسات العليا والباحثين في مجالات البحث العلمي يعتبرون كل ما ينشر من دراسات علمية هي في الغالب صحيحة يستشهد بها، ويتم بناء عليها فرضيات وأفكار، قد تنتهي بأوهام(الشاهر، ٢٠٢١، ص٥٥٣). لذلك يتبين أن كثيرا من هذه الأعمال تنتهي وتتلاشى بمجرد نشرها ولا يرى لها أي أثر علمي أو مجتمعي على الإطلاق. قد يستفيد منها الباحث أو الباحثة فقط في ترقياتهم الأكاديمية والوظيفية، وأحيانا تُعطى لهم المكافآت والحوافز المالية نظير نشرهم العلمي.

٥- التسليع في المناهج الدراسية :

يتمثل التسليع في تحول المنهج في كثير من الجامعات إلى مذكرات تروجها الكلية؛ بهدف الربح التي من المفترض أن تكون مرجعًا للشرح والتوضيح، وتنمي قدرة الطالب على البحث والتي من الوظائف الأساسية للجامعة، بل هي- في الواقع -ملخصات عبارة عن صياغات مركزة أو كما يقال براشيم للابتلاع والاسترجاع قبل الامتحان (عمار، ٢٠١٠، ص ٢٣٦)

ومن ناحية أخرى تحول الكتاب الجامعي نتيجة لبعض لتغير السياسات والخطط التعليمية لمصدر غير دقيق يستفيد منه الطالب، والنظام المطروح حاليا(تجربة الكتاب الإلكتروني)تقوم من خلاله بعض الكليات بفرض ثمن الكتب الإلكترونية مع المصاريف الدراسية، بمعنى أن الطلاب عند سداد مصاريف الجامعة يقومون بسداد ثمن الكتب الإلكترونية التي يتم تسليمها بموجب "إسطوانات" ومن حق الطالب رفض سداد مصاريفها، والأمر يفترض أنه اختياري، ولكن ومع ذلك قد لا ترفع كل الكتب على المنصات الإلكترونية .

ويتعرض الطلاب للظلم وعدم التقدير؛ نتيجة عدوم وجود بعض الكتب الإلكترونية رغم دفع ثمنها مع المصروفات إجباريًا، ومذاكرة تلك الكتب على شاشة الموبايل، وعدم توافر أجهزة

كمبيوتر لديهم، وتحملهم لنفقات طباعة هذه الكتب على حسابهم؛ حتى يستطيعوا المذاكرة بالطرق التي اعتادوا عليها، بالإضافة إلى تعرضهم لظلم أكبر عندما يقرر بعض الأساتذة مذكرات أو كتبا أخرى في مكتبات خارجية لنفس المقرر.

٦- البرامج الجديدة بالجامعات :

تعد البرامج الجديدة برامج مستحدثة تعتمد على أنماط معتمدة عالميا، وقد لجأت الحكومة المصرية بإدخال البرامج الجديدة داخل الجامعات الحكومية كمحاولة لإيجاد بعض الحلول للنهوض بالتعليم الجامعي ومواكبة التطورات والتغيرات في سوق العمل، وللطالب الحق في الالتحاق بها بشرط حصوله على الحد الأدنى للقبول في الكلية، وبشرط دفع المقابل المادي للالتحاق بها (شكر، ٢٠٢١، ص١٤٨)

وقد بدأت الجامعات المصرية تتبعه، ليكون فى الظاهر عبارة عن تطوير، ولكنه في الحقيقة مجرد وسيلة لجمع الأموال، وتحقيق مكاسب مادية ووسيلة لخلق عشرات الفرص والوظائف، ومئات المديرين والمسئولين عن هذه البرامج .

ما الفائدة أن تقدم كلية نظرية ٧ برامج دراسية جديدة فى مجال مثل الإعلام على سبيل المثال، مع العلم أن هذه البرامج يتم تدريسها فعليا منذ سنوات طويلة، تحت مسميات مختلفة وفى علوم ومواد عديدة؟!، إلا أن السعي نحو الربح هو المحرك الأول لاستحداث هذه البرامج وليس مصلحة العلم والمتعلم، في حين تنتشر الشعارات بأن البرامج الجديدة تستهدف مواكبة التخصصات الحديثة في العالم ومواكبة تغيرات سوق العمل، لكن في الواقع تعمل البرامج الجديدة على خلق فوارق بين طلاب الكلية الواحدة؛ حيث يستطيع الأول دفع مبلغ ١٠ آلاف جنيه سنويا مثلا، ولا يستطيع الآخر دفع نفس القيمة، فيرضى بالتخصصات التى يرى أغلب الطلاب أنها تقليدية، وتفتقر إلى التطوير؛ الأمر الذى يثير التساؤل، لماذا تكون البرامج الجديدة بمصروفات دائمًا ؟! ولماذا لا يتم تطوير البرامج التقليدية لتصبح جديدة، دون دفع أموال طائلة أو مبالغ لا تسمح الظروف للبعض أن يدفعها.

٧- المقررات الدراسية الاختيارية ضمن نظام الساعات المعتمدة:

يتضمن نظام الساعات المعتمدة إتاحة حرية الاختيار للطالب، سواء ما يتعلق بالمقررات الدراسية أو الأساتذة الذين يقومون بالتدريس، لكن هذه الحرية قد يُساء استخدامها، فالطالب يكون حريصًا في المقام الأول على اختيار عضو هيئة التدريس غير مهتم بالحضور والغياب يمنحه درجات مرتفعة، بصرف النظر عما اكتسب من معارف ومهارات وكفايات تؤهله لسوق العمل، وعضو هيئة التدريس يفعل ذلك بمنتهى الرضا مقابل اختيار الطالب مقرره الدراسي(إسماعيل، ٢٠٢٤، ص ٩٠) .

وبتحليل ما سبق يمكن القول: إن اختيار المقررات الدراسية مظهر من مظاهر تسليع التعليم؛ فنظرا للظروف الاقتصادية إلي يعيشها عضو هيئة التدريس ورغبته في تحسين دخله فإنه يتساهل مع الطلبة مع اختيار مقرره الدراسي وشرائه الكتاب الجامعي؛ أي يسعى إلى الكسب المادي هذا من ناحية، والطالب من ناحية أخرى يختار الدكتور وليس المقرر؛ بمعنى الدكتور المتساهل الذي لا يأخذ غيابا وحضور والذي يعطي درجات مرتفعة، بصرف النظر عن مدى الإفادة من المادة العلمية.

٨- نظم الساعات المعتمدة:

يعد نظام الساعات المعتمدة، إحدى الطرق والوسائل التي انتهجتها العديد من الجامعات في مختلف دول العالم في الآونة الأخيرة؛ لتجويد العملية التعليمية، ومواكبة التطورات بنظم العالم الجامعية، كما أنه يقوم على العلاقة بين الطالب والأستاذ، وأحد الأنظمة القادرة على تغيير نمط التعليم، في حالة توفير كافة الإمكانات اللازمة لنجاحه والاستفادة منه، وينقسم نظام الساعات المعتمدة إلى عدة مستويات، تبدأ من الأول حتى الثامن، إضافة إلى أنه يعطى للطالب العديد من المميزات، فهو يتيح الحرية فى اختيار المواد التى يريد دراستها، إضافة إلى حرية اختيار الأساتذة والمعيدين، ويعمل أيضًا على ربط الطالب بالجامعة من خلال الأنشطة التى يقوم بها أثناء فترة الدراسة والانتظام فى حضور المحاضرات، إضافة إلى أنه لا يجوز أن يحول الطالب من كلية نظام دراستها قديم إلى كلية تطبق نظام الساعات المعتمدة، وذلك لأن هناك فرقًا كبيرًا بين النظامين، من ناحية الدراسة والمناهج، وكذلك يوجد فرق كبير فى نظام الامتحانات والتصحيح. (محمود، ٢٠١٥، ص ٣٩٩).

ويعد نظام الساعات المعتمدة مظهرًا من مظاهر التسليع؛ لأنه يتضمن نظام "السمر كورس" الذي يدمر الطلاب ماديًا، لأنه إذا حدث للطالب أى ظرف طارئ، ورسب فى إحدى المواد، فإجبارى عليه أن يأخذ "السمر كورس" الذى تتجاوز فيه الساعة الدراسية ٢٠٠ جنيه مصري فى بعض المواد، فضلا عن المصاريف الباهظة للعام الدراسي.

وتتعدد مظاهر التسليع أيضا حيث اختبارات القدرات، والتي أصبحت وسيلة كبيرة في يستفيد منها أصحاب المراكز الخصوصية تحت مسمى تأهيل الطلاب، بالرغم من اعتمادهم على أشخاص غير دارسين أو مؤهلين لنوعية الدراسة.

د- أسباب تسليع التعليم:

تتعدد العوامل والأسباب المرتبطة بتسليع التعليم ما بين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي يتم الحديث عنهم فيما يلي:

١- أسباب اقتصادية :

نظرا لأن العلاقة بين التعليم والاقتصاد وطيدة ظهر علم اقتصاديات التعليم، والذي يهتم بدراسة قضايا مثل: الكلفة والفعالية والمنفعة والتمويل وغيرها من القضايا ذات الطابع الاقتصادي، والتي لها تأثير على التربية والتعليم. ونتيجة للانفتاح الاقتصادي وتبني الحكومات سياسة الانفتاح الاقتصادي أصبح من الطبيعي تبني الاتجاه السلعي والاعتماد على قوى السوق، والنظر إلى التعليم على أنه استثمار بمعنى أنه له عائد وربح، وأصبح المجتمع أكثر رواجا للمبادرات والمشروعات الاقتصادية الفردية حتى لو تعارضت مع مصالح المجتمع، وترتب على ذلك تزايد أعداد الانتهازيين والراغبين في المنفعة والكسب السريع على أي فرد(بحوت، ٢٠١٥، ص ١٠٣)؛ الأمر الذي أدى إلى ضعف الانتماء الوطني، وقلة التمسك بالقيم الأخلاقية، وانتشار الكثير من القيم السلبية في المجتمع .

٢- أسباب اجتماعية :

من المسلم به أن المجتمع هو الركيزة الأساسية الذي تستمد منه العملية التربوية كثيرا من مقوماتها، وتعتمد عليه في توجيه مسارها، ولذلك فإن التسليع التربوي كقضية تربوية له تأثيرات اجتماعية. فكثير من شرائح المجتمع المصري أصبحت تتميز بالتفكك الاجتماعي، وضعف الحس بالمواطنة المسؤولة، والسعي إلى اقتناص المكاسب والمنافع الشخصية، وتسيطر عليهم الفردية على حساب الجماعة؛ ومن ثم أصبحت تطغى على المجتمع السلعية التي من أهم خصائصها تحقيق الربح الفردي السريع، والوصول إلى الثراء الشخصي بأقصر الطرق، حتى لو كان ذلك على حساب المبادئ وجودة السلعة(بحوت،٢٠١٥، ص١٠٤).

٣- أسباب ثقافية:

إن التربية لا تتم في فراغ، فهي تنبت وتنمو في مجتمع له ثقافته الخاصة، لذلك فإنها تتأثر بالنمط الثقافي السائد في المجتمع، فهو الذي يحدد للتربية أهدافها، ويرسم لها سياستها، ويشكل أساليبها وممارستها، ويصوغ مادتها ويقرر بنيتها، ويبين إطارها، والثقافة المشبعة بالاتجاه السلعي كثيرًا ما تتميز تربيتها بالطابع السلعي.

ويعد الاختراق الثقافي الغربي لأجزاء واسعة من الوطن العربي أحد العوامل التي تسهم في فرض التوجهات السلعية؛ حيث إنه دعم الفردية والأنانية، والخيار الشخصي، ويعطل فاعلية العقل، ويعزز قيام الواقع الاجتماعي على الطبقية والمعاناة؛ ما يوفر تربة خصبة لنمو التسليع بشكل عام، والتسليع التربوي الذي يتأثر بالواقع الثقافي، بشكل خاص(السورطي، ٢٠٠٤، ص ١٩٤).

٤- أسباب سياسية:

للسياسة تأثير كبير على التربية؛ لأنه كثيرًا ما يكون الواقع التربوي نتاجَ العمل السياسي الذي يضبط التربية، ويحدد بنيتها ومحتواها، ويصوغ أهدافها، ويبين اتجاهها ومسارها؛ فلذلك من الصعب أحيانا فهم المشكلات التربوية وحلها من دون الوعي بسياقها السياسي، فإذا كانت السياسة سلعة تُباع وتُشترى، فمن المؤكد أنها ستؤثر على التربية أن تكون هي أيضًا مسلعة.(محمود، ٢٠١١، ص٥٤٩)

٥- أسباب فلسفية:

الفلسفة البرجماتية من أهم الفلسفات التربوية التي توجه التربية؛ حيث انتشر تيار البرجماتية في كثير من كليات التربية، وشيوع مفاهيمها الرئيسية، مثل: الخبرة، والنشاط، والنمو، والديمقراطية، والضبط والعمل وغيرها من المفاهيم بين كثير من المعلمين. ومازالت مبادؤها توجه إلى الآن كثيرا من برامج إعداد المعلم العربي، وما زالت مبادؤها توجه كثيرا من برامج إعداد المعلم، وقد أسهم تأثر التربية بالفلسفة البرجماتية في تعزيز التوجه السلعي فيها، فالبرجماتية فلسفة فردية تركز على المنفعة، وتؤمن بالقيم النسبية والمتغيرة والذاتية، وتنظر إلى القيم كسلع تتوقف قيمتها على مدى منفعتها المادية،(حسن،٢٠٢١، ص ١٩٣) وتحكم على الأفكار وفق نتائجها العملية، وتفضل المصالح على المبادئ.

٦- العولمة:

العولمة- في أبسط معانيها- هي التكامل الاقتصادي على مستوى العالم، وتحويل اقتصادات العالم المتعددة إلى اقتصاد عالمي واحد. ويعدُّ تسليع التعليم من أهم المضامين التربوية للعولمة؛ حيث إن العولمة تعتمد كثيرًا على الخصخصة التي تشجع الحكومات على رفع يدها تدريجيًا عن قطاع الخدمات؛ كالتربية والتعليم وغيرها، وتقليص الدعم الحكومي المالي له، ودفع القطاع الخاص إلى تولي مهمة امتلاك المؤسسات التربوية والتعليمية وإدارتها، ولذلك أصبح هناك توجه عالمي تتزايد أهميته، ويتسع تأثيره، يتمثل في النظر إلى التربية كسلعة للتسويق والاستهلاك (التربية..الشواهد..المعلومات..المعارف...). وبما أن العولمة التي تؤكد أهمية تسليع التعليم، فإن تأثر التربية بها من خلال زيادة توجهها نحو طرح التعليم كسلعة في الأسواق أصبح أمرًا واضحًا(السيد، ٢٠١٧، ص١٤).

فيما سبق تم تناول ظاهرة تسليع التعليم من حيث: مفهومه، ومظاهره، وأصوله التاريخية، وأسبابه، وقد تبين أن لهذه الظاهرة الكثير من الآثار التي من بينها إعادة التفاوت الاجتماعي، وهذا ينقلنا إلى الحديث عنه في المحور التالي.

المحور الثالث: الأسس الفلسفية للتفاوت الاجتماعي

يتناول هذا المحور مفهوم التفاوت الاجتماعي، وآراء بعض المفكرين حوله، ومظاهره في المجتمع المصري، وذلك كما يلي:

أ- مفهوم التفاوت الاجتماعي :

يُعدُّ مفهوم التفاوت الاجتماعي من أكثر وأقدم المفاهيم التي عرفت برؤى متنوعة في علم الاجتماع والفلسفة؛ حيث بدأ بتصور أفلاطون للمدينة الفاضلة، ثم تطور فيما بعد في النظريات الاجتماعية لماركس (١٨٥٩) وميرتون (١٩٦٨) وغيرهم، ويتداخل مفهوم التفاوت الاجتماعي مع مفاهيم مثل الطبقات الاجتماعية والتقسيم الطبقي الاجتماعي والسلطة والامتيازات، وكلها تتضمن دراسة النظام الاجتماعي(Hurst Nurse,2016,p.3).

.ويشير كل من (Davies & More) من منظور وظيفي كلاسيكي إلى أن التفاوت الاجتماعي وسيلة نشأت بشكل غير واع، وبواسطتها تضمن المجتمعات بأن المواضع الأكثر أهمية تُشغل من قبل الأشخاص الأكثر كفاءة، فكل مجتمع- مهما كان بسيطًا- لديه قدر من التفاوت المؤسسي(Moore,Davis,2017,12) .

وذهب (Reinhard Kerckl) إلى أن التفاوت عبارة عن تفاوت رأسي؛ حيث الاعتماد على فكرة المجتمع الطبقي كإطار مفاهيمي مرجعي لتحليل التفاوت الاجتماعي، وأنه يوجد طالما توجد أسباب للصراع في المجتمع، ويشير إلى وجود مجموعة من التفاوتات التي لا تتوافق والتفاوت الرأسي، مثل التفاوت بين المدينة والريف، والأصل العرقي والديني والجنسي وغيرها من أشكال وصور التفاوت(Kreckel,1990,p.140) .

ويذهب البعض بأن التفاوت- بالمعنى الحقيقي- أمر محتوم على اعتبار أن المساواة صعب تحقيقيها، وتكاد تكون مستحيلة في المجتمع، إلا أنه عندما يوجد إفراط في التفاوت؛ فإن ذلك يؤثر سلبيا على البناء والتماسك الاجتماعي للمجتمع؛ حيث يؤدي هذا الإفراط إلى انحراف كبير عن تحقيق العدالة، وقد يؤدي التفاوت الاجتماعي إلى الصراعات داخل المجتمع,(Nwaogaidu,2013,p24) .

فلا يمكن أن تستقيم الحياة إلا بهذا التفاوت؛ لأنه ضرورى لتنوع الأدوار المطلوبة لعمارة هذه الأرض. ولو كان جميع الناس نسخًا مكررة ما أمكن أن تقوم الحياة على النحو المطلوب، ولبقيت أعمال كثيرة لا نجد لها من يقوم بها. والذى خلق الحياة وأراد لها البقاء والنمو خلق الكفايات والاستعدادات متفاوتة بتفاوت الأدوار المطلوب أداؤها.

ويشير مفهوم التفاوت الاجتماعي إلى الاختلافات التي تؤثر على الوضع الاجتماعي للفرد، والتي تتمثل في الموارد والسلع، ويكثر الطلب عليها في المجتمع ، ولا ترتبط بالتوزيع غير

المتكافئ لهذه السلع، ولكن ترتبط بعمليات اجتماعية تتم بشكل منتظم في حال قيام توزيع غير متكافئ بشكل منتظم بين نفس الأفراد في المجتمع، ويعدُّ التفاوت حالة من عدم الإنصاف داخل المجتمع؛ ومن ثم فهو يشير إلى الفروق الموجودة في الأوضاع الاجتماعية التي تقوم على الأصل العائلي والثروة والنفوذ السياسي والتعليم، ويشير إلى التوزيع غير العادل أو غير المتكافئ للموارد .

ب-موقف بعض المفكرين والفلاسفة من التفاوت الاجتماعي:

تعددت آراء المفكرين والفلاسفة بالنسبة لقضية التفاوت؛ حيث أيده البعض، ودافع عنه ورفضه البعض الآخر، وفيما يلي أهم تلك الرؤى:

١- التفاوت في الفكر القديم :

أكد أفلاطون (٤٢٧-٣٤٧ق.م)- في تصوره عن المدينة الفاضلة- التقسيم الطبقي لسكان المدينة لتضم ثلاث طبقات رئيسة، لكل طبقة وظائفها وأدوارها وكل فئة لها عملها الخاص بها التي لا ينبغي أن تتعداها إلى غيرها من الفئات هذه الفئات الثلاث هي: الحكام وهم العقل المدبر، والحراس وهم الإدارة العاقلة، أما الطبقة الثالثة فهي التي تقوم بتنفيذ أوامر الطبقتين السابقتين، وتهتم بأملاك الدولة، وكذلك جعل أفلاطون لكل طبقة وظيفة، كما جعل لها فضيلة تميزها عن غيرها، فقد أسند مهمة الحكم إلى الفلاسفة باعتبار أنهم يملكون القوة العاقلة، أما الطبقة الثانية فأسند إليهم مهمة حراسة الدولة؛ باعتبار أنهم يملكون القوة العصبية، أما الطبقة الثالثة التي تهتم بأملاك الدولة فهي طبقة الزراع والصناع والتجار (العمال) وهؤلاء لا يهتم بهم أفلاطون على الإطلاق فهم الطبقة الدنيا(الوزير، ٢٠١٧،ص ٦٢٢) .

وبناء على هذا التقسيم الطبقي لأفراد المجتمع تتحقق فضيلة العدالة عندما يكون هناك انسجام بين الفضائل الثلاث؛ ومن ثم تعد فلسفة أفلاطون قائمة على التفاوت الاجتماعي؛ حيث أكد أن نظام الرق ظاهرة طبيعية لا بد منها، ومن الضروري المحافظة على الفوارق والمسافات بين الناس .

وقد أكد أرسطو (٣٨٤- ٣٢٢ ق.م) أيضا على اللامساواة بين الناس؛ حيث اتفق مع أفلاطون في التمييز الطبقي بين الطبقات، كما وضع العمل اليدوي في أدنى المراتب ووضع التأمل والبحث عن الحقيقة في أعلى المستويات (مطر،١٩٩٥، ص ص (٢٦-٢٧)؛ وعليه فقد أرجع سبب قيام الثورات في المجتمع إلى عدم المساواة بين المتكافئين، أو تهميش الطبقة المتوسطة في المجتمع.

أما الفلسفة الرواقية فترى أن جميع البشر سواسية، ولا توجد فروق بينهم إلا في المواهب والقدرات والتي بدورها تجعل الأفراد متفاوتين في الأدوار، كما رفض أنصار هذه الفلسفة الفوارق الاجتماعية المصطنعة بين البشر؛ ومن ثم فإن المبدأ الأساسي في تعاليم الرواقين يقوم على إيمان

ديني بوحدة الطبيعة وكمالها فالحياة الطبيعية في نظرهم تعني التسليم بإرادة الله، والتعاون مع كل قوى الخير، والشعور بالاعتماد على قوة عادلة فوق قوة البشر(عبد الجبار، ٢٠٠٩، ص ٦٧)؛ وعليه يرى الرواقيون أن تقسيم العالم إلى دول متحاربة لا ينسجم ولا يساير طبيعتهم العاقلة، والمهم في توحيدهم هنا هو الإحساس بوحدة العالم واتحاده في الجوهر وهو العقل .

أما الفارابي (٨٧٤- ٩٥٠م) فقد تأثر بفلسفة أفلاطون؛ حيث قسَّم الأفراد إلى طبقات بحسب الأدوار الذين يقومون بها، لكن يُؤخذ على هذا الترتيب الطبقي الذي ذكره الفارابي أنه قد وضع الفلاسفة والحكماء في قمة هذا الترتيب لشرف أعمالهم كما قال، وأما الفلاحون والرعاة والباعة فقد جعلهم في أسفل الترتيب، رغم أنهم كما سماهم (مكتسبو الأموال) أو هم طبقة المنتجين، كما أنه قد يفهم من قوله عن هذه الطبقة الدنيا أنهم قد لا ينالهم بعض الخدمات الموجودة في المدينة الفاضلة، وهو ما قد يسبب خللًا جزئيًا في منظومة العدالة الاجتماعية عند الفارابي (الوزير، ٢٠١٧، ص ٦٤٧).

وتأثر الفارابي تأثر بفكر أفلاطون؛ حيث اتفق معه على التقسيم الطبقي في المجتمع بدرجات مختلفة، حيث جعلا في قمة هذا التقسيم الحكام من الفلاسفة، وفي أدناه طبقة العمال والفلاحين.

ويشير ابن خلدون(١٣٣٢- ١٤٠٦م) أن توزيع الثروة والموارد لا يخضع إلى معايير موضوعية عادلة، بل يخضع لمعايير خاصة خارجية، ولذلك اهتم اهتمامًا ملموسًا بنظم اجتماعية عديدة كالنظام السياسي والنظام الاقتصادي والعلاقات المتبادلة بينهما، كما اهتم بالمقارنة بين المجتمعات البدائية والحديثة، وقسَّم المجتمعات إلى أنواع مختلفة وفقًا لدرجة تقدمها الحضاري والاقتصادي والفني، فأبرز نوعين من المجتمعات البشرية، الأول: هو المجتمع الريفي وسماه مجتمع البدو ويتميز بظاهرة العصبية. أما الثاني فهو المجتمع الحضري الذي يتميز بمستوى اقتصادي عال، وبدرجة كبيرة من التقدم الثقافي والصحي والعمراني(بختة، ٢٠١٧، ص ١٢)، كذلك أكد أن المجتمعات البشرية في تطور دائم، وأن أحوال العالم ليست على وتيرة واحدة، بل هي في اختلاف دائم (عبد الجبار، ٢٠٠٩، ص١٣٠) .

يتضح مما سبق أن ابن خلدون لم يكن مثل سبقيه بتأثره بآراء الفلاسفة الآخرين كالفارابي وأفلاطون وأرسطو، بل كان مبدعًا وفريدًا، فأفكاره لم تكن استمرارًا للماضي؛ حيث لم يتاثر بفكر السابقين له.

٢- التفاوت الاجتماعي في الفكر الغربي الحديث والمعاصر:

تعددت آراء المفكرين والفلاسفة حول التفاوت؛ حيث أشار توماس هوبز (Thomas Hobbes)(١٥٨٨- ١٦٧٩م) أنه من الطبيعي أن يكون جميع الناس متساوين، وأن الإنسان قبل أن توجد أي حكومة، وقبل تطور المجتمعات كانت لديه رغبتان متضادتان، الأولى: هي الرغبة في

الحرية على المستوى الخاص به، والأخرى هي الرغبة في السيطرة على الآخرين، وهاتان الرغبتان تنتجان عن دافع المحافظة على البقاء، وإذا حدث صراع بين الرغبتين تنشأ حرب الكل ضد الكل، وفي الحياة لا توجد عدالة حيث توجد الحرب والقوة والغدر، وأكد أن أساس تكوين المجتمع هو تنازل الأفراد عن حقوقهم للحاكم أو السلطة المتفق عليها، مقابل تمتعهم بما يوفره له في مجتمعهم من امتيازات.

ومن ثم فإن الأساس الذي يرتكز عليه "هوبز" أن كل إنسان لديه القدرة والجهد لحماية حياته وأعضائه، وما دام لكل إنسان الحق في البقاء والعمل، فلابد أن يمنح أيضا حق استخدام الوسائل، بمعنى أن يفعل أي شيء، وهو بذلك يدافع عن الفردية الاستبدادية .

وأكد باسكال (Pascal) (١٦٢٣- ١٦٦٢م) فكرة اللامساواة بين الناس باعتبارها طبيعية، وذلك من منطلق الثورة الارستقراطية والنبلاء والنظام الملكي في فرنسا، الذي كان يرسخ فكرة اللامساواة بين الناس، وقد رأى أن التسليم بفكرة اللامساواة يؤدي إلى القهر والطغيان، ومن ثم فإنه يرغب في تطبيق المساواة بين البشر، والتي تعني- من وجهة نظره- عدم وجود حدود بين فئات البشر .

وذهب جان جاك روسو (١٧١٢- ١٧٧٨م) في كتاب له بعنوان " خطاب في أصل التفاوت وفي اسسه بين البشر"؛ حيث ميّز بين نوعين من التفاوت الأول هو التفاوت الطبيعي أو الفيزيقي، ويعني عدم تساوي البشر من حيث العمر والصحة والقدرة الجسمانية والمعنوية، والآخر هو التفاوت الأخلاقي، وهو تفاوت مستحدث أو مصطنع مثل التفاوت في الثروة والسلطة، وهذا النوع من التفاوت يؤدي إلى العنف والصراع في المجتمع(روسو،٢٠١٧، ص٢١٠) .

أما كانط (Kant) (١٧٢٤- ١٨٠٤م) فقد أكد أن كل البشر متساوون بعضهم مع بعض أمام القانون، وأن من حق كل فرد في الدولة أن يتنافس للحصول على وضع اجتماعي يمتعه ببعض الامتيازات التي يوفرها له المجتمع، إلا أنه دافع بقوة عن التفاوت في الممتلكات والمهارات، وذلك من قناعته أن بعض البشر مؤهلون ليشغلوا أوضاع اجتماعية لممتلكاتهم المادية، كما أكد الحرية وهي حق لكل البشر بحكم إنسانيتهم(جونستون، ٢٠١٢، ص ١٩٢) .

كما أكد هيجل (Hegel) (١٧٧٠- ١٨٣١م) على التفاوت الطبقي في إطار فكرته عن المجتمع المدني؛ حيث رأى كل فرد في المجتمع ينتسب إلى الطبقة التي يطمح في أن يكون عضوًا عاملًا بها مادامت تنطبق عليه شروط الانتماء إليها، وهذا الانتماء يتحدد جبريًا لأي فرد حسب ميلاده(أبو ريان، ١٩٩٦،ص ٣٣٤) ويؤمن هيجل بنظام العبودية؛ حيث يرى أنه بدون العبودية لا يمكن نجاح الديمقراطية، ولا يؤمن بالديمقراطية النيابية التي تتضمن الانتخاب، كما يؤكد أن المجتمع العقلاني عبارة عن ملكية دستورية حيث ضرورة الملكية لوجود سلطة القرار النهائي في منظومة الحكم(سينجر، ٢٠١٥، ص٥٦).

وتعدُّ نظرية ماركس (Marx) (١٨١٨-١٨٨٣م) الأساس لتحليل الاشتراكية؛ حيث يرى ماركس أن المجتمع يتكون من بنيتين اثنتين: بنية فوقية SUPERSTRUCTURE وبنية تحية INFRASTRUCTURE، وتتمثل البنية الفوقية في مجموع الأفكار والقيم الروحية والسياسية والقانونية والأخلاقية والدينية السائدة في المجتمع، أما البنية التحتية فتطلق على مجمل الظروف المادية الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في المجتمع، كما أنها تتحكم وتحدد البنية الفوقية، فمن وجهة نظره أن الفوقية مجرد انعكاس للظروف الاقتصادية للمجتمع؛ وعليه فأي تغير أو تطور يحدث في البناء التحتي يواكبه تغيير وتحول في البناء الفوقي(فيصل، ٢٠١٩، ص٣٨٦).

ونظرية ماركس من بين أكثر النظريات التي حظيت باهتمام كبير من قبل المفكرين والعلماء؛ نظرًا للتفسيرات والتحليلات العلمية التي قدمتها حول ظاهرة الصراع والتناقض الحاصل داخل المجتمع الرأسمالي؛ نتيجة التعارض في المصالح والأهداف بين الطبقة العمالية والطبقة البرجوازية(حسين،٢٠١٣، ص ١٠٦).

ويرى ماركس أن المجتمع الحديث يتألف من طبقتين رئيسيتين هما: طبقتا البرجوازية والبروليتارية .والعلاقة بينهما علاقة صراع وتصادم واستغلال، البرجوازية تحاول الحفاظ على العلاقات السائدة في المجتمع من منطلق أنها تخدم مصالحها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والبروليتارية تعمل على إحداث الثورة التي تؤدي إلى تغيير الموازين الاجتماعية والاقتصادية، والتي من شأنها تحسين ظروف معيشة العمال الكادحين والطبقة الفقيرة بصفة عامة. (فيصل، ٢٠١٩، ص٣٨٦).

ويصف كارل ماركس البنية الفوقية والبنية التحتية، ويحدد العلاقة بينهما، فالبنية الفوقية في مفهومه الإيديولوجيا والدين والسياسة والثقافة والقانون، أما البنية التحتية أو القاعدة فهي القوى الاقتصادية والاجتماعية والعلاقة المتغيرة بينهما، وتعد وجهة نظره ترسيخ لفكرة التفاوت الطبقي؛ ومن ثم فقد أكد المفكرون على حتمية وجود التفاوت الاجتماعي، وكل منهم أشار إلى التفاوت من جانبه، لكنهم اتفقوا على أن التفاوت أساس المجتمع الرأسمالي.

٣- التفاوت في الفكر العربي الحديث والمعاصر

أكد الشيخ محمد عبده (١٨٤٩- ١٩٠٥م) الوظيفة الاجتماعية للدولة ومسئوليتها تجاه المجتمع عن إقامة الصناعات والمشروعات لإصلاح المجتمع، كما أكد أن تركيز الثروة في يد فئة قليلة يؤدي إلى كساد الأنشطة الاقتصادية، وأن البلاد المتقدمة هي التي توزع الثروة فيها على جميع أفرادها، ورفض فكرة النظام الطبقي؛ ومن ثم فقد هاجم الأغنياء الذين لا يتعانون لتخفيف مصائب المسلمين(الشاعر، ٢٠١٨، ص ٣٤) .

وقد ذهب عباس محمود العقاد (١٨٨٩- ١٩٦٤م) إلى أن التفاوت الاجتماعي سنة الحياة، وأن القرآن الكريم أكد وجود التفاوت بين الناس في العلم والرزق، ولذلك أكد أن التفاوت لا

يتعارض مع المساواة بين الناس، وأنه لا يكون سببا للظلم وإهدار الحقوق، بل يكون وسيلة لإعطاء كل ذي حق حقه ولو كان من الفئات المقهورة في المجتمع، وفي السياق نفسه أكد العقاد أن التفاوت يحدث بحكم الطبيعة والاجتماع، وأنه من الظلم البين التساوي بين الناس، فهل يتساوى الذين يعملون والذين لا يعملون (العقاد، ٢٠٠٥، ص ٦١) ومن ثم يكون التفاوت بين الناس بالفضيلة والعمل الصالح .

ج- أبعاد التفاوت الاجتماعي :

يرتكز التفاوت الاجتماعي على العديد من الأبعاد خاصة في ظل المتغيرات التي يموج بها المجتمع:

١- البعد الاقتصادي للتفاوت:

ويتمثل في توزيع الثروة والاختلافات الكبيرة في الدخل، والتي تؤثر في فرص الحياة، فالتفاوت الاقتصادي ينعكس على مواقع السلطة بين مختلف الفئات من الأفراد أو المجموعات، ويمكن أن يرجع إلى التفاوت في توزيع الدخول، ولكنه يعود إلى ضعف المساواة في فرص الوصول إلى الثروة العامة، وعليه يمكن القول إن التفاوت الاقتصادي يتضمن التوزيع غير العادل للسلع والخدمات بين الأفراد في المجتمع، ويعود هذا التفاوت في التوزيع إلى النتائج غير المتساوية والمتعلقة بالفرص غير المتكافئة للوصول إلى الموارد الأساسية؛ مما يسبب الصراع الذي ينشأ عن الكفاح من أجل المصالح الاقتصادية، ويرتبط التفاوت في الدخل بالتفاوت الاقتصادي؛ لأنه يهتم بتوزيع السلع داخل المجتمع كما يعتبر الدخل مهما؛ لأنه مفتاح الوصول إلى بعض السلع مثل التعليم والحصول على الرعاية الصحية (الشاعر، ٢٠١٨، ص٥٨).

ويؤدي التفاوت في الدخل إلى تفاوت اجتماعي يؤثر سلبا على عمليات التنمية؛ حيث يسبب التفاوت الاجتماعي الناتج عن سوء توزيع الدخول إلى فاقد إنساني؛ حيث يسبب ضررًا بالأطراف الأضعف في المجتمع؛ وعليه يعمل تسليع التعليم على زيادة التفاوت؛ نتيجة لتوزيع الثروة والاختلافات الكبيرة في الدخول بين الأسر؛ وبالتالي يؤدي لضعف المساواة بين الأفراد في المجتمع.

٢- البعد السياسي للتفاوت :

تقع العلاقات المتبادلة بين الأفراد على مستوى أفقي أو مركبة بشكل هرمي؛ حيث إن التحول من فئة إلى فئة أخرى لا يتضمن أي صعود أو هبوط اجتماعي، وهذا التمييز بين الأبعاد الرأسية والأفقية يعبر عن طبيعة المجتمع، فالهيمنة أو التبعية أو السلطة ظواهر تتم في شكل طبقي، فالفئة التي تمتلك القوة على الساحة السياسية تمارس الهيمنة والسيطرة؛ حيث يستخدمون الفئات الأخرى لتحقيق مصالحهم السياسية، ويرتبط التفاوت في هذا البعد بضعف الاستقرار السياسي؛ حيث يؤكد (Cummins&Ortize, 2011) أن المجتمعات غير المتساوية أكثر عرضة

لعدم الاستقرار والعنف والصراع؛ حيث ينشأ الصراع من المظالم الاجتماعية، فالتفاوت يؤدي إلى الفقر ويبطئ التقدم؛ مما يجعل الأفراد يشعرون بعدم الرضا عن الوضع الاقتصادي، ويؤدي بالمجتمع إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي(الشاعر،٢٠١٨، ص ٦٢)؛ وعليه فإن التفاوت يؤدي إلى الصراع السياسي حيث ينشأ هذا الصراع؛ نتيجة وجود فوارق بين الأفراد.

٣- البعد الاجتماعي للتفاوت:

يرتبط التفاوت الاجتماعي بالوضع الاجتماعي للأفراد داخل المجتمع؛ حيث يعد الوضع الاجتماعي عاملًا محددا للتفاوت الاجتماعي، من خلال الكشف عن أنماط العلاقات في المجتمع، وتحديد موقع الفرد داخل فئة معينة في المجتمع، وتهتم وجهات النظر المتعلقة بالوضع الاجتماعي بالقواعد التي يتم بموجبها التصنيف ضمن مواقع اجتماعية مختلفة، مثل: الجنس والعرق والسن والطبقة الاجتماعية؛ حيث أكد (Smith) أن الوضع الاجتماعي يستحوذ على أبعاد متعددة من العلاقات الاجتماعية التي تميز الحياة اليومية للأفراد، والذي يكون معززًا للصراع من خلال خلقه لشروط التناقض والمقاومة، كما يسهم في إبراز طبيعة هيمنة فئة في باقي الفئات الاجتماعية الأخرى(Nwaogaidu,2013,P.21) .

ويشير هذا إلى أن اللامساواة الاجتماعية تتصل بالفروق في ما يتمتع به الأفراد من مكانة ومن قوة أو نفوذ، وهذا يؤدي إلى حرمان الفئات الأضعف في المجتمع من فرص التأثير في صنع السياسات واتخاذ القرارات وإعاقة التنافس الحر وغياب الحراك الاجتماعي الصاعد، ويؤكد –أيضا– على اللامساواة الاجتماعية واللامساواة الاقتصادية، ومدى الارتباط بينهما وكلاهما سبب رئيس للفقر.

د- مداخل دراسة التفاوت الاجتماعي:

اعتمد عدد من الدراسات العلمية في قياسها للتفاوت الاجتماعي على مستوى الدخل، سواء بالنسبة للفرد أو الأسرة والأداة المستخدمة بشكل أكثر شيوعًا في قياس تفاوت الدخل، هو مؤشر الاختلاف في حين تناولت دراسات أخرى التفاوت الاجتماعي من خلال العديد من المؤشرات؛ كالمستوى المهني أو التعليمي والبطالة والحراك داخل وبين الطبقات الاجتماعية، وهناك العديد من المداخل في تناول التفاوت الاجتماعي (Nwaogaidu,2013,P.21) كما يلي:

١- التفاوت الاجتماعي كتصنيف رأسي:

يتناول التصنيف الرأسي التفاوت الاجتماعي باعتباره ظاهرة تعبر عن التناقضات الموجودة داخل المجتمع؛ حيث تنظر هذه المقاربة للتفاوت باعتباره نتاجًا للمصالح المتعارضة والمتناقضة بين الفئات الاجتماعية، وليس الدوافع والمصالح المتباينة للأفراد؛ فالهيمنة والتبعية تنتج عن المتناقضات الموضوعية للفئات اجتماعية وذلك مثل حاكم ومحكوم. وتعدُّ نظرية الطبقة عند ماركس أساسًا

للتصنيف الرأسي للتفاوت الاجتماعي؛ حيث تؤكد أن العلاقات الطبقية في النظم الرأسمالية تقوم على الصراع؛ وذلك لأن كل قيمة تنتج بواسطة الطبقة العاملة بشكل أساسي، وهذا يؤدي إلى وجود صراع بين الطبقة المالكة والطبقة العاملة.

٢- التفاوت الاجتماعي كعلاقات هرمية:

تشكل العلاقات الهرمية نظامًا من التفاعلات أو الاعتمادات المتبادلة، وتركز هذه المقاربة على شكل العلاقات، بدلًا من خصائص الأفراد داخل تلك العلاقات، وتميل إلى تفسير أنماط العلاقات المتفاوتة بدون الإشارة إلى المتناقضات؛ فالتفاوت ينتج عن المواقع داخل العلاقات الهرمية، ولا ينتج عن حيازة أو سيطرة الأفراد أو السلطة.

٣- التفاوت الاجتماعي كبعد تدريجي:

تتعامل هذه المقاربة مع التفاوت الاجتماعي باعتباره ظاهرة توزيعية، من خلال محاولة الكشف عن التفاوت من خلال عدم المساواة في توزيع الخصائص المقيمة اجتماعيا كالتعليم والدخل والنفوذ، وذلك عن طريق توزيع الموارد أو الثروات على مستوى النظام ككل؛ وذلك لتحديد المستوى العام للتفاوت عبر النظم.

هـــ - مظاهر التفاوت الاجتماعي في المجتمع المصري:

شهد المجتمع المصري منذ منتصف القرن العشرين العديد من التحولات المتعاقبة في السياسة الاقتصادية حيث حكمت توجهات الليبرالية الاقتصادية الاقتصاد المصري قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م لكن تحول المجتمع المصري منذ الستينات من القرن العشرين نحو الاقتصاد الموجه، وبذلك تكون الدولة هي المسئولة عن توفير السلع والخدمات للمواطنين، وقد حقق ذلك العديد من الإنجازات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتعليمي(عبد المجيد& الحيطي، ٢٠١٥، ص٣٦٧)، ولكن مر المجتمع المصري بالعديد من التحولات والتي نتج عنها اتجاه مصر نحو سياسة الاقتصاد الحر منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين، وكان لهذه التحولات العديد من التداعيات على الواقع الاجتماعي والثقافي والتعليمي داخل المجتمع المصري، ونتيجة لذلك بدأ التراجع الاقتصادي عن سياسة الستينات بإطلاق القطاع الخاص على حساب القطاع العام، وتخفيض الدعم ورفع الحماية عن الصناعات الوطنية وفتح الباب على مصراعيه للاستيراد، وتحولت الاشتراكية إلى مجرد رؤية أخلاقية غامضة، ولم تعد نظامًا اقتصاديًا، ولم تعد العدالة ذات مضمون اجتماعي بل أصبحت لفظًا وشعارًا مرتبًا بمفاهيم مثل السلام والحرية، وتمت صياغة لفظ الانفتاح لوصف النظام الجديد بعد التراجع عن اشتراكية الستينيات وتضمن الانفتاح عنصرين وهما: الأول: التكنولوجيا الغربية التي يجب استيرادها وتعلمها، والآخر هو الموارد المحلية والثروت الطبيعية التي يجب استغلالها بمساعدة رأس المال الغربي(فرجاني، ٢٠١٤، ص ص ٥٠-٥٢) .

ونتيجة للسياسات التي تم اتباعها منذ منتصف السبيعنات في ظل سياسة الانفتاح عقدت مصر العديد من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكان لهذين الاتفاقين أثر بالغ في إعادة تشكيل النسيج المؤسسي للاقتصاد المصري ليكون اقتصادًا تشيع فيه المشروعات الخاصة وموجها نحو السوق، وظهرت مفاهيم مرتبطة بذلك مثل الخصخصة، وما نتج عنه من خصخصة التعليم ؛ فالخصخصة تعد جزءًا مهمًا من سياسة الإصلاح الاقتصادي الشامل، والذي يستند إلى تغيير في المفاهيم حول دور الدولة الحقيقي في النظام والنشاط الاقتصادي وانتقال ملكية المشروعات العامة إلى ملكية القطاع الخاص (عبد الخالق، ٢٠٠٤، ص ١١٢)وقد أدت إلى تشجيع المنافسة داخل اقتصاد السوق، ونتيجة لكل هذه التحولات ظهرت مجموعة من المؤشرات التي تشير إلى وجود فجوات اجتماعية أو تفاوت اجتماعي في المجتمع لمصري كما يلي:

١- التفاوت الاجتماعي والاقتصادي :

شهدت المنظومة الاقتصادية العديد من المشكلات التي كان لها تداعياتها على الواقع الاجتماعي والثقافي والتعليمي في المجتمع المصري؛ حيث تراجع دور الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية المختلفة، وتزايدت الفجوة بين الشرائح والفئات والمناطق المختلفة بشكل يهدد التماسك الاجتماعي للمجتمع؛ حيث تؤكد دراسة (الخولي، ٢٠١٧) أن الاقتصاد المصري يعاني من ارتفاع معدل عجز الموازنة العامة في عام ٢٠١٧م لنسب تتراوح بين ١٠%-١٢% من إجمالي الناتج المحلي، وقد ترتب على ذلك تنفيذ عدد من الإجراءات التصحيحية للاقتصاد المصري تمثلت في الزيادة على شرائح استهلاك الكهرباء وزيادة أسعار المواد البترولية وترتب على ذلك تباعًا ارتفاع اسعار وخدمات السلع المصنعة على المواطنين وخفض الطاقة الإنتاجية للعديد من الصناعات والاستغناء عن بعض العمالة في الكثر من المصانع؛ مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة (الخولي، ٢٠١٧، ص ص ١٤-١٥).

وقد اتخذت الحكومة عام ٢٠٢٠م قرارَ تحرير سعر الصرف للعملات الأجنبية؛ مما أدى إلى ارتفاع أسعار العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري؛ بالتالي ارتفاع كبير في أسعار كافة السلع والخدمات، وأدى ارتفاع معدل التضخم إلى ضعف حوافز النمو وإنتاج السلع، ووجود احتكارات قادرة على رفع الأسعار حتى في حالة تباطؤ الاقتصاد، وفيما يلي توضيح لمعدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين في مصر خلال الفترة ٢٠٠٥ م حتى ٢٠٢٢م (البنك المركزي المصري،https://www.cbe.org.eg/ar/economic- data)

جدول (٢)

معدل التضخم في مصر

السنوات	معدل ارتفاع أسعار المستهلكين (مؤشر التضخم%)
سبتمبر ٢٠٢٠	3.694%
سبتمبر ٢٠٢١	6.579%
سبتمبر ٢٠٢٢	15.021%
سبتمبر ٢٠٢٣	38.000%
أغسطس ٢٠٢٤	26.249%

المصدر: البنك المركزي المصري: البيانات التاريخية، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٧/١٤ متاح على https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/statistics/inflation-rates/historical-data

يشير الجدول إلى أن مسار مؤشر التضخم في مصر يواصل الارتفاع منذ عام ٢٠٢٠ حتى عام ٢٠٢٤ ومازال الارتفاع مستمرًا؛ ومن ثم تعتمد تقديرات خط الفقر في حسابها على نسبة التضخم، كما أن ارتفاع التضخم يعد مؤشرًا لاختلال توزيع الدخول في المجتمع المصري؛ الأمر الذي يؤكد زيادة التفاوتات الاجتماعية في المجتمع المصري.

٢- ارتفاع معدلات البطالة:

البطالة واحدة من أكبر المشكلات التى تواجه المجتمع المصري فى الوقت الحالى، فهى تؤدى إلى الكثير من الآثار التى تتجاوز الجوانب الاقتصادية إلى العديد من الجوانب الاجتماعية والأمنية والتنموية، كما تعد من أخطر الآفات الاجتماعية والاقتصادية التى أصيب بها المجتمع المصري، حيث تؤدى إلى الموت البطئ للمجتمع.

وتعددت تعريفات البطالة من قبل المتخصصين، فمنهم من عرَّفها بأنها: ضعف قدرة الفرد على إيجاد عمل له، وآخر عرَّفها بأنها: عدم قدرة الاقتصاد على امتصاص ذلك الفيض المتدفق من القوى العاملة سنويا وهناك تعريف قياسى أقرته منظمة العمل الدولية ILO بأن المتعطلين هم الأفراد غير العاملين والقادرين على العمل والباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه، خاصة وأن أعداد المتعطلين فى مصر فى حالة زيادة مستمرة، حيث ارتفع عددهم من ١٤٢٢١٥ عاطل عام ١٩٦٠ إلى ٣٦٤٥٨٠٠ عام،٢٠١٤ أى تزايد عددهم حوالى ٢٦ مرة خلال 54عامًا بنسبة زيادة سنوية قدرها ٤٥.٦٪، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة على مستوى الجمهورية من ٢.١٪ عام ١٩٦٠ إلى ١٣٪ عام ٢٠١٤. (متولي، ٢٠٠٨، ص ص ١٣-١٤)وبذلك يمكن أن تعزى تلك التراكمات من

العاطلين بداية إلى فترة الانفتاح الاقتصادي والشراكة الأجنبية، خاصة فى قطاع التصنيع ثم نظام الخصخصة، والتحول إلى نظام الرأسمالية وآلية السوق الحرة.

وتتعدد الآراء حول أسباب انتشار البطالة، فهناك من يرى أن سياسات التعليم وخططه ومخرجاته لا تتلاءم مع احتياجات سوق العمل وعليه تتعالى الأصوات بضرورة الحد من توسع فرص التعليم والاقتصار على الأعداد والنوعيات التي يفرضها الطلب في سوق العمل، وفي نظر هذا الفريق أن التعليم هو المذنب، أما الفريق الآخر فيرى ضرورة التوسع في فرص التعليم إلى أقصى حد ممكن، ويشيرون دائمًا أن لديهم خططًا للاحتياجات من القوى العاملة، بما يمكنهم من المواءمة بين التعليم واحتياجات سوق العمل (الشوريجي،٢٠١٦، ص ٢٤١).

وفي هذا السياق يمكن القول إنه نتيجة سياسات الاستثمارات والتسليع توقفت شركات القطاع العام عن دورها في استيعاب الكثير من قوة العمل، وتوسعت في تشجيع العاملين بها على ترك الخدمة، وتخلصت من العمالة المؤقتة؛ مما أدى إلى ارتفاع عدد العاطلين بها، وتضخم معدلات البطالة.

وعليه يمكن القول أيضا إنه ترتب على التسليع بشتى أبعاده زيادة معدلات البطالة؛ نتيجة عدم اتخاذ أساليب ملاءمة لاستيعاب العمالة التي تم الاستغناء عنها؛ الأمر الذي أدى إلى هدم قيم العمل الإنساني، خاصة وأن جانبًا كبيرًا من العمالة المستغني عنها من المؤهلين والفنيين والعمال الماهرين ونصف الماهرين، وقد تحملت الدولة في سبيل تعليمهم وتدريبهم جانبًا مهمًا من الموارد؛ الأمر الذي يجعل تعطيلهم وجعلهم في صفوف العاطلين إهدارًا مباشرًا لتلك الموارد.

٣- التفاوت في الدخل

التفاوت في الدخل أحد الظواهر والمشكلات التي تواجه مختلف الدول وخاصة الدول النامية، ومنها مصر، ويعد عام ١٩٨٠م البداية الحقيقية لظهور مشكلة التفاوت في توزيع الدخل على المستوى العالمي حيث ازداد التفاوت ليس فقط بين الدول المتقدم والنامية على حد سواء، وتؤكد الأدبيات الاقتصادية وجود بعض الأسباب وراء حدوث التفاوت، منها تراجع نصيب الأجور من الناتج العالمي، والتركيز على الاقتصاد المالي بدرجة أكبر من الاقتصاد الحقيقي، والتوسع في القطاع الخاص، وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على قطاعات اقتصادية (عفان،٢٠٢١،ص١٤).

ومفهوم التفاوت في الدخل ليس مرادفًا لتركز الدخل، ويشير التفاوت إلى عدم التساوي، ويتسع هذا المفهوم ليشمل ليس فقط الدخل، ولكن الثروة والاستهلاك والرفاهية والمنفعة، ولكن التفاوت في الدخل أكثر أشكال التفاوت شيوعًا؛ حيث يرتبط بالبعد عن العدالة في التوزيع، وينقسم التفاوت إلى تفاوت هيكلي بسبب الغزو والاستعمار وتوزيع الأرض من خلال الدولة، وتفاوت بسبب

قوى السوق والذي حدث مع تحول العديد من دول العالم إلى اقتصاديات السوق؛ مما أدى إلى وجود تفاوت على مستوى الأفراد والمناطق المختلفة، وللتفاوت تأثير كبير على وضع المجتمع؛ حيث يتعارض- في جوهره- مع فكرة العدالة، وهو القناة الأساسية لعدم الاستقرار الاجتماعي والاضطرابات السياسية، كما أنه مرتبط بزيادة معدل الفقر وتخفيض الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، كما يعمل على خفض معدلات النمو الاقتصادي(عفان،٢٠٢١، ص ١٥) .

إن التفاوت في الدخل جاء نتيجة لسياسات التسليع والخصخصة، والتي جاءت تحت ضغط التناقضات الداخلية للرأسمالية البيروقراطية المصرية، وتحت الضغوط الأكثر فعالية للدول الدائنة وصندوق النقد الدولي مقابل إسقاط جزء من الدين العام الخارجي المصري وجدولة الباقي منه أدت إلى نقل جزء من الأصول العامة التي بنيت بأموال الشعب إلى القطاع الخاص بأسعار أقل من قيمتها السوقية؛ مما يعد أحد أوجه الفساد في المجتمع، والنتيجة إضافة للأصول المالية الخاصة بالطبقة الرأسمالية تمثلت في الفارق بين القيمة السوقية الحقيقية والأسعار التي بيعت بها تلك الأصول العامة؛ كما أن سياسات التسليع أسهمت وبوضوح في تكريس السمة الأساسية للرأسمالية، وهو الأمر الذي يعد بداية جديدة لتزاوج السلطة بالثروة على حساب الشعب.

٤- تآكل الطبقة المتوسطة:

كل مجتمع يحتوى على طبقات مختلفة، ولكل طبقة أهميتها ودورها فى تنمية وتطوير المجتمع إذا أحسن توجيهها وتشجيعها فى هذا المجال، وكذلك فى المهمة التى تقوم بها لحماية المجتمع ولتحقيق وحدة الهدف في هذا المجتمع، وأن تشعر كل طبقة بأهميتها وانتمائها للدولة أو للمجتمع التي تعمل فيه؛ ومن ثم يزيد الإنتاج والتنمية في الدولة أو المجتمع، وينقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسة وهى: الطبقة العليا، والطبقة الوسطى، والطبقة الدنيا ولكل منهم وظيفتها في الحفاظ على تماسك المجتمع وانتمائه لوطنه ومساندة الدولة في قيادة المجتمع.

وبقدوم عقد الثمانينيات، تعمقت أزمة الطبقة الوسطى، حيث شهد العقد الأول من حكم الرئيس مبارك توسعًا في عملية إعادة تشكيل الطبقة الوسطى التي بدأت في عهد السادات؛ فجمعت التركيبة الجديدة المستويات العليا من برجوازية الدولة مع طبقات أخرى من رجال الأعمال من القطاع الخاص في الطبقة الوسطى العليا، فتمت صياغة بعض العلاقات المعقدة في سياق تحول أوسع، حيث تغير الدور الاجتماعي الاقتصادي -وبالتالي الدور الاجتماعي السياسي- للطبقة الوسطى العليا في مصر(حسن،٢٠٢٣، ص ٢٠٨).

وخلال هذا العقد شهد المجتمع المصري مرحلة خطيرة من الإنهاك الاقتصادي ظهرت ملامحه في عجز ميزان المدفوعات، وتصاعد الدين العام؛ مما اضطرها في النهاية إلى تخفض حجم الإنفاق العام تلبية لشروط صندوق النقد الدولي عام ١٩٩١ ومع بداية عقد التسعينيات دخلت مصر عصر العولمة، فاضطرت في ظل الإيديولوجية النيوليبرالية وقوانين السوق إلى تسليم قيادة

عملية التنمية إلى البرجوازية العليا، فكان من نتيجة ذلك تعرض مصر لتراكم عجز ميزان المدفوعات، ومن ثم بيع مزيد من الأصول الإنتاجية للقطاع الخاص، فضلًا عن انتشار الفساد الاجتماعي والإداري في ظل القوانين الرخوة، وسعي القطاع الخاص إلى بناء قواعد اقتصادية تستهدف الربح(العربي، ٢٠١٨، ص ٢٩٨) في ظل هذه الوضعية تراجعت العديد من فئات الطبقة الوسطى على السلم الاجتماعي في حراك هابط.، قد تأثرت كل شريحة بشكل مغاير بسياسات الدولة والوضعية الاقتصادية آنذاك؛ فبالنسبة للشريحة العليا من الطبقة الوسطى، تلك التي تتمتع بمستوى دخول مرتفع، وذات طبيعة متغيرة، فضلًا عن قربها من السلطة وتولي أفرادها للمراكز العليا في أجهزة الدولة، فإن وضعها النسبي قد تحسن عند تنفيذ السياسات الليبرالية الجديدة أو على الأقل لم يتدهور(العشري، ٢٠١٢، ص ٢١٢).

أما بالنظر للشريحة الوسطى من هذه الطبقة، فسنجد أن وضعها الاجتماعي الاقتصادي قد ساء بفعل هذه السياسات؛ فأغلب هذه الشريحة يعيشون على المرتبات والدخول الثابتة التي يتحصلون عليها من عملهم بالوظائف، أما فيما يتعلق بالشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، فإن السياسات الليبرالية التي تم إقرارها قد هوت بهم إلى الطبقات الدنيا؛ لأن أجور ومرتبات هذه الشريحة منخفضة في الأصل وكانوا يعتمدون على الدعم السلعي الذي كانت تخصصه الدولة لضروريات الحياة(حسن،٢٠٢٣،ص٢١٣)

ومن ثم تتمثل أزمة الطبقة المتوسطة في عدم قدرتها على تأمين مستقبلها؛ حيث الشعور بعدم الاستقرار والمعاناة والتناقض بين وضعها الاقتصادي وبين ما تملكه من قدرات ومقومات، وهذا ما أدى إلى التوترات والصراعات التي انعكست سلبًا على المجتمع؛ حيث ترتبط مشكلة هذه الشريحة بالعمل والأداء والإنجاز؛ ومن ثم تهدد عددًا من المؤسسات المهمة في مجالي الإنتاج والخدمات.

ويشهد التعليم تشوهات أثرت– بشكل سلبي– على الطبقة المتوسطة بمختلف شرائحها؛ حيث يوجد التعليم الحكومي الذي أصبح قاصرًا على الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة، كما يوجد التعليم الخاص الهادف للربح، وانتشر على نطاق واسع في المجتمع المصري وتم إقبال عليه الشريحة الوسطى من الطبقة المتوسطة حيث تصورها بأنها تقدم تعليمًا أفضل من الحكومي، كما وجدت مدارس اللغات التي حرص البعض على الالتحاق بها، هذا بالإضافة إلى المدارس الدولية.

ويشكل التعليم القاعدة الأساسية للحراك الاجتماعي للطبقة المتوسطة؛ حيث لا يمتلك أبناء هذه الطبقات إلا الخبرات والكفاءات التي يكتسبونها من تعليمهم فالهدف الأساسي لأبناء الطبقة الوسطى هي إعادة إنتاج ذاتهم داخل هذه الطبقة، ولكن المؤسسة التعليمية بما تقدمه من خدمات غير قادرة على إكساب الطلاب المعرفة والمهارات الكافية، كما أصبحت تمثل تكلفة مرتفعة أمام الشرائح الدنيا والوسطى من الطبقة المتوسطة؛ حيث تتكلف هذه الشرائح المزيد من التكاليف من: دروس خصوصية وتعليم بهدف الحصول على فرصة عمل مناسبة وهو ما لا يتوافر غالبًا؛ مما

يؤثر على حراكها الاجتماعي(لطفي، ٢٠٠٠، ص٢٩). ومن ثم فإن الطبقة الوسطى هي التي تدفع الثمن جراء التضخم ونتيجة الاستثمارات؛ نظرا لطبيعة نمطها الاستهلاكي؛ حيث ارتفاع تكلفة الدروس الخصوصية وارتفاع تكاليف المعيشة بأكملها من مواصلات وغيره، ففي ظل التحولات الاقتصادية تصبح هذه الطبقة في مصاف معدومي الدخل.

وفي هذا السياق أكدت دراسة (الضبع، ٢٠٠٣) العديد من المؤشرات التي تدلل على أزمة الطبقة المتوسطة المصرية نتيجة سياسات الانفتاح الاقتصادي، والتي منها تراجع مستوى الإنفاق على الخدمات الأساسية؛ كالغذاء والخدمات الصحية والتعليم، وضعف الحراك الاجتماعي والمهني بين جيل الأبناء مقارنة بجيل أبائهم، ومع تراجع دور الدولة في مجال التعليم على الأخص مع سياسات اقتصاديات السوق الحر أصبحت ظاهرة التفاوت الاجتماعي في التعليم أكثر تعقيدا عن ذي قبل، وأصبحت تشمل جوانب متعددة؛ حيث ارتبطت جودة الخدمة التعليمية المقدمة داخل المدارس ارتباطًا مباشرًا بالقيمة المالية التي تشترطها للالتحاق ببرامجها التعليمية؛ حيث تحدد هذه القيم الفئة الاجتماعية القادرة على تحملها فوجود فئات اجتماعية بإمكانات اقتصادية متباينة أدى إلى وجود مؤسسات تعليمية تستجيب في وجودها وتكلفتها لهذه الإمكانات.

مما سبق يتضح تزايد نسبة معدلات الفقر في المجتمع، وضعف وضع الكثير من شرائح الطبقة الوسطى واستمرار مظاهر الخلل في المجتمع، وتفاقم المشكلات الاجتماعية في المجتمع.

وعلى الجانب الآخر أفرز المجتمع المصري طبقة حديثة استخدمت كافة وسائل الفساد والإفساد في المجتمع لإشباع أطماعها الاقتصادية، وتحقيق المزيد من السلطة، فقد سخَّرت هذه الطبقة كافة سلطات الدولة لخدمتها، وعلى الصعيد الآخر اختنق الشعب بكافة طبقاته، فلم تعد القضية صراعًا حول الأجور المنخفضة، بل أصبحت القضية صراعًا يختلط فيه استغلال العامل باستغلال المستهلك، واختلط القهر الاقتصادي بالقهر النفسي والروحي.

المحور الرابع: التحليل النقدي للانعكاسات النيوليبرالية لتسليع التعليم على إعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي بالمجتمع المصري

تبحث هذه الدراسة في حالة التعليم العالي المصري لاستكشاف كيفية تشكل الأيديولوجية النيوليبرالية، وإعادة سياقها، وإضفاء الشرعية عليها في السياسة التعليمية للجامعات المصرية في سياق اجتماعي وسياسي يتصف بالتكامل المعقد من الإدارة والسياسة. وتظهر هذه الدراسة كيف سعت هذه الجامعات للاستجابة للضرورات الاقتصادية لاقتصاد العولمة القائم على المعرفة مع استيعاب استراتيجي لأجندة الحوكمة الاجتماعية والسياسية الموروثة من الموروثات المؤسسية للدولة، خاصة وأن خطاب التعليم العالي المصري هو مجال متنازع عليه بشدة للأيديولوجيات المتنافسة؛ مما يعيد إنتاج السرد الذي يسهل تسليع التعليم العالي، ويرفض التناقضات بين القيم الأيديولوجية في العلاقة العالمية.

وقد حددت الدراسة بعض المنطلقات النقدية للانعكاسات النيوليبرالية لتسليع التعليم على إنتاج التفاوت الاجتماعي بالمجتمع المصري، مع دراسة وتحليل آراء الخبراء حول واقع ومستقبل التعليم العالي في ظل هذه السياسيات النيوليبرالية من منظور نقدي، وطرح رؤية مقترحة للتصدي للسياسات النيوليبرالية لتسليع التعليم، والحد من التفاوت الاجتماعي، وقد تم تناول الجزء النقدي من جوانب متعددة كما يلي:

أ- السياق اللغوي للنيوليبرالية كظاهرة لغوية.

شهدت الجامعات في جميع أنحاء العالم تحولات واسعة النطاق نحو "اعتماد منظور السوق الحرة أو منظور الشركات التجارية"، خاصة مع اعتماد الهيكلة النيوليبرالية للتعليم العالي للعقلانية الاقتصادية في إدارة الجامعات، والتي حولت مؤسسات التعليم العالي إلى أجهزة بيروقراطية متوافقة مع منطق السوق؛ من خلال تعليم أقل أيديولوجية وأكثر تكثيفًا ومتعدد المستويات، مع وعد الطلاب بأنها الأنسب لمواجهة لتحديات سوق العمل شديد التنافسية.

ومن ثم تمثل النيوليبرالية ظاهرة لغوية، حيث استطاعت استيراد مصطلحات السوق وإدارة الأعمال، وفرضها على مؤسسات التعليم العالي كأمر واقع لا مناص منه، يدفع نحو التحول إلى الشراكات، والنزعة الإدارية المتعلقة بتسليع الخدمة التعليمية وتسويق الجامعات؛ مما أدى إلى الضغط على مؤسسات التعليم العالي للانخراط في الترويج الذاتي لتسويق نفسها كما لو "شركة عادية تنافس على بيع منتجاتها للمستهلكين".

ومن المصطلحات المرتبطة عادة بالسوق، والتي تغلغلت في جميع أنواع الخطابات المؤسسية اليومية للتعليم، ومنها:

١-خطاب المنافسة والجامعات الريادية.

يتضح خطاب المنافسة من خلال استقراء بعض الرؤى الاستراتيجية لبعض الجامعات المصرية، وفي هذا تشير إحدى الدراسات(أحمد& علي & أحمد، ٢٠٢٣) إلى أن اتساع نطاق المنافسة محليًا وإقليميًا ودوليًا في الرؤى الاستراتيجية للجامعات المصرية، رغم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها، يوحي بضعف صياغتها، وضعف موضوعيتها بما يتناسب مع إمكاناتها الحالية، ومن أبرز ما جاء بهذه الرؤى، ما يلي:

- تتطلع جامعة الفيوم إلى المنافسة محليًا وإقليميًا ودوليًا في مجالات التعليم والبحث العلمي، والتميز في الشراكة المجتمعية؛ وذلك وفقًا لمعايير الجودة (جامعة الفيوم، ٢٠١٦، ٣٤).
- تتطلع جامعة الإسكندرية إلى المنافسة محليًا وإقليميًا ودوليًا في مجالات التعليم والبحث العلمي، والتميز في الشراكة المجتمعية التي تمكنها من تبوء مكانتها الرائدة، سواء على المستوى المحلي والعربي والإفريقي أو على مستوى العالم(جامعة الإسكندرية، ٢٠١٥).

- تتطلع جامعة بنها إلى المنافسة محليًا وإقليميًا ودوليًا في مجالات التعليم والبحث العلمي، والتميز في الشراكة المجتمعية والوصول إلى مكانة متميزة بين الجامعات محليًا، وإقليميا، ودوليًا(جامعة بنها، ٢٠١٧).

ولم يقتصر الأمر على الجامعات الحكومية فقط، فقد جاء في رؤية جامعة مصر المعلوماتية الأهلية eui ٢٠٢١"رؤيتنا هي التأثير على مستقبل التكنولوجيا، من خلال تمكين الخريجين من أدوار القيادة من خلال التعليم على مستوى عالمي".

وقد عرفت رؤية جامعة المنصورة الجديدة nmu 2020 نفسها من خلال رؤية التي جاء فيه أنها جامعة متميزة محليًا وعالميًا في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإعداد قادة المستقبل القادرين على إحداث تغيير ملموس لأنفسهم ولوطنهم ومحيطهم الإقليمي والدولي"(جامعة المنصورة، ٢٠٢٠).

إن الطرح غير الموضوعي للجامعات المصرية لقدرة الجامعات المصرية على المنافسة بكافة أشكالها: محليًا، وإقليمًا، ودوليًا، ما هو إلا اعتماد الفكر النيوليبرالي من خلال تنفيذ عناصر ترويجية في الخطاب العام للتعليم العالي، بالرغم من ضعف إمكانات الجامعات الحكومية، وحداثة الجامعات الخاصة والأهلية الذي يعود إلى بضع سنوات لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، ومن ثم لم تثبت كفاءتها بعد في أي من أدوار الجامعة التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع. خاصة وأن المنافسة الشرسة داخل وبين أنظمة التعليم العالي أدت إلى البحث عن مفردات وآليات التسويق للقوى الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي كأحد أهم السلع الخدمية، والتي تعكس أيديولوجية السوق في الأوساط التعليمية، بالإضافة إلى ذلك أدى تأثير ثقافة المشاريع إلى حدوث تغييرات هيكلية في مؤسسات التعليم العالي، واعتمادها لخطاب المشاريع.

ويتفق هذا مع ماوتنر ٢٠٠٥ الذي رأى أن المؤسسة والمغامرة، ورواد الأعمال، وريادة الأعمال هي الكلمات الرئيسة التي تعكس أيديولوجية السوق في الأوساط الأكاديمية، وأن "جامعة ريادة الأعمال" أصبحت تمثيلًا مبدعًا للجمع بين الأعمال والأوساط الأكاديمية، وللاستجابة لضغوط المنافسة التي يسببها سوق التعليم العالي العالمي.

وقد حددت رؤية "الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠م." سبعة مبادئ تساعد عملية التعليم على المضي قدمًا من الجيل الثالث إلى الجيل الرابع؛ حيث يلبي التعليم والبحث العلمي والربط بالسوق عملية الابتكار وريادة الأعمال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠. وتحقيق التنمية الشاملة وتلبية احتياجات السوق العالمية محليًا ودوليًا من خلال تنمية اقتصادية وبيئية واجتماعية"(الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠، ص٢).

وقد جاء في رؤية جامعة ٦أكتوبر الخاصة "أن نكون روادًا للأعمال الإنسانية والخيرية وتقديم الخدمات الاجتماعية ذات المستوى العالي" (جامعة ٦ أكتوبر،٢٠٢٥)، كما جاء في رؤية جامعة ١٥مايو الخاصة muc ٢٠١٩"تسعى الجامعة إلى توفير استدامة التعلم والمساهمة في المجتمعات التي تخدمها، من خلال التميز والريادة في التعليم والابتكار والبحث وريادة الأعمال"(جامعة ٦ أكتوبر).

ومما جاء في رؤية جامعة الصالحية الجديدةsgu ٢٠٢٠ "... وأن تكون شريكًا فاعلًا في تحقيق التنمية المستدامة وخدمة المجتمع المحلي والإقليمي والعالمي" (جامعة الصالحية الجديدة، ٢٠٢٥).

وإزاء هذا الضغط على الجامعات شرعت الجامعات المصرية أيضًا في تنفيذ أجندة تسويقية للترويج لبرامجها من خلال استراتيجيات العلامات التجارية، والإعلان عن التسهيلات التي سيحصل عليها الطالب في حال الالتحاق بها، مع التأكيد على جودة التعليم الذي يضمن فرص التوظيف في سوق العمل التنافسي.

وقد تمثل ذلك في استغلال بعض الجامعات الحكومية ما تقوم به وزارة التربية والتعليم من مسابقات دورية لتوظيف المعلمين، ومع أمل الخريجين من كليات وتخصصات غير تربوية، تم إنعاش برنامج الدبلومة العامة، وزيادة فرص الالتحاق به؛ لتشهد كليات التربية إقبالًا غير مسبوق، وزيادة عددية للملتحقين بالبرنامج تفوق السعة المكانية للكليات، مع حزمة من التسهيلات التي يأتي على قائمتها "التغافل عن سجل الغياب، والتماس الأعذار في أسباب الغياب، والتقليل من المحتوى العلمي للمقررات الدراسية، وعقد امتحانات شكلية للأعمال الفصلية".

وقد أشار أفراد العينة إلى ما يلي:

- "إن لم نفعل ذلك، ستفعله جامعات أخرى؛ ومن ثم فنحن الأولى بما يعود على الكلية من مكاسب مالية في ظل هذا الغلاء".
- التنافس مع الجامعات الخاصة والأهلية خطاب غير عادل، وموجه أيديولوجيًا، الهدف منه إفشال الجامعات الحكومية، وجعلها كبش فداء لفشل الحكومات المتعاقبة في إدارة ملف التعليم.

٢-خطاب الهجوم على المجانية ودعم الخصخصة.

على الرغم من تفهمنا للأهداف الخفية غير المعلنة للممارسات التي تدعمها الأيديولوجية العالمية لتبرير تسليع التعليم العالي المتزايد، ومنها: الحرص على زيادة الفجوة التعليمية والتكنولوجية بين الشمال والجنوب؛ لضمان التفوق الأيديولوجي والعسكري الذي يسمح باستغلال دول الجنوب، والاستيلاء على ثرواتها، وكذلك تدوير رؤوس الأموال، وتحقيق المزيد من الثروة والرفاهية- فإنه من الصعب علينا الاعتراف بتغلغل هذه الأيديولوجية المحملة بلغة السوق إلى الخطاب الثقافي والأكاديمي المصري، كما أنه من الصعب تقبل أن يروج البعض منهم لتسليع التعليم وإلغاء المجانية

ومهاجمتها، رغم أنهم حققوا ذواتهم بفضل المجانية، والتي دونها ما كانوا، ولم تكن لهم فرصة لتصدر المشهد الثقافي والأكاديمي، بالطبع مقاصدهم واضحة، ومصالحهم النيوليبرالية معلومة، إلا أن الأمر –كما تراه الباحثتان– أشبه بخيانة المسئولية تجاه الأجيال القادمة. ومن أمثلة ما جاء في مقابلات بعض أفراد العينة:

- لا داع للمجانية التي أتت بهم من الحقول، حتى نبتلى بهم.
- المجانية بقايا أفكار الاتحاد السوفيتي التي انهارت بانهياره، لابد من إعادة مراجعتها، وتقنينها".

وعلى النقيض من ذلك، هناك بعض الآراء المختلفة، منها:

- هناك بعض الأساتذة المدفوعة بمصالحها الخاصة للأسف ترى أن المجانية هي الأزمة في تدهور حال التعليم، ولكن أين المجانية مع تراجع الإنفاق العام على التعليم عامًا بعد عام؟
- كيف نروّج أن المجانية من مسببات أزمة ملف التعليم في مصر، ونتغافل عن سياسات البنك الدولي، وشروطه وتوصياته المجحفة في حق التعليم والمجتمع المصري.
- لا أعتقد أن هناك من يعمل بالتعليم، ويرى في المجانية خطأ، وقد كانت سببًا في الحراك الاجتماعي لأغلب المتعلمين في مصر، ولكن من يروج لهذا ربما له أجندته الخاصة للصعود في السلم الاجتماعي.

٣- الخطاب الترويجي للجامعات الخاصة والأهلية، والبرامج المدفوعة.

يلاحظ المتأمل لأساليب الترويج للجامعات الخاصة والأهلية اعتمادها أيديولوجية التسويق المتمحور حول الطلاب، وترويج الصفات التي تعد جذابة لأصحاب المصلحة المحتملين، مثل: التميز الأكاديمي، وهو ما يشير إلى خضوع الجامعات المصرية سواء الحكومية أو الخاصة والأهلية للأيديولوجية النيوليبرالية المتمثلة في تسويق التعليم العالي، من خلال التأكيد على التنافس وتسليع الطلاب كمنتجات يحتاجها سوق العمل.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الجامعات تتوافق مع نظام وبنية الدولة؛ باعتبارها موجهة نحو التزام اجتماعي أوسع بتطبيق النيوليبرالية في التعليم، وهو ما يشكل أساسًا للعقلانية النفعية المتأصلة في التكوين المتمركز حول الدولة للتعليم العالي المصري، وما يدعم ذلك اختفاء الخطاب الداعم لاستقلال الجامعات والحرية الأكاديمية، وقبول الأمر الواقع من حيث تراجع ميزانيات الجامعات الحكومية، وجمود المرتبات، والمعوقات البحثية والتأسيسية للجامعات.

وقد انعكس ذلك على الخطاب الأكاديمي الذاتي للأكاديميين من الجامعات عن التناقض القيمي بين الأيديولوجية النفعية للجامعات، ودورها الإنساني ومسئوليتها الاجتماعية والثقافية تجاه المجتمع؛ مما جعل البعض من نتائج الدراسات واللقاءات العلمية تحمل الجامعات الذنب وتلقي عليها اللوم تجاه أي قصور قيمي يعانيه المجتمع، رغم أن الجامعات وخاصة الحكومية

تعمل وفق نظام شبه بيروقراطي على غرار أجهزة الحكومة، محملة بخيبات أمل، وشعورها الانهزامي بالانسحاق بين السلطة السياسية، وقوى السوق، واستحالة استقلالها المؤسسي.

وقد ظهر هذا التناقض في سلوكيات بعض الكليات والجامعات، وظهر في الأداء النيوليبرالي لتسليع التعليم؛ حيث اقتناص الفرص والمصالح المالية على حساب المستوى الأكاديمي، وذلك حين تم إنشاء البرامج المميزة بمختلف الجامعات؛ هذه البرامج مدفوعة الثمن لا يلتحق بها إلا من يدفع المقابل، الأمر الذي يخل بمبدأ العدالة التربوية، ويؤدي إلى التفاوت الاجتماعي، وظهر التناقض– أيضا– حين اتخذت إحدى كليات التربية قرارًا بفتح التقديم لسنة دراسية جديدة للدبلومة العامة في الترم الثاني من عام دراسي جار؛ وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكسب المالي من قيمة المصروفات وبيع الكتب الدراسية، على الرغم من عدم جاهزية الكلية لاستقبال الآلاف من الطلاب، هذا فضلًا عن الطرق التي يتم بها اختيار المقررات الاختيارية حيث لا يختار الطالب وفقًا لمدى مساهمة المقرر في بنائه وتكوينه العلمي، بل يختار وفقا لمدى التسهيلات التي يعرضها عضو هيئة التدريس على الطلاب. فمن منطلق أن التعليم أصبح سلعة، وأصبح عضو هيئة التدريس القائم بتدريس المقررات الاختيارية يقدم حزمة من العروض والتسهيلات الترويجية للمقرر والتي بها يقوم بجذب أكبر عدد ممكن من الطلاب؛ هادفا من وراء ذلك الربح.

ومما جاء في تعليق أحد الأساتذة بها على هذا الفعل أنه "في ظل الغلاء وبعد تطبيق منظومة الكتاب الإلكتروني الجائرة على حق الأساتذة فأنا أؤيد هذا القرار، والتوسع في استقبال كل المتقدمين من الطلبة"

في حين قال آخر "لم تعد للأقسام الأكاديمية أي قرار أو تأثير، وما حدث من تهميش للأقسام التربوية مثل أصول التربية والإدارة التعليمية والتربية المقارنة في اللائحة الموحدة للدبلومة العامة بكليات التربية أكبر دافع للأقسام الممثلة في اللائحة، مثل: المناهج وعلم النفس أن يحققا أكبر مصلحة مالية ممكنة قبل تغير الأوضاع وانقلابها عليهم".

وعلى النقيض مما سبق من تأييد للأداء النيوليبرالي لتسليع التعليم، كان هناك اتجاه معارض على كم التسهيلات المقدمة لهولاء الطلاب، وعدم الحزم مع محاولات غشهم، وقد علق أحد أفراد العينة "نتيجة تكدس الطلبة في المدرجات أثناء امتحان الميدتيرم جميعهم نقلوا من بعض، إذًا لا داع لإرهاقنا في محاولة ضبطهم.. أدوهم جميعًا الدرجة النهائية في الامتحان.. وكفاية استهلاكنا اليوم اللي راح على الفاضي"، وقد أعربت عن رغبتها في خفض الأعداد المقبولة من المتقدمين، وألا يكون الهدف من هذه الأعداد الكبيرة الناحية المادية فقط.

وقد طالبت بإعمال العقل في الرد على رأيها، ومما جاء في تعليقها "تعليم الدبلومة العامة بالذات طبقًا للواقع الحالي مسئولية كبيرة جدا أمام الله، وأتمنى لما نقول حقائق تصحح أوضاع

خطأ.. متكونش الاستجابة السريعة الهجوم والزعل ولكن نبحث عن الخطأ ونعالجه.. بدل الدفاع عنه كما يحدث كل مرة".

ومن ناحية أخرى، فإن تطبيق اللائحة الموحدة له العديد من الآثار السلبية، ويعد من أبرز مظاهر التسليع– وهذا ما أكده أحد أفراد العينة الذي ذكر"– أن نظام الساعات المعتمدة يتطلب الكثير من المصروفات وهذا يجعل الطلاب ينصرفون عن حضور المحاضرات، ويبحثون عن أعمال تدر عليهم دخلًا؛ كي يستطيعوا دفع المصروفات الدراسية؛ الأمر الذي يؤثر على تحصيلهم الدراسي"

ويتضح مما سبق تخوف بعض الأكاديميين من سطوة الأيديولوجية النفعية للنيوليبرالية، وخطورتها التي جعلت من الحقل التعليمي حقل سوق وتجارة مادية على حساب المخرج التعليمي، وفي هذا الأمر –تجدر الإشارة– بأن الباحثتين لا تستهدفان من خلال هذه الدراسة الحكم على قيم وسلوكيات الهيئة الأكاديمية والإدارية بالجامعات، فهو أمر قاصر ومحدود للرؤية، وليس من أهداف الدراسة الحكم على السياق الأخلاقي بالجامعات؛ بقدر ما تستهدفان تقديم صورة أكبر للسياق الذي تعمل فيه الجامعات المصرية، والضغوط السياسية والاقتصادية الواقعة عليها لتحيد عن أهدافها، وليس مستبعدًا أن يأتي يومًا نتيجة هذه الضغوط، ومع شراهة السوق في الاستحواذ على المقدرات العامة للدولة أن يأتي هذا اليوم الذي تطرح فيه الجامعات الحكومية للخصخصة وبيعها للقطاع الخاص ورجال الأعمال؛ بهدف إصلاحها وتحقيق عائد اقتصادي منها.

ب– الحوكمة وصنع القرار الأكاديمي

تعمل الجامعات المصرية وفق نظام شبه بيروقراطي على غرار باقي أجهزة ومؤسسات الدولة، وقد تسبب هذا في ظهور " أزمة أيديولوجية" نتيجة الممارسات المعقدة المفروضة عليها من خارجها، سواء السلطة السياسية أو السلطة الاقتصادية الممثلة في قوى السوق، وبين فكرتها ورؤيتها النابعة من مبادئ الحرية الأكاديمية والاستقلال الفكري.

ولم تتوان الدولة في عمليات الاحتواء والسيطرة على الجامعات من خلال إجبارها على التوافق والتطبيع مع فكرها النيوليبرالي، من خلال سلسلة من الإجراءات قائمة على التأديب النيوليبرالي، ويقصد به في هذه الدراسة: التهديد المستمر بالتحكم في مقدرات الجامعات من موازنة الدولة بالسلب، والضغط عليها لزيادة مواردها الخاصة للإنفاق منه على متطلباتها التعليمية والبحثية والخدمية، دون الاكتفاء بذلك، بل التدخل في مواردها الخاصة التي لا تكفيها، واستقطاع وزارة المالية نصيبًا لها من الموارد المحدودة.

أما عن الحريات واستقلال الجامعات، فإن الجامعات تعاني إشكالية وجودية لها بين مؤسسات الدولة، فبالرغم من أن الخطاب السياسي والإعلامي ينادي الجامعات بتحمل مسئوليتها

الاجتماعية تجاه المجتمع، فإنهم لم يضمنوا لها مقومات هذا الدور، مع تراجع التمويل، وتعيين القيادات وغير القيادات، فقد تحول أعضاء المجتمع الأكاديمي من أصحاب الفكر الحر الإبداعي إلى موظفين بيروقراطيين ناقمين على الظروف التي لم تضمن لهم حرية الإبداع، أو الدخل المناسب لمواجهة الغلاء وارتفاع الأسعار.

ومن خلال ما سبق، يمكن القول إن الجامعات تورطت في نموذج نيوليبرالي ثلاثي متنازع على السلطة فيه دون حول منها ولا قوة، ويمثل هذا النموذج الثلاثي المتنازع على السلطة في: السلطة السياسية، وقوى السوق (السلطة الاقتصادية)، والاستقلال المؤسسي. وبالنظر للجامعات الحكومية فهي لا تملك أي نوع من هذه السلطات.

وقد وصف (Saul, J. R., 1995) هذه الأزمة بأن الجامعات لا خيار أمامها سوى الاصطفاف بحكمة مع قوى السوق والتسويق لنفسها، أو الجلوس بصمت بجانبها دون مقاومة. في إشارة منه عن عجز الجامعات في مواجهة هذه القوة الغاشمة للسوق مع انصياع القوى السياسية له، وتنفيذ ما يريدون فرضه على الجامعات؛ لتصبح خاضعة للقوى السياسية والاقتصادية وأحيانًا الإعلامية للرأسمالية النيوليبرالية.(Reay, D., 2004)

١-النيوليبرالية كعملية متنوعة.

تتبنى هذه الدراسة مفهوم "النيوليبرالية المتعددة/المتنوعة" كإطار مفاهيمي واسع لفهم ظاهرة النيوليبرالية في مصر، وكذلك النظام التعليمي بها، حيث تعمد النيوليبرالية كعملية لإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والاقتصاد؛ مما يضفي على هذه العلاقة أنماطامتنوعة من التنظيم النيوليبرالي تعكس العمليات المعاصرة متعددة المستويات لإعادة الهيكلة التنظيمية الموجهة نحو السوق في سياقات مادية مختلفة، كما أن التسليم بأن النيوليبرالية عملية متنوعة يتيح فهمًا شموليًا بالفاعلين الجدد في رسم وتنفيذ السياسات العالمية والمحلية، وتفرض على الدول تدخلًا استباقيًا من جانبها، وهو ما يستلزم "تكثيفًا موجهًا سياسيًا لحكم السوق والتسليع".

وتتضمن هذه العملية بشكل خاص تأييد الدولة الانتقائي استراتيجيًا للمذاهب الاقتصادية النيوليبرالية، وتشكيلات محددة سياقيًا للممارسات التنظيمية الموجهة نحو السوق. ومن ثم فإن هذا الطابع المتنوع للنيوليبرالية يشير إلى شكل التحول في العلاقة بين الدولة والاقتصاد، فلم يعد مسارًا خطيًا نحو دولة السوق الحرة البحتة، بل أظهر التشابك الديناميكي والمتناقض في كثير من الأحيان لممارسات ومبادئ حكم السوق مع جميع العناصر والقوى الممكنة، بحيث يشير التنوع إلى التعبير المتغير عن الأشكال الاجتماعية المكانية المختلفة والإنتاج العرضي للمؤسسات والاختلافات ليس أقلها فيما يتعلق بأنواع الاستبداد.

ومن مظاهر هذا التنوع، فقدان الخصوصية الوطنية أمام سطوة الفاعلين الجدد من المؤسسات الدولية، والتبعية المعرفية، والتغير في أدوار الدولة(محمود،٢٠١٨).

وقد غيرت عملية النيوليبرالية للتعليم العالي أيضًا طبيعة العلاقات بين الدولة والمواطنين، مع تحميل مؤسسات التعليم اللوم، والإشارة بضعف مخرجاتها، وإهمالها في الاطلاع بدورها القيمي والأخلاقي، وفشلها في إعداد المواطن الصالح ليس محليًا فقط بل كونه مواطنًا عالميًا، وبعيدًا عن المثالية والدفاع عن الجامعات باعتبارها تقوم بدورها أم لا. فإن التساؤل عما تبقى للجامعات، وخاصة الحكومية من مقدرات أكاديمية أو مادية أو معنوية؛ لتتحمل وزر ما يعاني من المجتمع بعدما فقد استقلالها، وحريتها الأكاديمية وتقلصت ميزانيتها.

ومن التناقضات للانعكاسات النيوليبرالية للتعليم تضمين مقررات الجامعات –في ظل التوجه العالمي بتعليم المواطنة العالمية والمشبعة بالقيم المثلى للتضامن الاجتماعي، والعدالة، والشمول وتكافؤ الفرص، وكذلك في الخطاب الرسمي للتعليم المصري في حين يرى الطالب والأستاذ –على حد سواء– أن تنفيذ هذا الخطاب في نظام التعليم العالي ملوث بالممارسات النيوليبرالية التي تتميز بعقلانية اقتصادية برجماتية، من حيث تسليع التعليم ورفع الدعم، وزيادة المصروفات، والكثافة العددية، كيف يمكن إعداد طالب وباحث في مجال المعرفة من ذوي المهارات العالية في ظل غياب المعامل المجهزة، وضعف البنية التحتية والإنشائية للجامعات؟

٢–تطور العمليات ذات التوجه النيوليبرالي.

ويقصد بها كيفية اختراق النيوليبرالية للشأن المصري، وتقديم مصر على أنها ساحة مناسبة تجسد مثل هذه العمليات التنظيمية ذات التوجه النيوليبرالي، فبالرغم من قوة النظام المركزي للدولة المصرية، والضارب في أعماقها على مر العصور، فإن الدولة عملت كمركز وسيط لأنماط التدخل النيوليبرالية في مسارها التنموي على المستوى الوطني المحلي. وقد تعرض نظام التخطيط المركزي المصري لأولى الضربات التي خلخلت من ثباته في فترة السبعينيات، وخاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م.، والتي أعقبتها سياسات الانفتاح التي فتحت المجال أمام أشكال النيوليبرالية من التجارب التنظيمية الموجهة نحو السوق، وقد رافق ذلك تفكيك الاقتصاد المخطط مركزيًا إلى جانب سحب التدخل الحكومي المباشر في الاقتصاد؛ مما أدى إلى سياسات الإصلاح الهيكلي التي تسببت في تحول البوصلة من الأيديولوجية الاشتراكية في السياسات الاقتصادية والسياسية إلى السوق الحرة والاقتصاد العالمي الذي يدعو إلى بناء الذات؛ الأمر الذي أنتج العديد من الأنماط الاقتصادية والمجتمعية المعقدة والمتناقضة.

وقد أطلقت الدولة عددًا من المشاريع والخطط؛ استجابة لتقارير المؤسسات الدولية، مثل: برامج التكييف الهيكلي وإصلاح التعليم في مصر الصادر عن البنك الدولي٢٠١٠م.، وكذلك

إنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، والتركيز على بطاقات الأداء، فضلًا عن التوسع في إنشاء الجامعات الخاصة الهادفة للربح، والجامعات الأهلية غير الهادفة للربح، ومن المفارقات الغريبة أن بعض الجامعات الأهلية تعد من الأعلى في المصروفات الدراسية بين الحكومية العامة والخاصة، والتوسع في مؤسسات التعليم الموازي للتعليم الحكومي.

وتعكس هذه العملية الديناميكية المتنوعة بوضوح جهود الدولة المصرية لدعم آلية المنافسة النيوليبرالية في نظام التعليم المصري استجابة للسوق العالمية للتعليم العالي.

ومما جاء في آراء أفراد العينة:

- "بالطبع أتفق، فقدنا الخصوصية الوطنية أمام البنك الدولي والمفوضية الأوربية، وغيرهم من المؤسسات الدولية، وأصبحنا تابعين لهم معرفيًا وماديًا".
- "طبيعي الدولة تستجيب لتوصيات البنك الدولي؛ لأنها ترغب في التخفيف ورفع يدها، والتملص من مسئولياتها، وبالتالي تشجع التعليم الخاص، وتوقع مسئولية التعليم من أولوياتها".
- "لم أستغرب التوصية بإلغاء كليات التربية، فلم تأتي الدراسة المقدمة بجديد، فهذا ما يسعى إليه البنك الدولي منذ عام ٢٠١٠م، وربما قبلها، الغريب بالنسبة لي أنه لم يعد أحد يستشعر المسئولية الوطنية أو يواجه أصحاب القرار بإخفاقاتهم، دومًا الفقراء من يدفعون الثمن."

٣-التمويل وتوليد الإيرادات.

كشفت سلوكيات الدولة عن التخصيصات الانتقائية للحكومة المركزية المصرية النيوليبرالية باعتبارها أيديولوجية حوكمة سياسية واقتصادية. وبتتبع الميزانية المصرية يلاحظ تراجع الإنفاق العام على التعليم العالي منذ العام ٢٠١٣/٢٠١٤م.(بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، النشرة السنوية، أعداد مختلفة)، كما أنه رغم مجانية التعليم دستوريًا، إلا أن هناك دلائل على عدم كفاية الإنفاق العام، بل وإن الأسر المصرية تنفق وتتحمل جزءًا ليس بالقليل من ميزانياتها على الدروس الخصوصية، والرسوم الدراسية، والانتقالات ومستلزمات الدراسة، وغيرها (عبد العزيز، ٢٠١٨).

ويكشف هذا عن الروابط المتأصلة بين النيوليبرالية والسياسة الاقتصادية الموجهة من قبل الدولة. وقد استلزمت اللامركزية الاقتصادية في مصر تحولًا جذريًا في قطاع التعليم العالي الذي يتبنى نهجًا موجهًا نحو السوق لتطوير التعليم، وفقًا لادعاءات الحاجة إليه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتلبية احتياجات المجتمع، ومواكبة للاقتصاد العالمي، وفي سبيل ذلك تحول نموذج الحوكمة في التعليم العالي من نظام موحد ثابت مع تدخل حكومي مباشر إلى نظام ديناميكي متنوع تحت توجيه ومراقبة الحكومة المركزية، حيث تتمكن مؤسسات التعليم العالي بمزيد من الاستقلالية الاستجابة للضغوط التنافسية التي يجلبها السوق التعليمي، والتي تؤكد على الكفاءة

والفعالية، وتقديم الحجج لخفض تمويل الدولة في قطاع التعليم؛ كأحد الدوافع للجامعات لتعزيز قدرتها التنافسية.

ويتسق هذا مع آراء أفراد العينة:

- الدافع الحقيقي لخروج التوصيات بإلغاء كليات التربية مالي بحت لا تطوير ولا غيره، الهدف التخلص من نصيب طلبة الثانوية العامة من نصيبهم في الدعم الحكومي عند الالتحاق بكليات التربية، وما يترتب عليها من توفير رواتب المعيدين والمدرسين المساعدين، وعند الحاجة لهيئة تدريسية تعقد مسابقات لتعيين حاملي الماجستير والدكتوراة على نفقتهم الخاصة دون دعم من الدولة.
- لقد شهدت هذا العام الدراسي مأساة اجتماعية، ومذبحة تعليمية وهي تحويل عدد من الطلبة من كليات الطب والهندسة وطفولة مبكرة وغيرها من الكليات التي تتطلب مصروفات لتنفيذ المشروعات الطلابية إلى الكليات النظرية التي لا تتطلب مثل هذه المصروفات. أين المجانية لتحمي حلم هؤلاء الطلبة من المتفوقين، هل تشعر بهم الدولة، وهم يتخلوا عن حلمهم؟
- تراجع الدولة عن التزاماتها بتوفير النسبة الدستورية لميزانية التعليم، يأخذنا للتسرب من التعليم، والارتداد للأمية التي كافحت الأجيال السابقة والحالية للتخلص منها.

ج- التعاقدية الجديدة والأدوار المتغيرة لأعضاء هيئة التدريس

واجه التعليم العالي المصري نقصًا تدريجيًا في التمويل على مدى عقود، رغم تزايد أعداد الطلبة بشكل كبير، وبدلًا من الانتباه لذلك واحتواء الخلل التمويلي، ظهرت الأجندة النيوليبرالية ورؤية الفاعلين الجدد من أصحاب القروض والمنح ليخططوا للتعليم العالي في مصر، وتظهر مع مصطلحات جديدة مثل: الترشيد وإعادة التكييف والهيكلة، وتنمية الموارد الخاصة، وغيرها من الأفكار التي أظهرت أن التعليم العالي والبحث العلمي لا يأتيان على قائمة الأولويات عند تخطيط موازنة الدولة، حيث استمر التقليص والدعم حتى إلى أبسط الأمور الطلابية كتجميد أساسي المرتبات لأعضاء هيئة التدريس، وإلغاء بنود الصرف مثل بند الرحلات في اللائحة المالية للنشاط الطلابي، وغيرها الكثير.

١-الدعوة إلى التعاقدية الجديدة.

وقد أحدثت هذه الظروف النيوليبرالية لتسليع التعليم تغيرًا في أدوار أعضاء هيئة التدريس، ولا يمكن إنكار أثر ذلك في غزو وإعادة تشكيل ممارسات، وتنظيم قيم الجامعات في جميع أنحاء العالم، فقد تحولت من البرج العاجي إلى جامعة المشاريع وأحد آليات نمو الرأسمالية ضمن النظام العالمي الجديد.

ويتفق هذا مع (Winter, R., Taylor, T., & Sarros, J.C. 2000) أن "الجامعات المعاصرة مرتبطة حتمًا بالقوى السياسية والاقتصادية للرأسمالية، والتي تهدد بإخضاع سلامة القيم

التعليمية والأكاديمية لأشكال وأولويات الإنتاج الموجه نحو السوق"، ومن أهم الانعكاسات النيوليبرالية لتسليع التعليم ما أسماه (Blackmore, J., & Sachs, J. 2000) التعاقدية الجديدة " التي تخلق بيئة بحثية أصبح فيها القياس الكمي للناتج الأكاديمي بشكل متزايد مقياسًا للنجاح؛ مما يؤدي إلى تحويل طبيعة العلاقات البحثية ذاتها"(Reay, D., 2004).

وقد ظهر هذا في محاولة بعض الأساتذة في الترويج لفكرة العقد الريادي بالجامعات على غرار الجامعات الغربية، وقد استدلت الدراسة بآرائه، ومما جاء فيها:

-"من أهم أسباب تأخرنا في الجامعات المصرية فكرة تكليف وتعيين المعيدين وأعضاء هيئة التدريس، المفروض يطبق ما يحدث بالخارج من عقود مؤقتة مرتبطة بالأداء ونجاح المشاريع، يعني دخل فلوس يجدد عقده، مجبش فلوس مع السلامة ويجي غيره."

ويلاحظ من هذه الآراء التي تجمع بين ثقافة العقد الريادي الجديدة هذه، وبين بقايا النخب الأكاديمية الأبوية التقليدية التي لا تزال قوية، وتجعل البقاء على قيد الحياة في التعليم العالي أمرًا صعبًا بشكل متزايد بالنسبة لشباب الباحثين من الهيئة المعاونة والتدريسية على حد سواء، حيث قلة الدعم والتوجيه الأكاديمي، فضلًا عن المقارنات المستمرة بين ما يحدث في الجامعات الغربية والعربية، مختزلًا أزمة الجامعات في نظام الأداء والمردود المالي فقط، وكأن عبء تراجع مستوى العملية التعليمية بمصر يقع بكامله على عاتق الهيئة التدريسية والبحثية بالجامعات دون الحديث عما يجب أن تتحمله الدولة، سواء السلطة السياسية أو السلطة الاقتصادية أو الحاجة إلى توفير استقلال الجامعات وفق النموذج الثلاثي السابق المشار إليه.

وعلى النقيض من ذلك، جاءت بعض الآراء المخالفة للاتجاه السابق، ومنها:

- الدعوة للعمل بنظام العقود لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم؛ حتى يمكن الاستغناء عمن لا يضيف دخلا ماديًا للجامعة، واعتماد نظام المشروعات، دعوة شيطانية توضح مدى التجرؤ على الجامعة، ومنتسبيها؛ فلم نسمع بهذه الدعوات مع أي مؤسسة من مؤسسات الدولة الأخرى الذين يُرقون إداريًا دون بذل الجهد المضني للبحث العلمي.

وبالرغم من تباين وجهات النظر لأفراد عينة الدراسة حول التعاقدية الريادية كأحد الانعكاسات النيوليبرالية لتسليع التعليم، فإن الأمر ليس منوطًا بالجامعات في ظل فقدانها لحريتها الأكاديمية، وضعف تأثير أساتذتها في المشاركة في صنع القرار واتخاذه، بل وكما يحدث في غيرها من الأمور سيتخذ القرار خارج أسوار الجامعة؛ ليفرض على الجامعة قبوله، وتنفيذه.

٢- تسليع المعرفة بين الجودة الكمية والتميز الأكاديمي.

إن عمليات التسليع وتسويق المعرفة الناشئة من عمليات الخصخصة، وتسليع التعليم شملت جميع جوانب عملية إنتاج المعرفة، ووضعت الباحثين أمام اختيارات صعبة ما بين استكمال

عملية البحث العلمي بما يتضمنه من أعباء مالية، وبين الوفاء بمسئوليات الحياة والبيت والأسرة، ومما استدلت به الدراسة من آراء أفراد العينة:

- "بصراحة وقفت شغل الأبحاث بسبب الفلوس ، ولأكفي بيتي وأولادي في ظل هذا الغلاء والتضخم الذي نعيشه" وأيضًا "المشكلة إن كل ورقة تستخرجها عليها رسوم ومصاريف بشكل مبالغ فيه، دا غير إن المجلات رفعت رسوم الاشتراك، وكذلك المؤتمرات وحضور الدورات وغيره... ودا أثر على الجودة وأصبح الكم هو الهدف؛ لأنه يسمح بزيادة الموارد الذاتية للكليات والجامعات". الأمر الذي يشير إلى تأثير فكر السوق على البحث العلمي، والاتجاه نحو تطبيق مبادئ وممارسات نيوليبرالية قائمة على التحول التدريجي للتركيز من المدخلات إلى المخرجات في التمويل وهياكل المكافآت الذي أصبح يركز على مكافأة الأداء الفردي القابل للقياس. وبناءً عليه، تنخرط الجامعات في أنشطة تسعى إلى الربح لتعزيز مكاسبهم المالية، والحفاظ على "مكانتهم في السوق" خاصة مع باحثي الدراسات العليا.

وقد ترافق مع هذا بعض القرارات التي عززت من شعور عضو هيئة التدريس بغياب الأمان الوظيفي، وارتفاع مستويات التوتر، وتأثر الرفاهية الفكرية، فقد أصبح السباق المحموم للترقي القائم على المنافسة بين أفراد المجتمع الأكاديمي يركز على الكم والإنجاز في أقل وقت ممكن؛ مما أدى إلى تغير في أدوار هيئة التدريس، وإنتاج المعرفة وفرص الانخراط في أبحاث إبداعية غير تقليدية.

د- الرؤية النيوليبرالية للتعريف المتغير للطلاب:

اعتمدت الرؤية النيوليبرالية التعريف المتغير للطلاب كسلعة، ومخرج يمكن تسويقه وبيعه. ومن آلياتها: تقديم الطلاب كمنتجات سلعية، وتقديم الطلاب كرواد أعمال وثقافة المشاريع، والتناقض بين المسئولية الفردية والمجتمعية للطلاب، كما يلي:

١-تقديم الطلاب كمنتجات سلعية.

تقدم النيوليبرالية الطلاب كمنتجات سلعية يمكن تقديمها لسوق العمل، مع افتراضية أنهم يطبق عليهم ما يطبق على السلع المادية، فمن حق مؤسسات العمل الخاصة أن تتعامل معهم على أنهم سلعة مؤقتة يمكن اختبارها والتأكد من سلامتها قبل شرائها، مع إمكانية إرجاعها أو تبديلها بغيرها، ومن المفارقات أنه في حالة السلع المادية فإن السلع لا ترد ولا تستبدل في حالة انقضاء فترة الضمان أو سوء الاستخدام الشخصي؛ بما يعطي دلالة للمستخدم بضرورة الحرص والحذر في التعامل معها، إلا أنه على النقيض من ذلك فإن الطالب سواء التربوي أو الأكاديمي بمجرد التحاقه بسوق العمل ذي الفرص المحدودة، والمناسبة لتخصصه، فإن من حق مؤسسة العمل أن تجعله يوقع على كم من التنازلات وإخلاء مسئولية العمل، والتأكيد أنه في فترة تدريب يمكن الاستغناء عنه

بسهولة، كما تعمل بعض المؤسسات على إجباره على توقيع استمارة (٦) المشهورة والتي تضمن إمكانية طرده والاستغناء عنه وقتما تريد المؤسسة بلا أي عذر أو تبرير أو التزامات مادية تجاهه؛ الأمر الذي يشير إلى عدم تكافؤ تسليع الطلاب مع الحد الأدنى من ضمانات السوق للسلع المادية.

ومن المؤشرات– أيضًا– على تسويق الجامعات للطلاب كمنتجات سلعية، هو تفاخر الجامعات بعدد خريجيها في العام الواحد أو منذ تأسيسها، في إشارة للدور الفعال والإقبال على اختيار الجامعة؛ مما يعطي انطباعًا للثقة في مقومات الجامعة، وقدرتها على إنتاج خريجين بكفاءة عالية، دون الأخذ في الاعتبار كم التحق بفرصة عمل في تخصصه الدراسي/الأكاديمي من خريجيها ؛ ليتحول خريجوها في واقع الأمر إلى منتجات سلبية في سوق العمل التخصصي.

كما تسوق بعض الجامعات لبعض برامجها بأن الخريجين من هذه البرامج هم الأكثر طلبًا في سوق العمل؛ ليتم التأكيد على تسليع الطلاب، وقابليتهم للتسويق من خلال ربط التعليم بالتوظيف؛ لاستقطاب مزيد من الطلاب المحتملين.

٢–تقديم الطلاب كرواد أعمال وتبني ثقافة المشاريع.

من الأدوار الجديدة للطلاب في ظل النيوليبرالية، تقديمهم كرواد أعمال من خلال تبني ثقافة المشاريع، من خلال تشجيع رؤية الطالب/الفرد ليكون مسئولًا يعتمد على نفسه، ويسهم عن طيب خاطر في اقتصاد النيوليبرالية، وفي الوقت ذاته عليه أن يتحمل مخاطر السوق كرائد أعمال مبتديء، ويقدم الولاء والانتماء لمجتمعه.

ونظرًا للتطورات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقًا واستجابة التعليم المصري للعولمة تارة، والنيوليبرالية وإصلاح السوق المحلي تارة أخرى، فإن هناك تحديًا غاية في الصعوبة، وهو ازدواجية الأيديولوجية في فلسفة وسياسات التعليم المصري، ومن أهم هذه المظاهر تدريس المواطنة الاشتراكية والجماعية، والتأكيد على أن المصالح الوطنية لها الأولوية على المصالح الفردية، في حين أن الأجندة العالمية للتعليم والتي تديرها المؤسسات الدولية المانحة للقروض والمنح تؤكد على فردية الطالب من خلال التميز والجودة، وأنهم مجرد سلع تعرض للتوظيف في سوق العمل، وأن الموارد قليلة، ومن ثم فأنت مدفوع بالتنافس الميكافيللي على حساب أي قيمة أخلاقية أخرى؛ الأمر الذي يتطلب فهمًا خاصًا ووعيًا متقدمًا لاستيعاب الازدواجية التي تروج لها النيوليبرالية في التعليم والمدفوعة بقيم السوق غير الإنسانية أو الأخلاقية.

٣– التناقض بين المسئولية الفردية والمجتمعية.

سبقت الإشارة إلى التناقض في عرض أيديولوجية النيوليبرالية فيما يختص بالمسئولة الفردية والمجتمعية عند مناقشة تعليم المواطنة العالمية، ولكن ما نود الإشارة إليه هنا هو تحميل مخرجات التعليم العالي، وخاصة المخرج الطلابي مسئوليات نجاحه، وتحقيق تميزه في سوق العمل المحلي والعالمي، وأن مسئوليته فردية تجاه ذاته، أما عن تحقيق التنمية المستدامة لمجتمعه، فعليه

أيضًا أن يتحمل مسئوليته المجتمعية لتحسين الاقتصاد القومي دون اعتبار للمعيقات التي تتناوب عليه من ارتفاع تكلفة التعليم، في ظل محاولات رفع المجانية عن التعليم العالي، من خلال رفع الدعم، وتقييد ميزانية التعليم العالي، فضلًا عن ضعف الضمانات المقدمة له من المؤسسة التي يلتحق بالعمل معها.

فالأولوية في حوكمة النيوليبرالية هي رضا المستثمر؛ لضمان بقائه في سوق العمل، وعدم خروج أمواله من السوق المحلي، ومع تزايد البطالة يصبح الخريج مضطرًا لقبول استغلال سوق العمل له؛ آملًا في الخروج من طابور العاطلين، حتى يتمكن من الوفاء باحتياجاته، واحتياج من يعول في ظل التضخم وغلاء الأسعار وتوقف التوظيف الحكومي.

ومن جملة التناقضات التي يتعرض له الطلاب في ظل النيوليبرالية أيضًا بجانب التسليع، المتاجرة باحتياجاته، والمزايدة عليها من خلال التسويق بأنها من أهم أهداف الجامعات، إن لم يكن أولويتها القصوى، وهي تلبية احتياجات الطلاب، والتركيز عليها.

وبتحليل الخطاب المؤسسي يلاحظ العكس تمامًا، بأن احتياجات الطلاب ليست هي التي تشكل أهداف والتزامات الجامعات، بل إن وظائف الجامعات هي التي تشكل ذلك، وأن الجامعات موجهة خارجيًا باعتماد هذه الصيغة في الحديث عن أهدافها، من خلال توصيات المؤسسات الدولية، والهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد. وأن الواقع الفعلي يشير إلى أن احتياجات الطلاب تخضع للأهداف التعليمية المحددة مسبقًا للجامعات، وهو ما يخدم الطبيعة النفعية للجامعات، ويمكن تشبيه الجامعات بالحاضنات الاجتماعية التي ترعى الطلاب ليكونوا مواطنين نافعين، ويمتلكوا رؤية عالمية ويخدموا المطالب الاستراتيجية الوطنية والمصالح الوطنية.

وهذا يؤكد أن محاولة التهجين بين الأيديولوجية النيوليبرالية العالمية التي تخضع التعليم لمتطلبات السوق، والأيديولوجية الوطنية التي تحمل التعليم المسئولية المجتمعية دون قراءة ناقدة، وفكر متحرر للجامعات من القيود السياسية والاقتصادية لن ينتج إلا مزيدًا من الاغتراب داخل المجتمع، وسلوكيات وقيم متناقضة تحول دون بناء هوية سوية لمواطن صالح كأهم الأهداف التي يرجوها المجتمع من المؤسسات التعليمية.

هـ- الانعكاسات النيوليبرالية لتسليع التعليم العالي على التفاوت المجتمعي.

تؤثر الانعكاسات النيوليبرالية لتسليع التعليم العالي على المجتمع العالمي عامة، والمجتمع المصري خاصة؛ وذلك لقدرتها على إعادة تغيير مفاهيم وأدوار العملية التعليمية، ليس هذا فحسب، بل إعادة تشكيل ثقافة المجتمع مدفوعًا بقيم وأفكار الرأسمالية القائمة على التسليع، وتشيؤ القيم والمعتقدات، وإنتاج التفاوت المجتمعي، وسيتم تناول ذلك من خلال بعض النقاط الأساسية، كما يلي:

١-المغالطة الفكرية حول شرعية إصلاح التعليم العالي.

تتمحور الحجة التي تطرحها النيوليبرالية حول إصلاح التعليم العالي حول تحقيق قدر أكبر من الكفاءة لمؤسسات هذا القطاع التعليمي من خلال إدخال تقنيات إدارية ومالية شبه سوقية، من خلال إنشاء أسواق داخل قطاع التعليم العالي، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق وفورات من حيث التكلفة بل وتحقيق هامش كبير من الربح.

ولم تتوان هذه الأيديولوجية في الترويج لإعادة تصور الجامعات من خلال اقتصاد قائم على السوق تحت ستار من الكفاءة والفعالية، فجاءت مفاهيم الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي والمؤسسي، واستخدام مؤشرات الأداء لتحقيق التميز الأكاديمي، باعتبارها أساسيات تنموية لأهم القطاعات التنموية بالمجتمع ألا وهو قطاع التعليم. وسعت حثيثًا في تحويل التعليم والبحث العلمي إلى سلعة بشكل متزايد، وتقديم الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين كعمالة قابلة للتوظيف، والتسويق لاقتصاد المعرفة، وأن التعليم لا يختلف عن شراء السلع الاستهلاكية الأخرى، مع التركيز على المنفعة الخاصة العائدة على الطلاب، وأولياء الأمور، وجميع أطراف العملية التعليمية دون التساؤل عن المنفعة الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

ومع الترويج لهذه الأجندة النيوليبرالية في التعليم، تأثرت المجتمعات، ومنها المجتمع المصري، الأمر الذي يدفع بالتساؤل حول شرعية إصلاحات التعليم العالي، خاصة وأنها مدفوعة بقوة المال والسلطة،الأمر الذي يؤدي إلى تجريد المؤسسة التعليمية من قيمتها العلمية والأخلاقية المتأصلة، بشكل عام، كما تخلق التفاوت الاجتماعي، وتعزز عدم المساواة بين قطاعات التعليم العالي ومع تشبعها بفكر التنافس فلن تسعى إلى إزالتها، بل تغذيها القدرة التنافسية المتزايدة؛ حيث يحتاج الناجون إلى كسب المعركة من أجل استيراد رأس المال الفكري.

ومما جاء في آراء أفراد العينة:

- "إصلاح التعليم لابد أن ينبع من فلسفة المجتمع المصري، ودعم قدرات المصريين على الحراك الاجتماعي الصاعد وتقليل الفجوات بين الطبقات."
- "منذ تصاعد نغمة إصلاح التعليم، والتفاوت الاجتماعي في مصر يتزايد بوتيرة مقلقة، أصبحنا بنقول الناس اللي مصر، والناس اللي في Egypt."
- "في مجتمعنا الغني يزداد غنى، والفقير يزداد فقرًا، ولم يعد للتعليم دور في الحد من التفاوت الاجتماعي".
- "كيف يمكن إصلاح التعليم، والأجندة النيوليبرالية ضربتنا في العمق، في قيمنا المجتمعية والدينية والأخلاقية والثقافية..".

٢-فرض إعادة تصور الجامعات، وإدارتها:

تفرض السياسات النيوليبرالية أفكارها حول إصلاح الجامعات، كأنها واقع لا مناص منه، وعلى المجتمعات قبوله والتسليم به؛ مستخدمة نفوذها القوي وقدرتها على تقديم المنح والقروض، وبالتالي تنشر أفكارها بسطوة المال كشروط لهذه القروض والمنح.

وهذا يعني أن الإصلاح الذي تدعيه مفروض بالقوة، ومن خارج ثقافة المجتمعات المفروض عليها؛ لتأتي نتائج هذه السياسات باهتة دون تحقيق الهدف منها؛ ربما لعدم قبول المنفذين لها من الأكاديميين أو استيعابها، واستشعارهم بأنها نوع من أشكال الاستعمار الثقافي لهويتهم وسياقهم الثقافي.

وربما ما حدث من دعوات لإلغاء كلية التربية يعد تعديًا سافرًا على مستقبل هذه الكليات، وإقصاء تام لأساتذتها، وبدون استطلاع آرائهم، أو مراعاة بحوثهم ومقترحاتهم. وفي هذا يقول أحد الأساتذة:

-"بالرغم من فداحة ما حدث إلا أننا نعي تمامًا أنها لا علاقة لها بالتقارير أو المجالس النيابية؛ بقدر ما هي توصيات البنك الدولي، الذي أصبح يتحكم في الدول بشكل كبير."

- "أتساءل دومًا: لماذا تشغلهم كليات التربية إلى هذا الحد؟ فأجيب عن نفسي: لأنهم يسعون إلى خراب البلد، لا يريدون لها النهضة القائمة على المعلم المؤسس لأي نهضة حقيقية."

- "استسلام الإدارات الجامعية لما يفرض عليها من قرارات صيغت خارج الجامعة، هو أكبر دليل على انعدام الحرية الأكاديمية، أين مجالس الأقسام ومجالس الكليات والجامعات؟"

- "ما يحدث لمستقبل الجامعات في مصر، وخاصة كليات التربية يمثل دليلًا بالغ الخطورة على احتلالنا الثقافي والمالي، فلم يعد الغرب بحاجة لاحتلالنا عسكريًا."

٣- تهميش المؤسسات الداعمة للثقافة والتعليم كاليونسكو، وأفكارها حول أهمية التعليم في الحراك الاجتماعي.

أُسست المؤسسات الداعمة للثقافة والتعليم كاليونسكو على مدار سنوات طويلة لأهمية التعليم في الحراك الاجتماعي، وقدرته على تغيير ظروف وأوضاع الفئات المهمشة الفقيرة والمحرومة؛ لتأتي المؤسسات النيوليبرالية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وغيرهم؛ ليقدموا مغالطة فكرية غاية في الخطورة حول إصلاح التعليم. فلم يعد الحراك الاجتماعي الذي دافعت عنه اليونسكو، بصحبة الجامعات، كما هو قديمًا، هو الهدف لتغيير أوضاع المتعلم صعودًا في السلم الاجتماعي، بل أصبحت تروج لتوظيف تسليع الحراك الاجتماعي لإعادة تشكيل طابع التعليم العالي؛ ليصبح موقعًا لتشكيل طبقة النخبة الناشئة العابرة للحدود الوطنية، والقادرة على دفع تكلفة التعليم، سواء من خلال التدويل، والتعليم بالخارج، أو الالتحاق بالجامعات الدولية، والخاصة،

والأهلية داخل البلاد، دافعة بتصور خيالي بأن هذا أكثر صلاحًا وإنتاجية من الناحية الأخلاقية والثقافية للمجتمع.

ومن آراء أفراد العينة:

- "أصبح كيان الفرد قائما على المادة، وليس العلم والثقافة، كما ترى في التيك توكر والمؤثرين على جيل الشباب، الأكثر تفاهة، هو الأكثر غنى وشهرة".
- "نحن جيل تربينا على منشورات وندوات اليونسكو، واليوم لم تعد اليونسكو بمثل القوة التي كانت عليها قديمًا، أصبحت منشورات وإحصاءات وتقييمات البنك الدولي الآن ملء السمع والبصر".
- اليونسكو ومثيلاتها من المنظمات الدولية أنشئت لأغراض ثقافية لكن البنك الدولي هدفه مالي ربحي، وشتان بين الاثنين.

٤-محاولة التركيز على قيم السوق والقدرة التنافسية واسترداد التكاليف.

من أهم المغالطات الفكرية التي تجد من يروج لها من داخل المجتمع المصري وخارجه، ضرورة تحقيق التعليم للأرباح والعوائد الاقتصادية، باعتبارها الهدف الأساسي، والمنطقي للانغماس فيه، دون مراعاة أن هذه الأيديولوجية المشوهة تعمل ضد المؤسسات الثقافية والإنسانية، وضد تحقيق ديمقراطية التعليم، وحق الإنسان في التعليم إلى الحد الذي تسمح به قدراته، وأن ما يقاس على السلع الاستهلاكية بالسوق لا ينطبق، أو يقترب من القيمة الإنسانية والثقافية والاجتماعية للتعليم الذي فيه خير الإنسانية والمجتمعات، فكيف تُقاس الآثار الأخلاقية والإنسانية والثقافية للتعليم في المجتمع بقيم السوق؟!.

ربما كان يمكن تقبل السياسات النيوليبرالية إلى حد ما؛ لو أنها ظلت بعيدًا عن الجامعات الحكومية التي تمثل الحجر الأخير في الحفاظ على نسيج هذا المجتمع، ومحاولة إعادة التوازن إليه، من خلال تعليم شريحة عريضة من أبناء المجتمع المصري الذين ليست لديهم القدرة على الالتحاق بسوق التعليم الخاص والأهلي أو السفر للخارج. ولكن امتدت يدها إليها من خلال المناداة برفع الدعم وترشيد المجانية، والدعوة بتنمية الموارد الذاتية للجامعات، فارتفعت الرسوم الدراسية؛ ليتحمل الطلاب نصيبًا أكبر من تكاليف تعليمهم، كما استحدثت الجامعات أسلوبًا أشبه بالجباية حول كل مستخلص أو مستند يتم استخراجه بالكليات والجامعات، ناهيك عما تم تطبيقه على أعضاء هيئة التدريس من سحب مجانية الدورات التي تقدمها الجامعات، ورفع تكلفة النشر العلمي، ومع التضخم ارتفعت الأدوات، ومستلزمات المعامل الذين هم بحاجتها لإنجاز أعمالهم الأكاديمية والبحثية.

يتضح مما سبق، المغالطات الفكرية حول شرعية إصلاحات التعليم، وأنها آلية مدفوعة بالمال والسلطة، مصممة كوسيلة لجعل الجامعات أكثر اتساقًا مع احتياجات أصحاب المصالح

الموجودة في السلطة، كما أنها محاولة لتخريب ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص كأهم آليات تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت الاجتماعي. وأن الخاسرين هم الفقراء وغير القادرين، وأن الاستمرار في دعم هذه السياسات النيوليبرالية في التعليم يدعم الأقوياء والأغنياء، والتضحية بالضعفاء والفقراء باسم الأداء الاقتصادي وإصلاح التعليم.

٥- تحديد نوعية مدخلات ومخرجات الجامعات الحكومية وفق اختيارات الجامعات الأهلية والخاصة.

يظهر التأثير النيوليبرالي على نوعية مدخلات ومخرجات الجامعات الحكومية من خلال اختيارات الجامعات الخاصة، والأهلية حيث تتنافس على استقطاب المزيد من الطلبة (العملاء بلغة النيوليبرالية) من خلال العديد من الآليات الدعائية والترويجية للحاق بسوق العمل المنتظر، وقبولها للطلبة ذوي الدرجات المنخفضة بالثانوية العامة للالتحاق ببرامجها المميزة في الطب والهندسة وعلوم التكنولوجيا، وبالنظر إلى ذلك، تتضح رؤية هذه الجامعات في تحديد نوعية مدخلاتها من الطلبة ذوي الخلفية المالية الأعلى، والأقل مجموعًا.

وإذا أضفنا إلى ذلك، عدم جدية هذه الجامعات في تركيزها على برامج معينة دون غيرها، ومنها عدم جديتها في طرح برامج إعداد المعلم (كليات التربية) على سبيل المثال. الأمر الذي يلقي بظلاله على تحديد نوعية مدخلات الجامعات الحكومية، خاصة كليات التربية التي لن تجد أمامها سوى أبناء الطبقة الاجتماعية الفقيرة ممن لا يستطيعون تحمل مصروفات الجامعات الخاصة والأهلية؛ لتتحدد نوعية مخرجات هذه الكليات، والتي ستنضم مستقبلًا لجموع المعلمين الذين يعانون أوضاعًا قاسية ماديًا، ونفسيًا، واجتماعيًا؛ ليتعمق التفاوت الاجتماعي وكأنه قدر محتوم على من يلتحق بهذه الكليات في ظل غياب ديمقراطية التعليم، وتكافؤ الفرص.

فضلًا عن انتهاء أسطورة "**مكتب التنسيق**" التي كثيرًا ما دافع التربويون والأكاديميون عن عدالته، وأن الالتحاق بالكليات حسب مجموع الثانوية العامة هو المعيار الوحيد الذي يضمن تحقيق العدالة التربوية؛ ليظهر معيار آخر يجعل القدرة المالية تتفوق على مكتب التنسيق، ومعياره؛ لتفرض النيوليبرالية وآلياتها معايير حتمية التنفيذ دون إيلاء حاجة المجتمع، ومصالحه الإنسانية، والثقافية أي اهتمام.

أهم النتائج :

يمكن القول إن الدراسة الحالية بشقيها النظري والنقدي، قد خلصت إلى أن الأيديولوجية النيوليبرالية تحمل تأثيرات ضارة على مستقبل التعليم في مصر، ومنها:

- تشبع السياق العام للتعليم العالي المصري بمظاهر عدة للنيوليبرالية، منها: الخصخصة، وتراجع الإنفاق العام على التعليم؛ معبرًا عن تراجع الدولة عن مسئولياتها تجاهه، وتكليف الجامعات بتنمية مواردها الذاتية.
- التناقض بين الخطاب الرسمي المعلن لسياسات وأهداف التعليم، والواقع الفعلي الممارس، خاصة في قضية المجانية، والتزام الدولة بدورها تجاهها.
- التحكم في تحديد نوعية مدخلات ومخرجات الجامعات الحكومية كبقايا مما تخيرت منه الجامعات الخاصة والأهلية لنوعية مدخلاتها ومخرجاتها.
- تملص الحكومة من أزمة ملف التعليم في مصر، وتصدير للمجتمع المصري وكأنه مسئولية المدارس والجامعات التي تعاني من نقص الكفاءات والكوادر العلمية المؤهلة؛ دون تحميل الدولة والحكومة نصيبهم من المساءلة والمحاسبة عن أدائهم غير الجيد في إدارة الملف داخليًا بتراجع الإنفاق، وخارجيًا بالأخذ بتوصيات البنك الدولي غير المناسبة للسياق المصري.
- الترويج والربط المضلل بين المجانية وضعف جودة المخرج الجامعي.
- أصبح تسليع التعليم في مصر واقعًا يؤثر على التفاوت الاجتماعي في مصر، ومصير الطبقتين الوسطى والفقيرة.
- الترويج لإلغاء المجانية، والتوسع في التعليم الأهلي والخاص بمصروفات؛ يأتي ضمن توصيات البنك الدولي كسياسات نيوليبرالية.
- غياب الشفافية في عرض الميزانيات والحساب الختامي على الجمهور، وغياب الحوار المجتمعي الفعلي مع الشرائح والجهات الفاعلة والمستفيدة من الخدمات التعليمية.
- غياب الدور التشريعي والتنفيذي للمؤسسات النيابية في مساءلة الحكومة عن أدائها؛ لتقويمه، وإصلاح المسار، بينما يظهر الدور التشريعي والتنفيذي للمؤسسات النيابية في التجرؤ على الجامعات المصرية، وتقرير مصيرها، كما حدث في التقرير الأخير الذي يوصي بإلغاء كليات التربية، دون تمثيل حقيقي للجامعات ومجالسها، أو الأخذ بتوصيات دراسات أعضائها.
- تآكل الطبقة الوسطى، وتزايد الفجوة بين الطبقات الاجتماعية؛ مخلفة وراءها تفاوتًا اجتماعيًا يتزايد عامًا بعد عام.
- تسليع التعليم لم يتوقف على تسليع المنشآت والموارد بل وصل لتسليع الطلاب والهيئة التدريسية.

- وقوع الحكومة في أزمات مالية متتالية جعلها تقع فريسة سهلة لتدخلات البنك الدولي، سواء اشتراطاته للحصول على القروض، أو توصياته كتسهيلات السداد.
- غياب الأمن الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس؛ نتيجة غياب الحريات الأكاديمية، واستقلال الجامعات، وتدني رواتبهم، وانشغالهم بتوفير أساسيات الحياة.
- تراجع فئات من الكفاءات من أعضاء هيئة التدريس أو تأخرهم عن المساهمة في النشر العلمي؛ لارتفاع تكلفته، وسحب الدعم عن الدورات التدريبية.
- زيادة الضغط المالي على الأسر المصرية، وتحميلهم مسئولية تعليم أبنائهم في ظل مناخ غير داعم حيث الغلاء وتحرر الأسواق دون رقابة على ارتفاع الأسعار، وتدني الرواتب، وارتفاع معدلات الضرائب، وزيادة البطالة، والفقر، والفساد.
- فرض المنافسة دون توفير مناخ داعم أو تكافؤ الفرص، وتحميل الأفراد والأسر مسئولية الفشل وعدم الإنجاز المتوقع.
- أن نظام التعليم الحالي لم يستطع أن يكون دعامة ناجحة للتنمية الفردية والمجتمعية وتحقيق الديمقراطية التربوية؛ الأمر الذي أدى إلى إعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي في المجتمع المصري وكل ذلك أدى إلى تعزيز الشعور بعدم الثقة؛ مما يفسر حالة الإحباط التي يمر بها المجتمع.

المحور الخامس: الرؤية المقترحة لمستقبل التعليم العالي في ظل الحكم النيوليبرالي

في التخطيط الأولي للدراسة، تم اقتراح أسلوب السيناريو لاستشراف مستقبل هذه الانعكاسات النيوليبرالية لتسليع التعليم على إنتاج التفاوت الاجتماعي بالمجتمع المصري، إلا أنه مع تقدم الدراسة في جانبيها النظري والنقدي، لاحظت الباحثتان أنه تم تقديم سيناريو الواقع الفعلي لما يحدث في موضوع الدراسة، والذي تفاعل مع توحش وتوغل النيوليبرالية في التعليم المصري، كما توقع هذا السيناريو استمراره؛ الذي يؤدي حتمًا إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وبين المتعلمين وغير المتعلمين، وبين أولئك الذين يستطيعون والذين لا يستطيعون المشاركة في اقتصاد المعرفة.

وهذا دفع بالباحثتين إلى أن يطرحا الأمر على أفراد العينة بسؤال حول توقعاتهم لمستقبل هذه الانعكاسات النيوليبرالية لتسليع التعليم على إنتاج التفاوت الاجتماعي بالمجتمع المصري؛ لتأتي استجابتهم الحاسمة بنحو ٩٨% نحو توقع الأسوأ ليقدما سيناريو تشاؤميًا باستمرار تسليع التعليم، وتحكم القطاع الخاص بمستقبل التعليم في مصر، بل إن البعض ذهب إلى إمكانية خصخصة القطاع الحكومي بالتعليم، وطرحه للبيع لرجال الأعمال والمستثمرين، أو تركه دون دعم أو زيادة حصته من الموازنة العامة للدولة، تاركين للجامعات أمر تمويلها من خلال زيادة مواردها الذاتية؛ الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من التفاوت الاجتماعي والتمايز الطبقي.

وتماشيًا مع هذه الاستنتاجات والنتائج، تم إعادة تخطيط الدراسة مرة أخرى؛ لتقدم بعض الرؤى التي نحاكم بها جمود السياق العام، وبقاء السياقات والأيديولوجية الحاكمة له دون أي تحسن ملحوظ، من: ضعف قدرة المجتمع الأكاديمي على مواجهة التأثيرات النيوليبرالية في التعليم، واستسلام منظومة التعليم العالي الحكومي لواقع المنافسة مع التعليم الخاص رغم الشروط والظروف غير المتكافئة، وتراجع الدور الفعال لمنظمات المجتمع المدني، وغياب دور التربويين والأكاديميين من أساتذة الجامعة في صنع السياسة التعليمية، ومن ثم تتضمن الرؤية المقترحة أهداف ومنطلقات ومحاور كما يلي:

أ- أهداف الرؤية المقترحة:

تسعى الرؤية المقترحة إلى مواجهة التأثيرات النيوليبرالية في التعليم العالي؛ بهدف تحقيق الوعي المنشود ضد آليات النيوليبرالية التسليعية، وخطورة أجندتها على مستقبل التعليم في مصر، وخطورة المساس بقضايا مجانية التعليم، وديمقراطية التعليم، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، على إنتاج التفاوت الاجتماعي الذي يؤثر سلبًا على وحدة النسيج المصري، وزيادة الفجوة بين طبقاته.

ب-منطلقات الرؤية المقترحة:

تستند الرؤية المقترحة إلى عدة منطلقات، تتمثل فيما يلي:

- النظر إلى التعليم النيوليبرالي باعتباره استثمارًا في المهارات الفردية التي يمكن أن تعزز قابلية توظيف الفرد، وإنتاجيته، وتنتج عمالًا تنافسيين في المستقبل، دون إيلاء الكثير من الأهمية لقيمة المهارات التي يتم تقييمها في سوق العمل.
- غياب التعليم عن قائمة الأولويات للدولة، ومعاناته من الكثير من المشكلات، منها تراجع الإنفاق، ومصادرة الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات، ودوجماتية فكر واضعي السياسات التعليمية، وسطوة الفاعلين الجدد من المنظمات والمؤسسات الدولية.
- وجود العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي تواجه عملية إتاحة التعليم للجميع، والتي تتطلب بذل المزيد من الجهود التي من شأنها تعزز مجانية التعليم وتوفره لجميع أفراد الشعب وتقلل من سطوة النيوليبرالية في التعليم.

ج- محاور الرؤية المقترحة:

في محاولة لدفع السيناريو التشاؤمي الذي أكدته أفراد العينة حول استمرار هذه التأثيرات، وبالرغم من قناعة الباحثتين بأن السيء لم يأت بعد، إلا أنهما يحاولان صياغة بعض المنطلقات الفكرية المقترحة حول بث روح المقاومة والتصدي للآليات النيوليبرالية في التعليم والتي تكون بمثابة محاور للرؤية المقترحة، ومنها:

١ – حوكمة المصدر:

تجاهلت السياسات التعليمية حوكمة المصدر السبب الجذري للنيوليبرالية، فيما يعرف بالحوكمة المنهجية والحوكمة الشاملة؛ ويتم ذلك من خلال عدة مستويات، كما يلي:

- الاعتراف الفعلي والتنفيذي بأهمية التعليم لمستقبل المصريين في ظل التنافسية العالمية الشرسة، والهيمنة الأمريكية والغربية على توجيه صناع السياسات التعليمية المحلية، من خلال سطوة مؤسساتهم الدولية المانحة للقروض.
- وضع التعليم كمسئولية وقضية أمن قومي، فتسليح العقول لا يقل في أهميته عن تسليح الجنود والجيوش، ولا نقصد هنا إطلاق مسألة التعليم أمن قومي كمجرد شعار، فبالرغم من تأكيد الخطابات الرسمية في مصر على هذا الشعار منذ سنوات فإن تطبيقه أصابه الكثير من الخيبات عند تطبيقه، فلم توجد الميزانية الداعمة لتحقيقه، ولم توسع نطاق استقلال الجامعات والحريات الأكاديمية لتدعيمه، مع تجاهل لدور كليات التربية وعلماء التربية لتخطيط ووضع السياسات التعليمية.
- الحوكمة الشاملة لأصحاب المصلحة الفاعلين، وإشراكهم في صنع السياسات، والاعتراف بهم كشريك حقيقي على مستوى الممارسة، كما يعترف به شريكًا على مستوى الخطاب، أو من خلال تقويم ومحاكمة أداء الفاعلين في الحقل التعليمي من واضعي السياسات ومتخذي القرارات.

ومن خلال ما يحدث في السنوات الأخيرة، يُلاحَظ غياب أصحاب المصلحة الفعليين عن صنع السياسات التعليمية، فقد يُفاجأ أساتذة وعلماء التربية، وأولياء الأمور، والطلبة بحزمة من القرارات التربوية والتعليمية دون مشاركة منهم بقدر ما هي توصيات المؤسسات الدولية المانحة للقروض، كما حدث من توصيات البنك الدولي، وقد نفذت بالفعل كما سبق إيضاحه بالدراسة النقدية.

- الحوكمة الشاملة لأصحاب القرار والمسئولين عن القرار السياسي والإداري والرقابي والتنفيذي لمنظومة التعليم في مصر. ف لم يحدث من قبل تقويم أداء المسئولين أو محاكمتهم عن الفشل بالوفاء بنسبة التعليم من الموازنة العامة للدولة، والوصول إلى النسبة التي قررها الدستور، خاصة وأنه رغم الفشل في توفير الموارد المالية وغير المالية للمؤسسات التعليمية الحكومية تم الإلقاء بها في سوق المنافسة، والذي يعد في حد ذاته محاولة لإفشالها في القيام بدورها المتوقع، وإغراقها في بحر استكمال المتطلبات والقياسات والمعايير التي تناديها بتحقيق الجودة والاعتماد والمنافسة، كل هذا يعرض فعالية الجامعات، وجودة مخرجاتها للخطر بشكل كبير.

الأمر الذي يثير الحاجة إلى حوكمة مصدر أزماتنا التعليمية، وتحديد مقومات قوتها، ودعم المسئولين عنها، وتحديد مقومات ضعفها، ومساءلة ومحاسبة المسئولين عنها، دون استثناء لأحد من أعلى قمة الهرم إلى أسفله بكافة جوانبه بكل ما يتعلق بالمنظومة التعليمية والتربوية بالمجتمع.

٢- القراءة الناقدة.

من أهم الآليات التي تقدمها الدراسة، هي القراءة الناقدة المتعمقة للأجندة النيوليبرالية، والتغيرات في خريطة الوطن العربي، وإدراجها بمقرراتنا الدراسية، وعمل المزيد من الدراسات والبحوث حولها، خاصة فيما يتعلق بتسليع التعليم، وانعكاس ذلك وتأثيراته على هدم السلم الاجتماعي، من خلال إنتاج وإعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي، والقضاء على الطبقة المتوسطة؛ الأمر الذي يتطلب فهم العوامل العميقة الكامنة والدافعة لهيمنة النيوليبرالية، وتحليل الغطاء الأخلاقي الذي غلفت أفكارها به من منطلق الاحتكام لأخلاقيات السوق التي تضمن التوزيع العادل للمقدرات الإنسانية دون صراع.

٣- الهيمنة الثقافية للنيوليبرالية ونهاية التاريخ

تتطلب القراءة الناقدة الوعي بسلاح الهيمنة الثقافية الذي تبناه الغرب، وخاصة الولايات المتحدة؛ لتقدم نفسها القوة العظمى بالعالم، وفي سبيل هذا تبنت الإدارة الأمريكية آراء الفلاسفة والباحثين المروجين لها وروجت لكتاباتهم، ومنهم فرانسيس فوكوياما ونظريته حول نهاية التاريخ، والتي انطلق فيها من مفهومه للتاريخ تفسيرًا وحركة ومسارًا إلى أن هناك إجماعًا ملحوظًا ظهرت بوادره في ثمانينيات القرن الماضي في جميع أنحاء العالم حول شرعية الديمقراطية كنظام للحكم، وخاصة بعد أن لحقت الهزيمة بالأيديولوجيات المنافسة، مثل: الملكية، والفاشية والشيوعية في الفترة الأخيرة. وهذا ببساطة يعني "أن الديمقراطية الليبرالية قد تشكل نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية والصورة النهائية لنظام الحكم البشري، وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ".

ويلاحظ من خلال تقديم فوكوياما للنيوليبرالية بأنها الصورة النهائية ونهاية التاريخ، ومن خلال الترويج لهذا الفكر الذي أظهر عيوبا خطيرة وانتهاكات صارخة في أشكال الحكم السابقة أدت إلى نهاية بعد معاناة طويلة للبشر، واستطاع تقديم النيوليبرالية على أنها خالية من التناقضات، بل وأنها قمة الفكر الإنساني الذي وصل لمنتهاه. بل ويؤكد أنه لا يوجد بديلًا، ولن يوجد أي بديل ربما لفترة طويلة، بل هي خير حل ممكن للمشكلة الإنسانية.

ما تهدف إليه الدراسة الحالية هي أن مؤيدي النيوليبرالية ومروجيها أخذوا فرصهم، وفرضت آراؤهم، وتحققت بهم الهيمنة الثقافية على الدول النامية، وأصبحت العديد من الكتابات بالدول النامية، ومنها مصر تمجد التفوق الغربي، مع انهزامية وفقدان الأمل في التغيير أو محاولة اللحاق بهم. وفي هذا تتبنى الباحثتان رأي هنتنغتون بأن نظرية فوكوياما تقوم على أكذوبتين، هما:

الأولى: إمكانية التنبؤ بالتاريخ، والأخرى استمرار اللحظة، علمًا بأن تجارب الماضي أثبتت عدم الديمومة وسريان التغير، كما أن النهاية أو الكمال يشير إلى قدر محدودية الرؤية، وتتجاهل ضعف الطبيعة البشرية ولا عقلانيتها، وأنها رغم انتصارها وتحقيق أهدافها إلا أنها لن تستمر إلى الأبد.

٤- النيوليبرالية وأخلاقيات السوق:

نحتاج إلى قراءة ناقدة ومحاولة فهم كيف ولماذا استطاع فريق النيوليبرالية الترويج لأجندتها بتوافقها مع حقوق الإنسان، والتقديم لها بأنها مذهب عقلاني اقتصادي محض وحيادي أخلاقيًا. في حين أن المتتبع لأفكارهم يرى أن سرديتهم ذات منطق عنصري، وأن المطالبات بالعدالة وإعادة التوزيع العادل بين المواطنين ما هي إلا انتكاسات حضارية تهدد الأسس الأخلاقية والمبادئ القائم عليها السوق التنافسي، ويظهر هذا في اقتباسات ما قدمه النيوليبرالي النمساوي فريدريش هايك، مؤسس «جمعية مون بيلرين» "بأنّ نظام السوق التنافسية يتطلّب إطارًا أخلاقيًا يكرّس تراكم الثروة واللامساواة، ويروّج للمسؤولية الفردية والعائلية، ويضمن الخضوع للنتائج الموضوعية لمسار السوق على حساب السعي المتعمّد إلى أهدافٍ محددة جماعيًا"، وأن تطوّر المجتمعات السوقية يتطلّب التخلّي عن مشاعر الولاء الشخصي والالتزامات المساواتية الأكثر ملاءمة للوجود القبَلي. وفي سردية هايك ذات المنطق العنصري، تشكل المطالبات بإعادة التوزيع انتكاسات حضارية تهدد الأسس الأخلاقية للسوق التنافسي؛ ومن ثم يناقشون حقوق الإنسان على أنها دعائم أخلاقية وقانونية لنظام السوق الحرة.

٥- الوعي بالمجهود الدعائي والترويجي للنيوليبرالية لتعزيز القدرة الوطنية على التوجيه:

تهدف القراءة الناقدة إلى تعزيز القدرة الوطنية على تحديد أهدافها، وتفعيل آلياتها حتى لا تغرق في أمواج النيوليبرالية المتلاطمة التي تهدف إلى خدمة المروجين لها من دول العالم الأول، من خلال استغلال الظروف المصطنعة في دول العالم الثالث، فقد أنشأ النيوليبراليون هذا الإطار الأيديولوجي بالغ الفاعلية؛ لأنهم أدركوا ما كان يعنيه المفكر الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي عندما طوّر مفهوم الهيمنة الثقافيّة. فإذا كنتَ تستطيع احتلال أدمغة البشر فسوف تتبعها قلوبُهم والأيدي.

فهل تستطيع القدرة الوطنية استيعاب أهداف النيوليبرالية التي لا تناسب مجتمعاتهم، خاصة مع تحدي العولمة والسماوات المفتوحة، والثورات التكنولوجية التي أتاحت لهم نشر أفكارهم ببساطة حول العالم. فقد أنفقوا على العمل الدعائي والترويجي لأجنداتهم مئات الملايين من الدولارات، واستطاعوا تحصيل وتعظيم فوائد ما أنفقوه؛ لأنهم جعلوا النيوليبرالية تبدو وكأنها فعل حتمي وقدري مثل الأمور القدرية التي تجري على البشر. وعلى الرغم من الكوارث التي أتي بها النظام

النيوليبرالي، والعديد من الأزمات المالية، وتراكم الديون الخارجية والداخلية للدول، فإن كل هذا بدا حتميًا، ومسلمًا به لا يمكن دفعه أو درؤه، واعتباره النظام الاقتصادي والاجتماعي الممكن الوحيد المتاح الذي لا نملك سوى مجاراته، وتقبل عواقبه.

٦- الحد من تآكل الطبقة المتوسطة، والتفاوت الاجتماعي:

التعليم قوة فعالة في إحداث الحراك الاجتماعي، وتنقل الفرد صعودًا في السلم الاجتماعي، ومن ثم يمثل التعليم الفرصة المثالية في حراك الطبقات الفقيرة والمتوسطة، ومع هذا الحراك الناتج عن التعليم وتحسن مستوى الفرد وانتقاله إلى طبقة أعلى من طبقته الاجتماعية أو شريحة أعلى داخل شرائح طبقته يتوقع زيادة حجم الطبقة المتوسطة مع الزمن، إلا أن الواقع الفعلي للانعاكسات النيوليبرالية لتسليع التعليم، ومع زيادة الأسعار وغلاء المعيشة والتضخم وتراجع الدعم، كل هذا أثر سلبيًا على حجم الطبقتين الفقيرة والمتوسطة، وخلق لها معاناة تتمثل في عدم قدرتها على الاحتفاظ بمكانتها وموقعها الاجتماعي، وأصبح ضمان مستوى جيد من التعليم لأولادها يمثل تحديًا غاية في الصعوبة.

كل هذا يؤكد ضرورة عودة من سقطوا من الطبقة المتوسطة إلى الطبقة الفقيرة، والأخذ بيد أبناء الطبقة الفقيرة للحاق بالطبقة المتوسطة بتغيير سياسة التعليم لرفع مهاراتهم ورفع أجورهم من خلال تحسين حصة التعليم من الموازنة العامة، والالتزام بالنسب المقررة دستوريًا، وإلزام الطبقة العليا والأغنياء بدعم التعليم، وتقديم مشروعات ومتابعة تنفيذها؛ لتقديم فرص للتوظيف ولتحسين مستوى المعيشة للطبقات الأخرى.

٧- المقاومة المضادة

تقدم الدراسة آلية المقاومة المضادة كأمل يمكن به إحداث تغيير في مواجهة الهيمنة الغربية ونزعته المركزية والاستعلائية، وربما يمكن بها التخلص من شعور الانهزامية أمامه، خاصة وأن هناك العديد من الدول حاولت بطرقها الخاصة المنافسة، مثل: اليابان ودول جنوب شرق آسيا التي استطاعت دخول عالم التكنولوجيا المتقدمة وتفوقها فيها، كما أن هناك مجموعة من العوامل التي أسهمت في التصدي للهيمنة الغربية، ومنها: تنامي نصيب الصين ودول جنوب شرق آسيا في التجارة العالمية، كما استطاعت الصين الترويج لخطاب مضاد لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تصاعد القوة الاقتصادية الصينية خلال العقود الماضية، فضلًا عن دخول باكستان كأول دولة إسلامية للمعسكر النووي على عكس رغبة الغرب، فضلًا عن المظاهرات التي تجتاح الغرب منددة إما بالسياسات المحلية، وإما بموقف بلدانها من سياساتهم في الدول الأخرى، مثل: فلسطين، وإيران، وليبيا، والعراق، وسوريا...

يتضح مما سبق، أن ما يشهده العالم من تصاعد الأفكار المضادة للفكر النيوليبرالي السائد، يؤشر إلى تقويض نزعة الهيمنة والاستعلاء الغربي، وتقويض الحلم النيوليبرالي كما روج لها فرانسيس فوكاياما. ويصبح التساؤل الآن، كيف نفعل المقاومة المضادة في مجتمعنا المصري، ومؤسساتنا التربوية والتعليمية؟ ولتفعيل هذه الآلية، يمكن تقديم بعض الآليات كما يلي:

د- آليات تحقيق الرؤية المقترحة

١. تقديم آلية المقاومة المضادة كمرادف للعولمة البديلة، ومنها: محاولة اللحاق بإجراء بعض التعديلات الرقابية والإشرافية والتنفيذية في كل المجالات، وعلى رأسها المجال التعليمي.

٢. الكف عن الاتصال المشوه، والخطابي الدعائي المروج لتقليل المخاطر التي تصاحب تسليع التعليم، وتأثيراته السلبية على وحدة النسيج الاجتماعي للمجتمع المصري.

٣. محاولة دعم الفقراء بدلًا من دعم الأقوياء والأثرياء، ورجال الأعمال باسم الأداء الاقتصادي، وبالتالي أصبح التعليم فوق طاقة الفقراء بسبب ارتفاع تكاليفه؛ الأمر الذي سيؤدي إلى اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

٤. العمل على تحديث نظام إدارة المنظومة التعليمية وفق مواصفات تتسق مع القيم المجتمعية لدينا، بعيدًا عن الإجراءات والتقنيات التقييم والتقويم المستوردة من هيئات المنح والقروض الدولية.

٥. توضيح دور مشاركة القطاع الخاص في مجال التعليم، سواء في خصخصة التعليم أو في تعزيز مؤسسات القطاع العام.

٦. التشديد على قيام الحكومة بدورها من وضع التعليم على قائمة أولوياتها، وتوفير الدعم المالي والفني للنهوض به.

٧. نشر الوعي المجتمعي حول خطورة تسليع التعليم، وتشجيع الفئات القادرة على المساهمة في دعم التعليم الحكومي؛ لمواجهة حرمان فئات كثيرة من الحصول على حقهم في التعليم.

٨. تفعيل الدور الرقابي على مؤسسات القطاع الخاص؛ لتخير المساهمين المناسبين للمشاركة في هذا الحقل، وعدم فتح المجال أمام أي مستثمر دون رقابة أو مساءلة.

٩. تفعيل الحق في التعليم، وتفعيل الالتزام الدستوري للحكومة المصرية في الحفاظ على مجانية التعليم، وتحقيق جودته.

١٠. استقطاع نسبة من أرباح رجال الأعمال لصالح المنظومة التعليمية.

١١. تفعيل المساءلة والمحاسبية لكل المسئولين، مع تشديد معايير اختيار القيادات، وتخير أعلى مستويات الكوادر.

١٢. إلزام الحكومة، وما يمثلها من وزارات في إتاحة الميزانيات، والحسابات الختامية الخاصة بها للجمهور، إعمالًا بنص المادة (٦٨) من الدستور المصري ٢٠١٤م.

١٣. التوزيع العادل للأجور، مع وضع محددات واجبة النفاذ لرفع الحد الأدنى من الأجور، ومساءلة من يتخاذل عن التنفيذ.

وأخيرًا تنوه الدراسة إلى أن ثمة حاجة إلى المزيد من الوضوح في معالجة قضايا تسليع التعليم وأثره على التفاوت الاجتماعي بالمجتمع المصري في ظل هيمنة النيوليبرالية على متخذي القرار. كما أن هناك حاجة إلى تفعيل دور كل من مؤسسات التعليم العالي المختلفة في مواجهة مثل هذه القضايا. ولا بد من اتخاذ خطوات لإحلال المزيد من التوازن الفعلي بين التنظيم الذاتي المؤسسي والرقابي العامة لهيكل وجودة وتكلفة نظام التعليم العالي في مصر.

المراجـــــــع

- ابن منظور: لسان العرب. المجلد الخامس. دار المعارف. القاهرة. دت. ص ٣٤٨١
- أبـو ريـان، محمد علـي (١٩٩٦). تـاريخ الفكـر الفلسفي، الجـزء الرابـع، دار المعرفـة الجامعيـة، الإسكندرية، ص ٣٣٤
- أبو مايلي، حمدي عبد الحميد محمد محمد (٢٠٢١). فكرة العدالة في الليبرالية الاجتماعية، حولية كلية الآداب. جامعة بني سويف. مج(١٠). ع(١). ص ص ١-٦٠
- أحمـد، عـلا عبـدالرحيم & علـي، سـحر محمد & أحمـد، عبـدالله محمـود(٢٠٢٣). الخطـة الاستراتيجية لجامعة الفيوم (٢٠١٦- ٢٠٢١) بين الواقع وآفاق التنفيذ: دراسة تحليلية نقدية. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية. كلية التربية بالفيوم. مج(١٧). ع(٥). ص ص ١١٣٥-١٢٨٠.
- إسماعيل، هبة صبحي جلال(٢٠٢٤). مراجعة نقدية لنظام الساعات المعتمدة في الجامعات المصرية: هل من بديل. مجلة جامعة مطروح للعلوم التربوية والنفسية. كلية التربية بمطروح. مج(٥). ع (٧). ج (٣). ص ص ٥٠-١٥٣.
- بحوت، إدريس(٢٠١٥). خطر التسليع التربوي أو تبضيع التعليم على التخطيط الاستراتيجي لإصلاح المنظومة التربوية المغربية في أفق ٢٠٣٠. مجلة علوم التربية. المغرب. ع(٦٢). ص ص ٩٤-١٠٨.
- البحيري، عبير عبد الفتاح يوسف محمد(٢٠١٩). الممارسات التسلطية في التربية المصرية: دراسة تحليلية نقدية. مجلة دراسات تربوية واجتماعية. كلية التربية جامعة حلوان. المجلد(٢٥). العدد (٤). ص ص ١٧١-٢٣٠.
- بختة، فرج الله (٢٠١٧). إسهامات بن خلدون في بناء نظرية اجتماعية عربية. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية. جامعة الشهيد حمة لخضر بالجزائر. ع(٢١). ص ص ٧-٢٥.
- البريدي، عبد الله (٢٠١٨). فخ النيوليبرالية في دول الخليج العربية إنقاذ اقتصاد أم إغراق مجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية،
- البنـــك المركـــزي المصـــري: البيانـــات التاريخيـــة متـــاح علـــى https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/statistics/inflation-rates/historical-data
- التريكي، محمد (٢٠١٢). التسليع التربوي في المغرب. مجلة أون مغاربة الإلكترونية. ع (١٥). ص ص ١-٢٣

- التميمي، إيمان محمد رضا علي (٢٠١٤). أسباب ظاهرة الدروس الخصوصية وآثارها التربوية على طلبة المرحلة الثانوية في محافظة الزرقاء. مجلة دراسات العلوم التربوية. كلية التربية بالدمام مج (٤١). ع (٢). ص ص ٧٠٨-٧٢٨
- جامعة بنها(٢٠١٧). رؤية ورسالة الجامعة، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٤//١، متاح على: https://bu.edu.eg/
- جامعة ٦ أكتوبر(٢٠٢٥). رؤية ورسالة الجامعة، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٤//١، متاح على: https://o6u.edu.eg/default.aspx?id=70

-جامعة الصالحية الجديدة (٢٠٢٥). رؤية ورسالة الجامعة، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٤//١، متاح على:

https://sgu.edu.eg/sign-in

-جامعة الإسكندرية (٢٠١٥). رؤية ورسالة الجامعة، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٤//١، متاح على: https://www.alexu.edu.eg/

- جامعة الفيوم (٢٠١٦). رؤية ورسالة الجامعة، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٤//١، متاح على: https://www.fayoum.edu.eg/
- جامعة المنصورة الجديدة (٢٠٢٠). رؤية ورسالة الجامعة، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٤//١، متاح على:

https://www.nmu.edu.eg/ar

- جايل، عفاف محمد (٢٠١٣). دور النظم السياسية في صياغة السياسة التعليمية في مصر دراسة تحليلية. المجلة التربوية. كلية التربية بسوهاج. مج(٣٤). ع (٣٤). ص ص٤٠٣-٤٨٠.
- جورج، سوزان (٢٠٢١). تاريخ موجز للنيوليبرالية التحدي ممكن.. الأفق مفتوح، فصلية بدايات، ع(٣٠).
- جونستون، ديفيد (٢٠١٢). مختصر تاريخ العدالة. ترجمة مصطفى ناصر. سلسلة عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. ع (٣٨٧). ص ١٩٢.
- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء : النشرة السنوية الطلاب المقيدون- أعضاء هيئة التدريس للتعليم العالى عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣

- الحارث، عبد الرحمن بن محمد بن نفير (٢٠٢٢). انعكاسات النفعية والتسليع على البحث العلمي. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة الأندلس للعلوم والتقنية. ع (٦٠). مج (٩). ص ص ٢٣٦-٢٥٦.
- حسن، إصلاح عبد الناصر عبد الرحمن(٢٠٢٣). الطبقة الوسطي والمشاركة السياسية في المجتمع المصري :المحددات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. مجلة كلية الآداب. جامعة بني سويف.ع(٦٦). ص ص ١٨٥-٢٥٠.
- حسن، إيمان & جمال، أحمد & أمين، وليد & سعيد، هبه (٢٠١٩). أهم مؤشرات الدخل والإنفاق والاستهلاك. الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. القاهرة
- حامد، شيرين & روشا، فاليريا(٢٠١٨) الدروس الخصوصية مدفوعة الأجر في الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر الوالدين. ورقة عمر بعنوان واقع الدروس الخصوصية وممارستها في جمهورية مصر العربية، المركز الإقليمي للتخطيط التربوي. الإمارات العربية المتحدة. ص ٦.
- حسن، دينا رشاد محمد(٢٠٢٠). الليبرالية الجديدة وانعكاساتها على التعليم الجامعي. مجلة دراسات تربوية واجتماعية. كلية التربية جامعة حلوان. مج(٢٨). ج(٢). ع(٩). ص ص ٢٠٧-٢٥٠.
- حسن، رفاء عبد اللطيف(٢٠٢١). الفلسفة البرجماتية. مجلة العلوم التربوية والنفسية. الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية بالعراق. ع(١٤٣). ص ص ١٨١-٢٠٨.
- حسين، أحمد (٢٠١٣). مفهوم الطبقة الاجتماعية المحددات الذاتية والموضوعية. المجلة الاجتماعية القومية. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة. مج(٥٠). ع(٢). ص ص ١٠٥-١١٦.
- حمود، رفيقة(٢٠١٤). تطور التعليم العالي في مصر. الكتاب السنوي للهيئة اللبنانية للعلوم التربوية. الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية. الكتاب(٨) . ص ص ٧٢٩-٧٣٠
- حميدة، عبد الباسط(٢٠٢٢). تسليع البحث العلمي، تاريخ الدخول على الموقع ٢٠٢٤/٧/٢٨، متاح على- https://tajrebatee.com/view
- خليل، إيناس(٢٠٢٣) تسليع المعلومات وفجوة المعرفة في المجتمع المصري: بنك المعرفة نموذجا. المجلة المصرية لبحوث الإعلام.كلية الآداب بجامعة الإسكندرية. ع(٨٤).ج(٢). ص ص ١٨٤٧-١٨٧٠.
- الخولي، أسماء (٢٠١٧). الإصلاح الاقتصادي وإجراءات دعم الحماية الاجتماعية، رؤى مصرية. مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية. القاهرة. س (٢)، ع (٣٢)،، ص ص ١٤-١٥

- ريد، دونالد مالكوم(٢٠٠٧). دور جامعة القاهرة في بناء مصر الحديثة. مكتبة الأسرة. القاهرة.
- روسو، جان جاك (٢٠١٧). أصل التفاوت بين الناس، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للنشر، القاهرة، ص ٢١٠.
- سليم، رجاء إبراهيم (٢٠٢٣). التعليم العالي في مصر بين الشخصية القومية وعولمة التعليم، مجلس الوزراراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة ، ص ٦
- سماعيل، فاطمة (٢٠١٩). الدروس الخصوصية قراءة تربوية في الأسباب والآثار. مجلة أفاق علمية. المركز الجامعي بالجزائر. مج(١١). ع (٢). ص ص ٣٧٤-٣٩٨.
- سني، براهيم & يحياوي، نجاة (٢٠٢٠). ظاهرة تسليع التعليم بين العوامل الاجتماعية والتربوية. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة أم البواقي بالجزائر. مج(٧). ع(٣). ص ص ٥٢٤-٥٤٠.
- السورطي، يزيد عيسى (٢٠٠٩) . السلطوية في التربية العربية .عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. ع(362). ص ص ١-٢٩٠.
- السورطي، يزيد عيسى(٢٠٠٤). التسليع التربوي في الوطن العربي. مجلة كلية التربية. جامعة الإمارات العربية المتحدة. س(١٩). ع(٢١). ص ص ١٨٣-٢١٠
- السيد، نسرين محمد عبد الغني(٢٠١٧). التعليم في مصر وتوجهات العولمة والليبرالية الجديد مقاربة من منظور عالمي. مجلة كلية التربية. كلية التربية بالمنوفية. مج(٣٢). ع(٣). ص ص ١٩٩-٢٦٠.
- سينجر، بيتر(٢٠١٥): هيجل مقدمة قصيرة جدا، ترجمة محمد إبراهيم السيد، موسسسة هنداوي، القاهرة ص ٥٦
- الشاعر، هبة أحمد محمد أحمد(٢٠١٨). دور التعليم في مواجهة التفاوت الاجتماعي في ضوء العدل التربوي. رسالة دكتوراه. كلية التربية بجامعة عين شمس. القاهرة. ص ٣٤
- الشاهر، شاهر إسماعيل(٢٠٢١). النشر في المجلات العلمية الدولية وأخلاقياته. المجلة العربية للنشر العلمي. مركز تميم للدراسات والأبحاث – الأردن. ع (٣٢). الإصدار(٢). ص ص ٥٥٠-٥٦٤.
- الشعيبي، عبد الرحمن عبد العزيز(٢٠٢١). نظرية باولو فريري في تعليم الكبار. مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار. مركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس. ع(٢٩). ص ص ٩٣-١١٤.
- شكر، أماني عبد الحميد محمد أحمد(٢٠٢١). البرامج الجديدة بالجامعات الحكومية والاستبعاد الاجتماعي: دراسة تحليلية. مجلة الدراسات التربوية والإنسانية. كلية التربية. جامعة دمنهور. مج(١٣). ع(٣). ص ص ١١٧-١٨٨

- الشوربجي، راوية محسوب النبي عبد الجليل(٢٠١٦) ظاهرة البطالة فى جمهورية مصر العربية "دراسة ديموجرافية تطبيقية على محافظة الغربية" . مجلة المجمع العلمي المصري.المجمع المصري بالقاهرة. مج(٩١).ص ص ١٩١-٢٦٠
- الضبع، عبدالرؤوف أحمد محمد(٢٠٠٣). البناء الطبقي بين النمو والتآكل. مجلة الديمقراطية. مؤسسة الأهرام بالقاهرة. مج(٤) ع(١٦). ص ص ٦٧-٧٢.
- الطائي، حسن حمود (٢٠٠٧). الرواقية وفكرة الجامعة الإنسانية. مجلة الفتح للبحوث التربوية والنفسية. كلية الآداب بالجامعة المستنصرية. ع (٢٩). ص ص ١-٨
- طلس، محمد أسعد(٢٠١٤): التربية والتعليم في الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- الطوخي، هيثم محمد & عبد الغني، نسرين محمد.(٢٠١٩). تعزيز القيم الجامعية في القرن الحادي والعشرين رؤية لمقاومة الجامعة لتوجهات الليبرالية الجديدة. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية.كلية التربية.ع(١٢). ج(٢). ص ص٢٤٩-٢٩٢.
- عباس، راوية عبد المنعم (١٩٩٦). الأخلاق عبد بليز بسكال وفلسفة الإنسان. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. ص ٣٨٣.
- عبد الجبار، نبيل عبد الحميد (٢٠٠٩). تاريخ الفكر الاجتماعي، دار دجلة، القاهرة.
- عبد الخالق، جودة (٢٠٠٤). التثبيت والتكيف الهيكلي في مصر إصلاح أم إهدار للتصنيع، ترجمة سمير كريم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ص ١١٢
- عبد السيد، وجدي شفيق عبد اللطيف(٢٠١٦). تسليع التعليم العالي وسؤال الاستبعاد الاجتماعي. مجلة بحوث الشرق الأوسط. جامعة عين شمس. ع(٣٧). مج(٤). ج(٢) ص ص ٣٧٩-٤٦٨
- عبدالمجيد، محمد سعيد& الحيطي، ممدروح عبد الواحد(٢٠١٥). التحولات الاجتماعية والسياسية. حوليات آداب عين شمس.جامعة عين شمس. مج(٤٣). ص ص ٣٦٧-٤٣٦.
- عبد العزيز، سلوى محمد(٢٠١٨). تمويل التعليم العالي في مصر لتحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة. مجلة دراسات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. م (١٩)، ع(١).ص ص ٣٧-٧٤
- عبد الكريم، أحمد عزت(١٩٤٥). تأريخ التعليم في مصر. المطبعة المصرية. القاهرة.
- العربي، هاني فوقي إبراهيم(٢٠١٨). التحولات الاقتصادية وتأثيراتها على الطبقة الوسطى الحضرية خلال الفترة من (٢٠١١-٢٠١٨) دراسة حالة على الشرائح من العاملين بالجهاز الحكومي بمدينة المنيا، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية. كلية الآداب بجامعة قناة السويس. مج (٣). ع (٢٤). ص ص ٢٦٦-٣٢٨.

- عـزت، فـرج& السـمان، أحمـد& السـيد، لميـاء& سـليمان، بـلال كامـل(٢٠١٨). التخطـيط الإستراتيجي للسياسات المالية الداعمة للجامعات الخاصة والأهلية لتطوير منظومة التعليم العـال وتحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة فـي مصـر. مجلـة العلـوم البيئيـة. معهـد الدراسـات والبحوث البيئية. جامعة عين شمس. مج (٤٢). ج(١). ص ص ٣٨٥-٤١٤.
- العشـري، مشـيرة محمد حسـن (٢٠١٢). التحليـل السوسـيوتاريخي لوضـع الطبقـة الوسـطى فـي المجتمـع المصـري، المجلـة العلميـة لكليـة الآداب. جامعـة دميـاط.. مـج (١). ع (٢). ص ص ١٧٩-٢٥٥
- عفان، منال(٢٠٢١). أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة تحليلية لأهـم القنـوات التـي يـؤثر مـن خلالهـا التفـاوت علـى النمـو. مجلـة كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. مج (٢٢). ع (٤). ص ص ٧-٤٠.
- العقاد، عباس محمود(٢٠٠٥).الديمقراطية في الإسلام. نهضة مصر. القاهرة. ص ٦١.
- محمود، أيسم سعدي محمدي(٢٠١٥). مشكلات تطبيق نظام الساعات المعتمدة في الدراسات التربوية: بحث ميداني. مجلة العلوم التربوية. كلية التربية بسوهاج. مج(٢٣). ع(١). ج(١). ص ص ٣٦٩-٤٣٦
- عمار، حامد(٢٠١٠). مجانية التعليم مطلب اجتماعي وحق دستوري، مجلة رابطة التربية الحديثة. القاهرة. مج(٣). ع(٨). ص ص٢٣٥-٢٣٦
- عمر، علاء محمد ربيع محمد(٢٠٢٣). دور البرامج الجديدة بكلية التربية جامعة المنيا في إبراز مظـاهر الإقصـاء الأكـاديمي والمهنـي والاجتمـاعي مـن وجهـة نظـر منسـوبي البـرامج المعتـادة. مجلة كلية التربية. جامعة دمياط. مج(٣٨). ع(٨٥). ج(٤). ص ص ٤٢-١٥١.
- العمراني، عبد الغني محمد إسماعيل (٢٠١٣). أساسيات البحث التربوي، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، ص ٣٠ .
- عيسـارة، نبيلـة & عيسـارة، وهيبـة & كـاس، مـريم(٢٠١٩). واقـع النشـر فـي المجـلات العلميـة المحكمـة، مجلـة الباحـث للعلـوم الرياضـية والاجتماعيـة. جامعـة زيـان عاشـور بالجلفـة-الجزائـر. مج(٣). ع(١) ص ص ٤٢٤-٤٣٧.
- غليـون، برهـان(١٩٩٢). الـوعي الـذاتي. المؤسسـة العربيـة للدراسـات والنشـر. لبنـان. الطبعـة الثانية. ص ٧٢
- الغول، مهنده محمود حامد(2024). النظريـة الليبراليـة بـين (الكلاسـيكية والمعاصـرة)، مجلـة كلية الآداب، جامعة حلوان، مج(٥٨)، ع((١)، ص ص ١-٣١.
- فرجـاني، خيـري أبـو العـزايم: ملامـح تطـور الاقتصـاد المصـري فـي ظـل التحـولات السياسـية والاقتصادية ص ص ٥٠-٥٢

- فيصل، زيات& محمد، مخطار ديدوش (٢٠١٩). نظرية الصراع الاجتماعي من منطق كارل ماركس إلى منطق داهرندوف. مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع . جامعة جيجل. مج(٢) . ع(١). ص ص ٣٨٢-٣٩٢.
- قانون رقم(١٢) لسنة ٢٠٠٩ بإصدار الجامعات الخاصة والأهلية، الجريدة الرسمية، العدد (٩) مكرر أ ص ٢
- قانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢م للتعليم الخاص. الجريدة الرسمية. العدد (٣١). مادة ٢.
- لطفي، سهير & عثمان، محمد عثمان& عبد المعطي، عبد الباسط (٢٠٠٠). الأسرة المعيشية والإنفاق الاجتماعي الواقع والتطلعات:دراسة مسحية بالعينة. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. القاهرة، ص ٢٩.
- متولى، فتحى قابيل محمد (٢٠٠٨). مشكلة البطالة الأسباب – المعوقات – الحلول. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ص ص ١٤-١٣.
- محمود، وردة علي عويس(٢٠١٨). دراسة نقدية للتشريعات الجامعية في ضوء بعض التوجهات الحالية للجامعات المصرية. دراسة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية. جامعة الفيوم.
- محمود، محمد عثمان(٢٠١٤) العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر (بحث في نموذج رولز). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تونس، ص ١٥.
- مطر، أميرة حلمي (١٩٩٥): الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، دار المعارف، القاهرة، ص ص ٢٦ -٢٧.
- المسيري، عبدالوهاب(٢٠١٢) . رحابة الإنسانية والإيمان دراسة في أعمال مفكرين علمانيين وإسلاميين
- مقار، تودري مرقص حنا (١٩٨٧). الأصول التاريخية للتعليم الخاص في مصر. مجلة دراسات تربوية. رابطة التربية الحديثة بالقاهرة. مج(٢). ج(٨). ص ص ٢١٦-٢٦٤.
- وهبه، عماد صموئيل(٢٠١٥). واقع المدارس الخاصة وسبل مواجهة مشكلاتها من وجهة نظر أولياء الأمور والمعلمين والخبراء التربويين: دراسة ميدانية ببعض محافظات صعيد مصر. مجلة التربية المعاصرة. رابطة التربية الحديثة بالقاهرة. س(٣٢). ع (٩٩). ص ص ٧-٨٥.
- وزارة التعليم العالي المصرية(٢٠٢٥). الجامعات الأهلية. متاح على
- https://mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/Home.aspx
- الوريمي، شريفة ساسي محمد (٢٠١٠). نظرية العقد الاجتماعي وشرعية الدولة عند توماس هوبز. رسالة دكتوراه. جامعة طرابلس. كلية الآداب. ص ١٠

- الوزير، محمد السيد عبد المنصف: العدالة الاجتماعية بين الفلسفة اليونانية والفلسفة الإسلامية، حولية كلية أصول الدين والدعوة الاسلامية بطنطا. جامعة الأزهر. مج (٩). الإصدار (٩) . ص ص ٦١١-٦٥٦.
- هارفي، ديفيد (٢٠١٣). الوجيز في تاريخ النيوليبرالية. ترجمة وليد شحادة دراسات فكرية ٨. الهيئة العامة السورية للكتاب. دمشق.
- Arbaci, S., & Tapada-Berteli, T. (2012). Social inequality and urban regeneration in Barcelona city centre: reconsidering success. *European Urban and Regional Studies*, *19*(3), 287-311
- Blackmore, J. & Sachs, J. (2000). Paradoxes of leadership and management in higher education in times of change: Some Australian reflections. International Journal of Leadership in Education, 3(1).1-16.
- Brown, A. C: Globalization, International Education Policy and Local Policy Formation:
- Centeno, M.A. &Cohen, J. N.(2012). The arc of Neoliberalism. Annual Review of Sociology, 38, 317-340.
- Chopra, R. (2003). Neoliberalism as doxa: Bourdieu's theory of the state and the contemporary Indian discourse on globalization and liberalization, Cultural Studies,17(3-4), 419-444.
- Crossman, A. (2021). The sociology of social inequality. *ThoughtCo. February*, *16*.
- Chorney,Tatjana(2010).The Commericalization of Highed Education as a Threat to the Values of Ethical Citizenship, in: Donne John(ed), Reading Habits and Genre in the Renaissance,Mellen press.
- Davis, K., & Moore, W. E. (2017). Some principles of stratification. In *Kingsley Davis* (pp. 221-231). Routledge, p.12
- Dean, M. (2014). Rethinking neoliberalism. Journal of Sociology, 50(2), 150-163.
- Dean, M. (2014). Rethinking neoliberalism. Journal of Sociology, 50(2), 150-163
- George, S.,,(1999), A Short History of Neoliberalism, Global Policy

Forum.

- Harvey, D. (2005). Neoliberalism: A short history. Oxford University Press.
- Hildebrand, David:. "Pragmatism, Neo pragmatism and public administration. Ad ministration & Society 37(3):2005,p 365
- Howard Michael and John(2008).The Rise of Neoliberalism in Advanced Capitalist Economies: A Materialist Analysis NEW York: Palgrave Macmillan .p78
- Hurst, C., Gibbon, H. F., & Nurse, A. (2016). *Social inequality: Forms, causes, and consequences*. Routledge
- Klees, S. J. (2016). Human Capital and rates of return: Brilliant ideas or ideological dead ends? Comparative Education Review,60(4), 644-672.
- Klees, S. J. (2020). Beyond neoliberalism: Reflections on Capitalism and Education, Policy Futures in Education, 18(1), 9-29.
- L. Wang& M.O. Hamid (2024). The transformation of neoliberalism: A critical analysis of shadow education governance policy in China, International Journal of educational Research,(127).
- Nureev, R., Volchik, V.& Strielkowski, W., (2020), Neoliberal Reforms in Higher Education and the Import of Institutions, Social Sciences, 9(79).
- Kreckel, R. (1990). 'New'Social Inequalities and the Renewal of the Theory of Social Inequalities. *Organization Theory and Class Analysis: New Approaches and New Issues*, *17*, 137
- L. Wang& M.O. Hamid (2024). The transformation of neoliberalism: A critical analysis of shadow education governance policy in China, International Journal of educational Research,(127).
- McLaren, P: Life in Schools: An Introduction to Critical Pedagogy in the Foundations
- Monbiot, G. (2016). Neoliberalism—At the Root of All Our Problems. The Guardian.

https://www.theguardian.com/books/2016/apr/15/neoliberalism-the-ideology-at-the-root-of-all-our-problems-george-monbiot

- Nwaogaidu, J. C. (2013). *Globalization and social inequality: An empirical study of Nigerian society* (Vol. 80). LIT Verlag Münster.p.24
- Nureev, R., Volchik, V.& Strielkowski, W., (2020), Neoliberal Reforms in Higher Education and the Import of Institutions, Social Sciences, 9(5), 79-97.
- Patrick, F. (2013). Neoliberalism, the knowledge economy, and the learner: Challenging the inevitability of the commodified self as an outcome of education. International Scholarly Research Notices, 2013(1), Article 10875.
- Reay, D. (2004). Cultural capitalists and academic habitus: Classed and gendered labour in UK higher education, Women's Studies International Forum, 27, 31-39.
- Saul, J. R. (1995). The unconscious civilization. Toronto: Anansi Press.
- Shukry, M. (2017). Commodification of education in United Kingdom'. *Journal of Law and Society*, *1*. p.2
- Silava, M.C., (2010). Desigualdad y Exclusión Social: De Breve Revisitación a una Síntesis Proteórica. RIPS. Revista de Investigaciones Políticas y Sociológicas, vol. 9, núm. 1, 2010, 111-١٣٦
- Slaughter,S.& Leslie,L., 1997, Academic Capitalism: Politics, Policies and the entrepreneurial university, John Hopkins University Press, Baltimore, MD.
- Shukry,M(2017). Commodification of Education in United Kingdom.Journal of Law and Society,4,1
- Tsverukayi, B.H. & Poshai, L., (2024), Commodification of Zimbabwe's higher education amid funding decline: Impact on universal access, Transformation in Higher Education 9(0), a399. https://doi.org/10.4102/the.v9io.399
- Whyte, J. (2019), The Morals of the Market: Human Rights and the Rise of Neoliberalism. London: Verso Books.
- Winter, R. & Taylor, T. & Sarros, J.C. (2000). Trouble at mill: Quality of academic worklife issues within a comprehensive Australian University. Studies in Higher Education, 25(3).